المقومات الدافعة لتعديل التقسيم

الإدارى الحالى للإقليم المصرى

[لخطورة استمراره حتى عام ٢٠١٠ على حركة التنمية]

دراســـة

تاريخية وموضوعية وإحصائية عن نظام هيكل التقسيم الإدارية للإقليم المصرى من عام ١٨٨٣ - عام ١٩٩٤ والمتوقع حتى عام ٢٠١٠م مع عرض موجز لهذا النظام فى العصر (الفرعونى - الإغريقـــى - الرومانى - بعد الفتح الإسلامى - بعد الاحتلال العثمانى حتى عهد محمد على عام ١٨٠٥) لبيان المقومات السلبية والإيجابية الدافعة لضرورة تعديل هيكل التقسيم الإدارى الحالى للإقليم المصرى

دكتور
سمير عبد المنعم أبو العينين
أستاذ فلسفة وتاريخ القانون بكلية الشريعة
والقانون — جامعة الأزهر بطنطا
والمحامى بالنقض والإدارية العليا
٠١٢٣٧٩٤١٠٣/ ٤٥٠٢٤٦٢/٢٩٠٤١٥٨

دكتور
سمير عبد المنعم أبو العينين
أستاذ فلسفة وتاريخ القانون
بكلية الشريعة والقانون — جامعة الأزهر — طنطا
والمحامى بالنقض والإدارية العليا

رب اجعـــل هـــذا البـــلد

آمنـــــــــا

صدق الله العظيم

أحاطة:

- تم عرض هذه الدراسة على بعض أجهزة الدولة المسئولة عن التنمية والتخطيط العمراني، وبعد تداولها صدرت توجيهات بأن تأخذ موضع التنفيذ- وعلى أن تدرج مراحلها ضمن المشروعات الهامة بخطة الدولة... وأنه بناء عليها قد قام السيد وزير الداخلية في مايو ١٩٦٦ باختيار الباحث ليكون ممثلا لوزارة الداخلية في لجنة تحديث أداء وبيانات ومعلومات الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة التي تم تشكيلها بناء على توجيهات السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء بجلسة ١٩٩٦/٣/٢٠ وبقرار السيد الدكتور وزير التخطيط رقم ١٧ لسنة ١٩٩٦.

- كما تم مناقشة هذه الدراسة في مؤتمر الشرطة ومستجدات القرن الحادي والعشرين الذي عقد بأكاديمية الشرطة خلال الفترة من ١٩-٢٠ يناير ١٩٩٧، واعتبرت من ضمن الدراسات الهامة التي قدمت في المؤتمر وذلك بعد أن تم مناقشتها من خلال لجنة شكلت من السادة أ.د / محمود الشريف وزير الحكم المحلي، أ.د / محمد إبراهيم سليمان- وزير التعمير، أ.د / هشام مخلوف- مدير المركز الديموجرافي بمصر- إلى جانب بعض السادة الأساتذة والمتخصصين في مجال التنمية والسكان والإسكان والمساحة والمرافق والتخطيط العمراني الذين حضروا هذا المؤتمر.

المقدمـــة

يعتبر التقسيم الإداري المنظم لإقليم الدولة من أهم الأسس التي يتم الارتكاز عليها في تحقيق التقدم والتطور الحضاري في كافة المجالات المختلفة ومن أهم السمات آلتي يعتمد عليها في توفير سبل الأمان والاستقرار لجميع أفراد الشعب.

وإذا كانت مصر أول مجتمع حضاري عرف هيكل التقسيم الإداري المواكب لإمكانات الإقليم منذ بداية العصور القديمة وطورت بصفة مستمرة قواعده ونظمه على مر العهود اللاحقة لكي يتوافق مع احتياجات المجتمع وما تفرضه المتطلبات الأمنية.

إلا أنه في ظل الأوضاع الراهنة للمجتمع المصري قد أصبح هيكل التقسيم الإداري الحالي قديم جدا ومتهالك حيث مضى على معظم مكوناته أكثر من مائة عام وأصبح يفرز سلبيات خطيرة تعوق حركة التنمية الشاملة وتعرقل جهود أجهزة الدولة في أداء عملها - كما تبدد بعض الجهود آلتي تبذلها أجهزة الأمن للوفاء بمسئولياتها في توفير الاستقرار وأحكام السيطرة الأمنية على كافة أنحاء البلاد - حيث سيتضح ما يلي:-

أن معظم المحافظات والمدن والمراكز والأقسام والقرى الموجودة في التقسيم الإداري الحالي قد رسمت حدودها منذ عهد محمد على - وأن

نسبة زيادة عدد المحافظات والمديريات من عـــام (١٨٨٢م - ١٩٩٤م) قد بلغت ٤% فقط.

- التزايد المستمر في عدد سكان شعب مصر لم يقابله زيادة مناسبة في المساحة المعمورة في الإقليم - حيث تبين من خلال هـــذه الدراســـة أن ٩٧% من عدد السكان يتمركزون في [٤,٣٦ %] فقط مـــن أجمـــالي مساحة الإقليم آلتي تقدر بـــ (١٠٠٢٠٠٠ كـــم٢) والبـــاقي وقـــدره [٩٥,٦٤ %] ومعظمه أراضي صحراوية يعيش فيه ٣ % من أجمالي شعب مصر وذلك نتيجة عدم التوسع الأفقي فـــي مســـاحة الأراضـــي المعمورة بالأسلوب المناسب لتزايد نمو السكان والدليل علـــى ذلـــك أن نسبة زيادة عدد السكان مـــن عـــام (١٨٨٢ - ١٩٩٢) قـــد بلغـــت [٧٧٠,٥٦ %] في حين بلغت نسبة الزيادة في المســـاحة المعمـــورة خلال هذه الفترة (٥٧,٨٢ %) فقط .

- عدم التوازن بين زيادة عدد السكان ومساحة الأراضي المعمورة قد أدى آلي ارتفاع حدة الكثافة السكانية حيث تزايدت من [١٩٥ فرد / كم٢] عـــام ١٨٨٢ م آلي [١٢٥٣ فرد / كم٢] عـــام ١٩٩٤م آي بنسبة [٥٤٣,٥٦ %] وهذا يعد من السلبيات الخطيرةالتى تعرقل

جهود حركة التنمية الشاملة ، ومن اخطر العوامل آلتي تؤدى إلى ارتفاع معدل الجرائم .

- استمرار هذا الخلل بين زيادة عدد السكان ومساحة الأراضي المعمورة قد أدى أيضا آلي انخفاض نصيب الفرد من المحاصيل الزراعية من [٠,٧١ فدان] عام ١٨٨٢م آلي [٠,٠٩ فدان] عام ١٩٩٤م وهذا يعتبر من أخطر العوامل آلتي تؤثر بفاعلية على الأمن الغذائي (الاقتصادي) للمواطنين .

- عدم تناسب المساحة المعمورة مع عدد السكان قد أدى إلى تدنى مستوى الخدمات وتبديد الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة المختصة لعلاج مشكلة البطالة وفى الإشراف والمتابعة على سير العمل وزيادة الإنتاج والاندفاع نحو النمو والتطور كما يعوق حركة نشاط الاستثمار داخل الإقليم .

- نتيجة تمركز ٩٧ % من شعب مصر في مساحة ٤,٣٦ % فقط من أجمالي مساحة الإقليم مع ارتفاع عدد بناء المساكن من ٢١٨٣٤٣ مسكن في الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٥٩) آلي ٦٩٥٠٥٩ مسكن في الفترة من (١٩٨٧ - ١٩٩٤) آي بزيادة قدرها ٤٧٦٢١٦ مسكن وتمثل [٢١٧,٦١ %] - وهذه الزيادة معظمها في المحافظات الكبرى

وخاصة القاهرة والجيزة والإسكندرية - قد أصبحت تشكل عوائق شديدة على أجهزة الحكم المحلى في توفير الخدمات والمرافق العامة لهذه المساكن الجديدة كما أصبحت أيضا تمثل عبئا على أجهزة الأمن في إحكام السيطرة الأمنية على كافة أنحاء البلاد وخاصة بعد أن انتشرت الأحياء العشوائية " السرطانية " حول المدن الكبرى وأصبحت مليئة بأوكار الإرهابيين ومحترفي الإجرام.

** ولذلك فإنه أمام هذه العوائق المتراكمة ألتي تنخر في كيان المجتمع المصري لا بد من تعديل التقسيم الإداري الحالي للإقليم للتخلص من كل السلبيات التي يفرزها أو على الأقل الحد من خطورتها وخاصة في مجال التنمية الشاملة والضوابط اللازمة لأمن واستقرار المجتمع .

- وحيث أن تعديل هيكل التقسيم الإداري للإقليم يحتاج آلي مقومات عديدة تساعد على إجراء هذا التعديل وفقا لأحدث النظم العلمية وبما يتناسب مع إمكنيات وقدرات المجتمع . وان هذه المقومات بعضها سلبى يتطلب الأمر التخلص منها والبعض الآخر ايجابى يجب الأخذ به والاعتماد عليه - فإننا سنعرض دراستنا فى كيفية إجراء هذا التعديل على النحو التالى :

الباب الأول :

سنعرض فيه نظم التقسيم الإدارى للإقليم المصرى والمساحة المعمورة من عام ١٨٨٢ - ١٩٩٤ لنبين السلبيات التى يجب القضاء عليها مع عرض نبذة تاريخية موجزة عن هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى فى العصور القديمة والوسطى.

الباب الثانى :

سنوضح فيه أثر تزايد النمو السكانى وارتفاع حدة الكثافة السكانية على حركة التنمية الشاملة فى المجتمع لنظهر أيضا السلبيات التى يجب التخلص منها .

الباب الثالث :

نعرض فيه المقومات الإيجابية العديدة التى يجب الأخذ بها والاعتماد عليها فى إجراء التعديل الجديد المنظم لهيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى .

الباب الأول

نـــظم التقسيم الإدارى للإقليم المصرى والمساحة المعمورة من عام ١٨٨٢ - عام ١٩٩٤

تمهيد

نبذة تاريخية عن هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى فى العصور القديمة والوسطى

أولا : العصر الفرعونى :

تؤكد معظم المصادر التاريخية بأن خلال جميع مراحل العصر الفرعونى الذى بدأ من عهد الملك " مينا " مؤسس الأسرة الأولى عام ٣٢٠٠ ق.م حتى نهاية الملك " نكتانيبو الثانى " آخر ملوك الأسرة الثلاثين الذى سقط حكمه بالاحتلال الفارسى عام ٣٤١ ق.م ثم تمكن الإسكندر الأكبر من طرد الفرس وفتح مصر عام ٣٣٢ ق.م وانتهى بفتحه العصر الفرعونى (١) - كانت مصر مقسمة إلى مصر

١- J.H.Breasted : A History of Egypt - part ٢ - London - ١٩٤٨ - p١٤ east

■ د. احمد فخرى - مصر الفرعونية - طبعة ١٩٦٤ - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- اندريه ايمارد ، جانين أومواييه - تاريخ الحضارات العام - الشرق واليونان القديمة - الجزء الأول - باريس - ترجمة فريد م.داغر وفؤاد ج. أبو ريحان - الطبعة الأولى ١٩٦٤ - منشورات عويدات بيروت - لبنان ص٥٧ وما بعدها.

- د. عبد العزيز سليمان نوار - مصر والعراق - دراسة فى تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية - طبعة ١٩٦٨ - مكتبة الأنجلو المصرية - ص١٧ وما بعدها .

العليا ومصر السفلى - وتم تقسيم كل من هذين القسمين إلى اثنين وأربعين إقليما منها اثنين وعشرين إقليما فى الوجه القبلى "مصر العليا"، وعشرين إقليما فى الوجه البحرى " مصر السفلى ". - وهذه الأقاليم كانت تشبه إلى حد ما المحافظات الموجودة حاليا - حيث كان كل إقليم منها يضم عددا من المراكز وكل مركز يضم عددا من المدن والقرى - كما كان يرأس كل إقليم حاكم " تابع للملك " وكانت له نفس سلطات الوزير على مستوى إقليمه ويشبه حاليا المحافظ باعتباره كان المسئول الأول أمام الملك عن إدارة هذا الإقليم ويعمل تحت رئاسته عددا كبيرا من الموظفين المتخصصين فى الشئون الإدارية والمالية وفى أمور الزراعة والرى والطرق والصناعة وكل ما يتعلق بشئون الإقليم .

ولأسباب عسكرية وأمنية كانت الأقاليم المتاخمة لحدود مصر وجميعها كانت أقاليم صحراوية يرأسها حكام يغلب عليهم الطابع العسكرى ولذا كان لكل حاكم منهم سلطات عسكرية إلى جانب سلطاته الإدارية على الإقليم من أجل تأمين وحماية هذه الحدود من الغزو الخارجى أو من غارات القبائل التى تبحث عن القوت بالسلب والنهب .

والى جانب هذه الأقاليم كانت توجد بعض المدن التى تمتعت بوضع خاص إما بسبب تاريخها السياسى مثل مدينة " نخن " التى كانت عاصمة للجنوب قبل أن تتم الوحدة فى عهد الملك مينا وقبل أن تصبح طيبة العاصمة ، وكان حاكم هذه المدينة يحمل لقب " نائب الملك فى نخن" – وإما بسبب مكانتها الدينية مثل مدينة " بوزوريس " التى كانت عاصمة دينية للشمال قبل الوحدة وكان حاكمها يحمل لقب "أمير"، ومدينة " بي بالقرب من رشيد التى كانت مقرا لأحد المعابد المقدسة وكان كاهن المعبد هو حاكم هذه المدينة ويجمع بين السلطتين الدينية والسياسية وحمل لقب "مفوض الملك فى بي" ومدينة هليوبوليس التى كانت مقرا لأهم المعابد المقدسة وكان كاهنها هو الحاكم لهذه المدينة ويحمل لقب " أمير" – لذا كان لحكام هذه المدن علاقة مباشرة مع الملك(١)

كان تعيين حكام هذه الأقاليم يتم بناء على أمر ملكى – كما كانوا يخضعوا لنظام النقل من إقليم لآخر بناء على أوامر الملك ، ولم

١- J.Pirenne - introduction al'historie du droit Egyptian . AHDO - ١٩٣٥- P ٢٦est .

- N.J.Reich - the codification of Egyptian laws by Darivs and the origin of thc Demonic chroncl Mizrain - New York - ١٩٣٣ - P٧٤ est.

- د. عادل بسيونى – تاريخ القانون المصرى – ١٩٩٥ القاهرة – دار نهضة الشروق جامعة القاهرة – ص٥٦، ٥٧

تكن سلطاتهم فى الأقاليم متساوية من حيث الاختصاص بـــل اختلفــت بسبب مكانة الإقليم ذاته.

- ففى أقاليم الجنوب التى كانت تعتمد أساسا على الاقتصاد الزراعـــى كان حكامها هم القائمون بالأمر فى تصريف أمورها بالكامل ويمثلـــون مشيئة الملك بصفة قاطعة .

- أما فى الشمال الذى كان يضم أقاليم انتشرت فيها المــــدن البحريــة والتجارية وكانت متطورة حضاريا وتمتع سكانها بنصيب وافــر مــن الحقوق السياسية كان حكامها ليست لهم سلطات واختصاصات مطلقــة مثل حكام أقاليم الجنوب - أما بالنسبة لحكام أقــاليم الحــدود الشرقيــة والغربية والجنوبيـــة فقــد احتلــوا مركــزا أســمى فــى الســلطات والاختصاصات من مركز حكام الأقاليم الأخرى وذلك بســبب طبيعــة الدور الذى قاموا به من تأمين الحدود وصد الغارات الخارجية وحفــظ الأمان والاستقرار داخل نطاق الإقليم ، وقمع الثورات والتمـــرد فــى الأقاليم (١)

١-[١] د. محمود السقا - تاريخ النظم القانونية والاجتماعية - طبعة ١٩٧٠ - مطبعة القاهرة الحديثة - ص ١٥٦ - ص ١٥٩ .

ثانيا : العصر البطلمي :

تم تطبيق هذا النظام الإدارى أيضا فى العصر البطلمى - حيث كانت البلاد مقسمة إلى مصر العليا ومصر السفلى - إلا أن عدد أقاليم القسمين قد أصبح " ٣٦ إقليما " بدلا ما كان عددها " ٤٢ إقليما فى العصر الفرعونى " - كما حدثت بعض التعديلات تمثلت أهمها فى إنشاء ثلاث مدن حرة تمتعت بنوع من الحكم الذاتى - **الأولى** وهى الأقدم مدينة " نقراطيس " وهى (قريبة من مدينة دمنهور الحالية) أنشئت قبل فتح الإغريق لمصر فى عهد الملك الفرعونى " ابسماتيك " فى عام ٦٥٠ ق.م ، وقام الملك " إمازيس " وهو (من كبار مشرعى مصر الفرعونية) بجمع لإغريق مصر فيها ومنحهم إياها حوالى عام ٥٦٨ ق.م - **والثانية** مدينة " الإسكندرية " التى أسسها " الإسكندر الأكبر " عندما فتح مصر عام ٣٣٢ ق.م وأصبحت عاصمة للبلاد - **والثالثة** مدينة " بطلمية " نسبة إلى " بطليموس الأول " الذى أسسها فى الصعيد وهى تقع الآن فى جرجا (١)

١- د. صوفي حسن أبو طالب - مبادئ تاريخ القانون - طبعة ١٩٦٧ -دار النهضة العربية - ص ٥٠٨ - ٥١٠ ، ص٥٢٤-٥٢٥

- وعقب أن فتح الإسكندر الأكبر مصر - كان لكل إقليم حاكم خــاص أطلق عليه " النومارخس " وظيفته الأساسية إدارية ومدنية إلا أنه عقب أن تولى بطليموس الثانى حكم مصر - قام بوضع قائد عسكرى يدعى " استراتيجوس " فى كل إقليم ليساعد الحاكم فــى إدارة الإقليــم - ومــع مرور الزمن تزايدت سلطات القائد العسكرى وطغت تماما على سلطات حاكم الإقليم ، وأصبح القائد يباشر السلطتين المدنية والعسكرية معا فى الإقليم ويقوم بمساعدته فى العمل مدير مالى ومراجع حسابات ومديــر قضائى ورئيس شرطة ، وكاتب ملكى اختص بالإشراف العــام علــى إدارات الإقليم وكان بمثابة سكرتير الإقليم العام (وهو يشابه الآن عمل سكرتير عام المحافظة) وبجانب هؤلاء كان يوجد العديد من الموظفين المتخصصين فى النواحى الزراعية والصناعيــة والتجاريــة والماليــة بالإقليم .

وكان كل إقليم على ضوء ذلك مقسم إلى عدد من الأقسام الرئيســية - وكل قسم كان مقسم إلى عدد من المراكز ، وكل مركز كان يضم عددا من القرى " كرميات " - وكان لكل قــرية حاكم إدارى وعمدة ورئيس

شرطة وكاتب قرية وسكرتير قرية (١)

ثالثا : العصر الروماني :

فى عصر الاحتلال الروماني لمصر - احتفظ الرومان أيضا بالنظام الإدارى الذى كان سائدا فى العصر البطلمي والذى كان تقريبا هو نفس النظام الإدارى الذى كان مطبق فى العصر الفرعوني - إلا أنه فى عهد الإمبراطور " سبتيموس سيفيروس " قد حدث تعديلا جوهريا فى هذا النظام عام ٢٠٢ ميلادية - حيث أنشأ هذا الإمبراطور مجالس بلدية فى عواصم الأقاليم تمتعت بنوع من الحكم الذاتي - واستكمل هذا الإصلاح بعد ذلك منذ بداية القرن الرابع الميلادى حيث أصبحت عواصم الأقاليم تتمتع باستقلال ذاتى كامل وبالتالى انفصلت السلطة المدنية عن السلطة العسكرية (٢)

كان عدد أقاليم البلاد خلال عصر الاحتلال الروماني ٣٦ إقليما فى مصر العليا ومصر السفلى - وقد احتفظ الرومان أيضا بنظام الإغريق بالنسبة لمدنهم الحرة الثلاث فى مصر وهى نقراطيس والإسكندرية

١- د. محمود السقا - تاريخ القانون المصرى - من العصر الفرعوني حتى نهاية العصر الإسلامي - طبعة ١٩٧٥ - مكتبة القاهرة الحديثة - ص ١١٨ ، ص ١١٩ .

٢- د. صوفي حسن أبو طالب - مبادئ تاريخ القانون - مرجع سابق - ص ٥٥٨ .

وبطلمية – كما أضافوا إليها مدينتين جديدتين هما مدينة بـــاريتونبون " مكان مرسى مطروح " والثانية انتينووبوليس " وتقع بالقرب من مدينـــة ملوى " أى أصبح عدد الأقاليم فى العصر الرومانى ٣٦ إقليمـــا إلـــى جانب عدد ٥ مدن حرة (١)

رابعا : العصر الإسلامى :

بعد الفتح الإسلامى لمصر بقيادة عمرو بن العاص فى نطـــاق الدولـــة الإسلامية العالمية – قسمت أيضا مصر إداريا إلى قســـمين رئيســـيين (مصر العليا) وتضم كل أقاليم ومراكز ومدن وقـــرى الوجـــه القبلـــى المتمثل فى صعيد مصر الذى يبدأ جنوبا من بعد مدينة الفسطاط (التـــى أسسها عمرو بن العاص وجعلها عاصمة لمصر) حتى بـــلاد النـــوبة، وقد عين عمر بن الخطاب عبد الله بن سعد بن أبى سرح واليـــا علـــى الصعيد بعد الفتح الإسلامى لمصر – " ومصر السفلى " وكانت تضـــم كل أقاليم ومراكز ومدن وقرى الوجه البحرى وقد تفرغ تماما عمرو بن العاص فى إدارة مصر السفلى لأهمية موقعها وخاصة المدن الســـاحلية فى بداية الفتح الإسلامى (٢)

١- د. محمود السقا – تاريخ القانون المصرى – مرجع سابق – ص ٢٢٤ ، ص ٢٢٥ .

٢- د. فيليب متى ، د. إدوارد جو رجى ، د. جبرائيل جبور – تاريخ العرب – طبعة ١٩٧٤ بيروت – دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان – ص ٢٢٣ .

- وقد تم تقسيم هذين القسمين " مصر العليا ومصـــر السـفلى " إلـــى مديريات أطلق عليها " أعمال " وكل مديرية كان لـــها رئيـس يتولـــى إدارتها، وكانت تنقسم إلى عدد من المراكـز أطلـق عليـها " كـور " والكور(هى جمع كورة والكورة كلمة يونانية معناها مركـز) وكــان عدد هذه المراكز " الكور " فى القسمين وقت الفتـح ثمـانين - وكـل مركز (كورة) كان يتبعه عددا من القرى .

- كان يحكم كل مركز (كورة) موظف كبير يختص بشئـون الخـراج ويسمى " جسطال " وهى نفس الكلمة اليونانية التـى كـانت مسـتعملة للدلالة على هذه الوظيفة قبل الفتح الإسلامى ، وهذا " الجسطال " كـان يعتبر أيضا نائب رئيس العمل فى المديرية .

- وكل قرية كان يحكمها شيخ أو رئيس قرية يسمى مازوت (وهـــى كلمة يونانية معناها شيخ القرية) وكان لرئيـــس الكـورة " المركـز" ورؤساء القرى دور هام فى تقدير مقدار الضرائب فى كل قرية (١)

- السبب الذى جعل العرب المسلمين يبقون بعد أن فتحوا مصر علـــى النظام الإدارى الذى كان قائما من قبل هـو إنه قد وجدوه نظاما عريقا

١- د. صوفي حسن أبو طالب - تاريخ القانون فى مصر - الجزء الثانى " العصر الإسلامى " - الطبعة الأولى ١٩٩٢ - مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى - ص ٩٣

- د. محمود السقا - تاريخ القانون المصرى - مرجع سابق - ص ٣٨٣ .

توارثته الأجيال وتطور عبر مراحل تاريخ مصر السياسى - ولذلك ظل المصريون فى وظائفهم ما عدا بعض المناصب التى شغلها العرب كمنصب الوالى - ومنصب صاحب الخراج ومنصب القاضى ومنصب الشرطة - كما ظهر نظام الدواوين ومن أهم الدواوين التى وجدت بمصر فى ذلك الوقت هى ديوان الجند ، وديوان البريد ، وديوان الخراج ، وديوان الشرطة - وقد خشي العباسيون من أن يشغل المصريون الوظائف الهامة فى هذه الدواوين الأمر الذى قد يدفعهم إلى الاستقلال ، لذلك كانت الوظائف الهامة قاصرة على غير المصريين - حتى استقلت مصر فى عهد احمد بن طولون الذى استعان بكثير من المصريين فى الوظائف الهامة وعلى الأخص فى الإدارة المالية التى أصبحت كلها فى أيدى المصريين (١)

- وقد تطورت بعض المدن فى الأقاليم المصرية خلال هذا العصر - وظهر ذلك جليا فى رحلة ابن بطوطة لمصر عندما صور واقع الحياة الاجتماعية فى عهد الناصر محمد بن قلاوون وأشاد بالتطور الحضارى والنظام الإدارى فى بعض المدن المصرية التى زارها فى " مصر

١- د. عادل بسيونى - تاريخ القانون المصرى - مرجع سابق - ص ٤٤٩ ، ص٤٥٠

- د. محمود سلام زناتى - تاريخ القانون المصرى - طبعة ١٩٧٣ القاهرة - دار النهضة العربية - ص ٤٦٢ وما بعدها .

السفلى " مثل الإسكندرية وبلطيم (وكان يسميها ملطين) ودمياط ، ورشيد ، والعاصمة " الفسطاط " وكان يطلق عليها (مدينة مصر أم البلاد) وفى " مصر العليا " مثل بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وأسوان كما تحدث عن المدن الواقعة على الطريق من أسيوط إلى البحر الأحمر مثل مدينة عيذاب التى كانت من أهم موانئ مصر على البحر الأحمر وضربت فى القرن الخامس عشر الميلادى (١)

- وقد استمر هذا النظام الإدارى فى العهود التالية حتى عصر المماليك دون أن يحدث تعديلات جوهرية فى هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى .

<u>خامسا : العصر العثمانى :</u>

إذا كان إقليم مصر من أقدم الأقاليم التى تم تحديدها على خريطة العالم منذ بداية العصور القديمة - إلا أنه بعد أن احتل السلطان العثمانى سليم الأول مصر عام ١٥١٧م ، وأصبح الإقليم المصرى ولاية عثمانية منذ ذلك التاريخ ، فتحت عمدا حدود هذا الإقليم الشرقية والغربية والجنوبية

١- د. قاسم عبده قاسم - مصر فى رحلة ابن بطوطة - كلية الآداب جامعة الزقازيق - بحث منشور بمنشورات اتحاد المؤرخين العرب عام ١٩٩٢ - ص ٢٠٩ وما بعدها .

على الأقاليم الأخرى المجاورة له والتى احتلها أيضا العثمـــانيين فــى منطقة الشرق الأوسط - والسبب فى هذا يرجع إلى أن الدولة العثمانية كانت تنظر منذ القرن السادس عشر إلى الأقاليم التى احتلتها وسيطرت عليها بأنها عبارة عن ولايات تابعة لها وبأنه لا يصح أن تفصــل بيــن ولايات الدولة الواحدة أية حدود ، وذلك من أجــل أن تفــرض نفــوذا موحدا على هذه الأقاليم وتضمن أيضا تحرك قوافــل التجــارة داخــل أجزائها وقوافل الحج إلى الأراضى المقدسة بحرية تامة . (١)

سادسا : العصر الحديث (محمد على) :

استمرت مصر على هذا الوضع إلى أن استطاعت الخروج من هـــذا النظام فى عهد محمد على حيث أقام حكومة مركزية بها وأدخل الأفكار التى أعادت فكرة الوطن المصرى إلى حقيقته عقــب أن منــح ولايــة مصر فى معاهدة لندن الثانية التى عقدت فى ١٣ فبراير ١٩٤١ .

وحيث أن نصوص هذه المعاهدة قد جعلت محمد على يســـتقل بحكــم مصر وعلى أن يكون هذا الحكم وراثيا من بعده للابن الأكبر سنا من

١- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد - حدود مصر الغربية " دراسة وثائقية " - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٤ - القاهرة ص ٧ ، ص ٨ .

- د. محمد صبرى - تاريخ العصر الحديث (مصر من محمد على إلى اليوم) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٤ القاهرة (ص ٧٢ وما بعدها) .

أفراد أسرته – فقد تم تحديد حدود مصر على خريطة أرسلها السلطان العثمانى " الصدر الأعظم " إلى محمد على فى ذلك الوقت ليعرف حدود ولايته – إلا أنه للأسف قد اختفت عمدا هذه الخريطة بعد ثلاثين سنة تقريبا ، ودخلت مصر من أجل أن تضع العلامات الواضحة لحدودها الحقيقية فى منازعات ومفاوضات عديدة مع الدول الاستعمارية التى كانت قد احتلت معظم الأقاليم المجاورة للإقليم المصرى .

وذلك لأن حدود الإقليم المصرى وان كانت فى الشمال حد طبيعى يتمثل فى ساحل البحر المتوسط ، إلا أن الحدود الشرقية والغربية والجنوبية حدود صناعية بعضها فرض على مصر من تركيا أو من بعض الدول الأوروبية الكبرى وعلى الأخص إنجلترا وفرنسا وايطاليا (١)

ولذلك فإن المنازعات ثارت حول بعضها ومازالت ثائرة حتى الآن ، وأقرب الأمثلة على هذه المنازعات مشكلة خليج العقبة المعروفة باسم " مشكلة طابا عام ١٩٠٦ – خط حدود مصر الشرقية " التى أدت فى ذلك العام إلى أزمة حادة كادت تندلع بسببها حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية لولا رضوخ الدولة العثمانية فى النهاية وموافقتها على وجهة

١- د. يونان لبيب رزق –قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج – ١٩٩٠ – القاهرة – ص ٦٧ ، ٧٤.

نظر بريطانيا ، وهى نفس المشكلة التى تكررت مرة أخرى فى عام ١٩٨٤ بين مصر وإسرائيل فى تحديد موقع العلامة رقم ٩١ للحدود المصرية تنفيذا لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، ولم تنتهى هذه المشكلة إلا بعد صدور حكم محكمة التحكيم الدولية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ يؤكد بأن علامة الحدود رقم ٩١ فى الموضع المقدم من مصر أي أن طابا تتبع الإقليم المصرى .

ومن هذه الأمثلة أيضا مشكلة حلايب وشلاتين وأبو رماد بين مصر والسودان (الحدود الجنوبية لمصر) التى كانت تثور من وقت لآخر ومازالت قائمة حتى الآن ولم تحل بصفة نهائية .(١)

- أما بالنسبة لتحديد حدود مصر الغربية فقد قام بسببها صراع شديد بين بريطانيا وكل من تركيا وإيطاليا فى وقت ما - ثم بين مصر وكل من إيطاليا وبريطانيا - ولم ينتهى إلا بتوقيع اتفاق بين مصر وإيطاليا فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥ حيث تم تحديد تلك الحدود الغربية ، وانتهى هذا الصراع بعد أن قام البرلمان المصرى بالتصديق على هذا الاتفاق عام ١٩٣٢م . (٢)

١- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد - حدود مصر الغربية - مرجع سابق - ص ٩ ، ص ١٠ .

- د. يونان لبيب رزق - طابا قضية العصر - ١٩٨٥ القاهرة - ص٨٤ ، ٣٤٤ .

٢- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد - حدود مصر الغربية - مرجع سابق - ص ١١ ، ص ١٢ .

وإذا كان محمد على قد اهتم هو وأبناءه الذين حكموا مصر من بعده بتحديد الحدود الشرقية والغربية والجنوبية للإقليم المصرى - فقد اهتموا أيضا بعد أن أصبحت هذه الحدود محددة المعالم إلى حد ما بإصدار قوانين ولوائح عديدة لتنظيم الهيكل الإدارى للإقليم المصرى من الداخل من خلال تقسيمه بحدود واضحة إلى محافظات (يغلب عليها الطابع الحضرى) ومديريات (يغلب عليها الطابع الريفى) ومراكز ومدن وقرى وذلك من أجل إحداث نهضة إدارية تواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر خلال تلك الفترة (١)

- وحيث أن هذا التقسيم الإدارى للإقليم كان يحدث فيه تعديل وإضافات من وقت لآخر طبقا للظروف ومتطلبات أجهزة الدولة - إلا أن هذه الإجراءات لن تخرج عن كونها ترميمات لهيكل إداري تصدع منذ فترة طويلة وأصبح الآن لا يتوافق مع التطورات الهائلة التى حدثت الآن فى المجتمع المصرى فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

١- د. حسين مؤنس - الشرق الإسلامى فى العصر الحديث - طبعة ١٩٣٨ - القاهرة مطبعة حجازى - لجنة الجامعيين لنشر العلم - الهيئة المصرية للكتاب ص ٢٣٠ - ٢٣٥ .

- هنرى جونسون - تدريس التاريخ - نيويورك ١٩٤٠ - ترجمة د. أبو الفتوح رضوان - الطبعة الأولى ١٩٦٥ القاهرة - دار النهضة العربية ص ٩٠ وما بعدها .

- الأمر الذى يستوجب بحكم الضرورة تغييره جذريا ليواكب متطلبات العصر ويزيد من المساحة المعمورة بالإقليم المصرى ويجعلها تصل في المرحلة الأولى إلى ٣٥ % بدلا من ما هى الآن تمثل فى ظل التقسيم الإدارى الحالى ٤,٧٨ % من إجمالي مساحة الإقليم (٩١٣٦٤٢,٩٩ كم٢ بدون المياه الإقليمية) ونسبة ٤,٣٦ % من إجمالي مساحة الإقليم (١٠٠٢٠٠٠ كم٢ بالمياه الإقليمية).

ولإيضاح ذلك سنعرض فى هذا الباب التعديلات التى أدخلت على التقسيم الإدارى للإقليم المصرى منذ عام ١٨٨٢م حتى عام ١٩٩٤م أى خلال فترة ١١٢ سنة - لنتأكد أن هذه التعديلات لم تساعد على زيادة المساحة المعمورة بالإقليم المصرى بالقدر المناسب .

- وحيث أن هذه الفترة كان بعضها فى العهد الملكى والبعض الآخر فى العهد الجمهورى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وان كل عهد يختلف فى نظمه السياسية والحكومية عن الآخر سنعرض دراستنا على النحو التالى :

الفصل الأول :

التعديلات التى أدخلت على التقسيم الإداري للإقليم المصرى والمساحة المعمورة من عام ١٨٨٢م - عام ١٩٤٧ .

الفصل الثانى :

التعديلات التى أدخلت على التقسيم الإداري للإقليـــم المصـــرى والمساحة المعمورة من عام ١٩٤٨ - عام ١٩٩٤ .

وذلــك مـــن أجـــل وضع رؤية موضوعية توضح بصدق بأن التقسيم الإدارى الحالى للإقليم المصرى قد أصبح متهالك تماما . والسير على نهجـــه دون أحـــداث تعديـــل جوهـــرى فى كيانه يزيد من المساحة المعمـــورة إلى ٣٥ % فى المرحـــلة الأولى ، ســـوف يؤدى فى عام ٢٠١٠ م أمام الزيادة المستمرة لعدد السكان كل عام إلى تولد مشاكل ضـــخمة ســـتعوق بالكـــامل كل الجهود التى تبذلها أجهزة الدولة فى التـــنمية الاقتصـــادية والاجـــتماعية إلى جانب ظهور سلبيات خطيرة ستؤثر على أمن وسلامة المجتمع نتيجة لارتفاع معدلات الجريمة

الفصل الأول

التعديلات التى أدخلت على هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى والمساحة المعمورة من عام ١٨٨٢ - ١٩٤٧

أدخلت تعديلات عديدة على التقسيم الإدارى للإقليم المصرى منذ عــــام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٤٧ وهذه التعديلات أمكن تحديد مراحلها التاريخية وذلك على النحو التالى :-

المبحث الأول :

التقسيم الإدارى للإقليم المصرى والمساحة المعمورة فى عام ١٨٨٢

المبحث الثانى :

هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصـــــرى بعـــد تعديلـــه والمساحة المعمورة فى عام ١٩٠٧

المبحث الثالث :

التعديلات التى أدخلت على هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى والمساحة المعمورة حتى عام ١٩٤٧

المبحث الأول

هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى
والمساحة المعمورة فى عام ١٨٨٢

قسم الإقليم المصرى إداريا فى عام ١٨٨٢م إلى عدد ٨ محافظات ، وعدد ١٤ مديرية ، وعدد ٣ واحات رئيسية - وذلك على النحو التالى

أولا . المحافظات :

١- **مصر المحروسة** : ويتبعها أقسام - عابدين ، باب الشعرية ، بولاق ، شبرا ، الدرب الأحمر ، الأزبكية، الجمالية ، الخليفة ، السيدة زينب ، الوايلى، قيسون ، مصر العتيقة .

٢- **الإسكندرية** : ويتبعها أقسام - ١ ، ٢ ، ٣ ، الضواحى ، والرمل .

٣- **دمياط** : ويتبعها قسمي - دمياط ، المطرية .

٤- **رشيد** : ويتبعها فقط قسم رشيد .

٥- **بور سعيد والقنال :** ويتبعها أقسام – بور سعيد ، القنطرة ، والمحطات ، والإسماعيلية ، جنيفة .

٦- السويس : ويتبعها أقسام – السويس ، شلوفة ، المحطات

٧- العريش : ويتبعها أقسام – العريش ، الشرق ، الساحل .

٨- القصير : ويتبعها قسم القصير

ثانيا . المديريات :

١- البحيرة : ويتبعها مراكز – أبو حمص ، العطف ، شبراخيت ، دمنهور ، الدلنجات ، النجيلة.

٢- الشرقية : ويتبعها مراكز – العارين ، بلبيس ، الإبراهيمية ، القنايات ، منيا القمح ، الصوالح.

٣- الدقهلية : ويتبعها مراكز – دكرنس ، فارسكور ، المنصورة ، ميت غمر ، ميت سمنود ، السنبلاوين.

٤- الغربية : ويتبعها مراكز – إقليم البرلس ، شربين ، دسوق ، الجعفرية ، كفر الشيخ ، كفر الزيات ، محلة منوف ، طلخا ، سمنود ، زفتى .

٥- القليوبية : ويتبعها مراكز – شبرا البلد ، قليوب ، طوخ .

٦- المنـــوفيـــة : ويتبعها مراكز - مليج ، منوف ، سبك ، تلا .

٧-أسيوط : ويتبعها مراكز - ابنوب ، أبو تيج ، أســيوط ، ديروط ، الدوير ، ملوى ، منفلوط ، الروضة .

٨- بنى سويـــف : ويتبعها مراكز - ببا الكبرى ، بنى ســـويف ، الزاوية

٩- الفيـــوم : ويتبعها مراكز - الفيوم ، سنورس ، طبـــهار

١٠- الجيـــزة : ويتبعها مراكز - أوسيم ، أطفيح ، البدرشين ، جرزة

١١- المنـــيا : ويـــتبعها مـــراكز - بنى مـــزار ، الفشـــن ، قلوصنا، المنيا

١٢- اســـنا : ويتبعها مراكز-أسوان،ادفو،اسنا ، حلفة ، الكنور ، السلمية

١٣- جرجــا : ويتبعها مراكز-برديس،جرجا، ســـوهاج ، طهطا ، طما

١٤- قنـــا : ويتبعها مراكز - دشنا ، فرشوط ، قنا ، قوص

ثالثا . الواحات :

١- واحات الفيوم ، ٢- واحات أسيوط ، ٣- واحات سيوه

** أثناء هذا التقسـيم قـدرت المسـاحة الكليـة للإقليـم المصـرى (١٠٠٢٠٠٠ كم٢) - كما أمكن تحديد المسـاحة المعمـورة بـالإقليم وكانت ٢٩٠٧٠,٩ كم٢ وهى تمثل نسبة ٢,٩٠ % من المساحة الكليـة للإقليم ، أى كانت المناطق الغير المعمورة تمثل نسبة ٩٧,١٠ % من المساحة الكلية للإقليم المصرى . (١)

١- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان عن عام ١٨٨٢م

- دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٨ رقم ٢١٨٢ سجل رقم ١٥٠ - دار الوثائق المصرية
- دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٩ رقم ١٩٨٥ سجل رقم ١٥١ - دار الوثائق المصرية
- دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٨٣ رقم ١٤٣١ سجل رقم ١٥٥ - دار الوثائق المصرية

المبحث الثانى

هيكل التقسيم الإدارى للاقليـــم المصرى بعـــد تعديله والمساحة المعمورة فى عام ١٩٠٧ م

فى هذا العام صدرت قوانين ولوائح إداريـــــة عدلـــت تقســيم الإقليـــم المصـــرى إلى عدد ٧ محافظات ، وعدد ١٤ مديرية ، وعدد ٢ منطقة صحراوية وذلك على النحو التـــالى :-

أولا . المحـــافظات :

١- القاهــرة : ويتبعها أقسام - الأزبكية ، الجمالية ،الخليفة ، الدرب الأحمر ، السيدة زينب ، الموســـكى ، الوايلى ، باب الشعرية ، بولاق ، حلـــوان ، شبرا، عابدين ، مصر القديمة .

٢- الإسكندرية : ويتبعها أقسام - العطارين، الجمرك، اللبـــان، المنشية ، كرموز، محرم بك، ميـــنا البصل.

٣- بور سعيد : ويتبعها أقسام - أول (ويشمل القنطرة)، ثـــان ثالث ،المينا (ويشمل بور فؤاد).

٤- السـويس : ويتبعها فقط قسم السويس ويشمل قرية الجناين

٥- الإسماعيلية : ويتبعها فقط قسم الإسماعيلية .

٦- العريـش : ويتبعها فقط قسم العريش .

٧- طـور سينا : ويتبعها فقط قسم طور سينا .

ثانيا . المديريات :

١- البحيـرة : ويتبعها مراكز - أبو حمص ، إيتاى البارود ، الرملة ، الدلنـجات ، دمنهـور ، رشيـد ، شبراخيت ، كفر الـدوار ، كوم حمـاده ، مرسى مطروح ، مريوط ، الضبعة ، واحـة سيوة .

٢- الدقهـلية : ويتبعها مـراكز - السنبلاوين، المنصـورة، دكرنـس ، دمياط ، ميت سمنود ، ميت غمر.

٣- الشـرقيـة : ويتبعها مراكز - الزقازيق ، بلبيس ، فاقوس ، كفر صقر ، مينا القمح ، ههيا

٤- الغـربيـة : ويتبعها مراكز- البرلس ، السنطة ، المحلـة الكبرى، دسـوق ، كفر الشيخ، كفر الزيـات، فوه، طنطا، طلخا، زفتى، شربين.

٥- القليـوبية : ويتبعها مـراكز- ضواحى مصر، طـوخ، قليوب ، نوى.

٦- المنوفيـة : ويتبعها مـراكز-أشـمون، تـلا، شبـين الكوم، قويسنا، منوف.

٧- الجيـزة : ويتبعها مراكز - الجيزة ، الصف ، العيـاط ، امبابة .

٨- الفـيوم : ويتبعها مراكز - اطسا، الفيوم، سنورس.

٩- بنى سـويف : ويتبعها مـراكز - الواسطى، ببا، بنى سويف.

١٠- المنـيا : ويتبعها مراكز - أبو قرقاص، الفشن، المنيـا، مغاغة، سمالوط، بنى مزار، الواحات البحرية.

١١- أسيوط : ويتبعها مراكز - أبنوب، أبو تيج، أسـيوط، ملـوى، البدارى، ديروط، منفلـوط، الواحـات الداخلة ، الواحات الخارجة .

١٢- جـرجـا : ويتبعها مـراكز- أخميم، البلينا،جرجا، سوهاج طهطا

١٣- قـنا : ويتبعها مراكز - اسـنا، الأقصر، القصـير، دشنا، قوص، قنا، نجع حمادى.

١٤- أســوان : ويتبعها مــراكز - ادفو ، أسوان ، الدر .

ثالثا. الصحـــــراء :

١- الصحراء الجنوبية ٢- الصحراء الغربية (١)

** يتضح من خلال ما تقدم أن التعديل الذى تم فـــى التقســيم الإداري للإقليم المصرى عام ١٩٠٧ يختلف فقط عن التقسيم الإداري الذى تــم عام ١٨٨٢ فى تغيير بعض الأسماء والمواقع بين المحافظات والمديريـــات والمراكز والأقسام دون أن ينشأ مواقع عمرانية جديـــدة وذات أهميــة داخل الإقليم المصرى ، لأن المســاحة المعمــورة قــد بلغــت فقــط ٢٩١٩٣,٨ كم٢ وهى تمثل نسبة ٢,٩١ % من مساحة الإقليـــم الكليــة (١٠٠٢٠٠٠ كم٢).

أى زادت هذه المساحة المعمورة ١٢٢,٩ كم٢ فقط عن تقسيم ١٨٨٢م الذى كانت فيه المساحة المعمورة ٢٩٠٧٠,٩ كم٢ - ولذلك فإن أهم ما تم تعديله فى تقسيم ١٩٠٧م يتلخص فى الآتى : -

---

١- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان فى مصر عن عامي ١٨٩٧ ، ١٩٠٧

■ دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٩٠٣ رقم ١٧٠٣٣ سجل رقم ١٧١ - دار الوثائق المصرية

■ دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٩٠٧ رقم ١٧٠٣ سجل رقم ١٧٩ - دار الوثائق المصرية .

- **دمياط** كانت محافظة فى التقسيم الإداري عـــام ١٨٨٢ - أصبحـــت مركز تابع لمديرية الدقهلية فى التقسيم الإداري عام ١٩٠٧.
- **رشيد** كانت محافظة فى التقسيم الإداري عـــام ١٨٨٢ - أصبحـــت مركز تابع لمديرية البحيرة فى التقسيم الإداري عام ١٩٠٧ .
- **الإسماعيلية** أصبحت محافظة فى التقسيم الإداري عـــام ١٩٠٧ - فى حين كانت قسم يتبع محافظة بور سعيد فى التقسيم الإداري عـــام ١٨٨٢ .
- **القصير** كانت محافظة فى التقسيم الإداري عام ١٨٨٢ - أصبحـــت مركز تابع لمديرية قنا فى التقسيم الإداري عام ١٩٠٧ .
- **اسنا** كانت مديرية فى التقسيم الإداري عام ١٨٨٢ - أصبحت مركز تابع لمديرية قنا فى التقسيم الإداري عام ١٩٠٧ .
- **أســوان** أصبحت مديرية فى التقسيم الإداري عام ١٩٠٧ - فى حين كانت مركز تابع لمديرية اسنا فى التقسيم الإداري عام ١٨٨٢ .

• تغيير اسم محافظة مصر المحروسة فى التقسيم الإداري عام ١٨٨٢ إلى محافظة القاهرة فى التقسيم الإداري عام ١٩٠٧ (١)

كمـا أن عدد أقسام الشرطة قد زاد من عدد ١٢ قسم فى تقسيم ١٨٨٢ إلى عدد ١٣ قسم فى تقسيم عام ١٩٠٧ .

• المسـاحة المعمورة فى الإقليم المصرى زادت بنسبة ١٠ر % بمـا يعـادل ١٢٢,٩ كم٢ خلال الفترة من عام ١٨٨٢ م إلى عـام ١٩٠٧ أى فى مدة ٢٥ عاما – فى حين أن عدد سكان شـعب مصر قد زاد خلال هذه الفترة من ٦,٧٠ مليون نسمة فى عام ١٨٨٢ إلى ١١,٢ مليون نسمة فى عام ١٩٠٧ وهذه الزيادة تمثل نسبة ٤٩,١١ % – وبالتالى يتضح عدم التناسب بيـن الزيادة فى المساحة المعمورة التى تمثل نسبة ٠,٠١ % وبين الزيادة فى عدد السكان التى تمثل نسبـة ٤٩,١١ % .

١- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان فى مصر عن عامي ١٨٩٧ ، ١٩٠٧

■ دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٩٠٣ رقم ١٧٠٣٣ سجل رقم ١٧١ - دار الوثائق المصرية

■ دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٩٠٧ رقم ١٧٠٣ سجل رقم ١٧٩ - دار الوثائق المصرية .

المبحث الثالث

. التعديــلات التى أدخلت علــى هيكل التقسيم الإداري للإقليم المصرىوالمساحة المعمورة حتى عام ١٩٤٧

بناء على قوانين ولوائح إدارية عديدة صدرت من الحكومة المصريـــة لإجراء تعديلاتِ فى التقسيم الإداري - أصبح هيكل الإقليم المصـــرى فى عام ١٩٤٧ يتكون من عدد ٥ محافظات ، وعـــدد ١٥ مديريـــة ، وعدد ٤ مناطق صحراوية - وذلك على النحو التـــالى : -

أولا . المحـــافظـــات :

١- القـــاهرة : ويتبعها أقسام - الازبكية، الجمالية، الخليفـــة، عابديـــن، الســيدة زينب، الموسكى، الوايلـــى، مصر الجديدة، باب الشعرية، بـــولاق، روض الفرج، شبرا، مصر القديمة.

٢- الإسكندرية : ويـــتبعها أقسام - الجمرك، المـــينا، الرمـــل، العطارين، اللبان، المنشية، كرموز، محرم بك، مينا البصل .

٣- القنـــال : ويـــتبعها أقسام - أول ويشمل القنطرة، ثـــان ويشمل الإسماعيلية، ثالث ويشمل بور ســـعيد، الميناء ويشمل بور فؤاد .

٤- الســـويس : ويتبعها قسم السويس ويشمل قرية الجناين.

٥- دميـــاط : ويتبعها قسم دمياط فقط.

<u>ثانيا. المديريـــات :</u>

١- البحيرة : ويتبعها مراكز - أبو المطامير، أبو حمـــص، ايـــتاى البارود، الدلنجات، المحمودية، بنـــدر دمنهور، مركز دمنهور، رشيد، كوم حمـــاده، كفر الدوار، شبراخيت .

٢- الدقهـــليـــة : ويتبعها مـــراكز-أجـــا، السنبلاوين،المنزلـــة، بندر المنصورة،مركز المنصورة، دكرنـــس، ديرب نجم، فارسكور، ميت غمر

٣- الشـــرقية : ويـــتبعها مـــراكز - أبـــو حماد، الحســـينية، الزقازيق، بندر الزقازيق، بلبيس، فاقوس، كفر صقر، مينا القمح، ههيا.

٤- الغـربيـة : ويـتبعها مـراكز - السنـطة، بنـدر المحلة الكبرى، مركز المحلة الكبرى ، بلقاس ، زفتى، سمنود ، شربين ، طلخا ، بنـدر طنطا أول ، بندر طنطا ثان ، مركز طنطا ، كفر الزيـات ، البرلس ، بيلا ، دسوق ، فوة ، قلـين ، كفـر الشيخ .

٥- القـليوبيـة : ويتبعها مـراكز - ضواحى مصر ، بنـدر بنها،مركز بنها ، طوخ، قليوب، شبين القناطر .

٦- المنـوفيـة : ويتبعها مراكز - أشمون ، الشهداء ، تلا، بندر شبين الكوم ، مـركز شبين الكـوم ، قويسـنا، منوف .

٧- الجيـزة : ويتبعها مراكز - امبابة ، العياط ، بندر الجيزة مركز الجيزة ، حلوان ، الصف .

٨- بنى سـويف : ويتبعها مراكز - الواسطى ، اهناسيا المدينـة، ببا ، بندر بنى سويف .

٩- الفيـوم : ويتبعها مراكز - أبشواى ، اطسا ، بندر الفيوم مركز الفيوم ، سنورس .

١٠- المنـــيا : ويتبعها مراكز - أبو قــرقاص،الفشن، بنـــدر المنيا، مركز المنيا، بنى مزار،سمالوط، مغاغة

١١- أسيوط : ويتبعها مــراكز - ابنوب ، أبــو تيج ، بندر أسيوط ، مركز أسيوط ، البــدارى ، ديـــر مواس، ديروط ، صدفا ، ملوى ، منفلوط .

١٢- جــرجـــا : ويتبعها مــراكز - أخميم، البليـــنا، المنشـــاة، جرجا، بندر سوهاج، مــركز سوهاج، طمـــا، طهطا .

١٣- قنــــا : ويتبعها مراكز - أبو تشت، أسنـــا، الأقصــر، دشنا ، بنـــدر قنـــا ، مركز قنـــا ، قــــوص ، نجع حمادى .

١٤- أســوان : ويتبعها مراكز-أدفو،بندر أسوان، عنيبة (الدر)

١٥- البحر الأحمر : ويتبعها مراكز - القصير ، الغردقة ، المنطقـــة الوسطى ، حاجر قنا ، حـــدود أســـوان ، رأس غارب ، عتاقة ، نقطة الكيلو ٤,٥ طريق مصر السويس الصحراوى .

ثالثـــا. المنـــاطق الصحـــراوية :

١- الصحراء الجنوبية : ويتبعها - الواحات الداخلة ، الواحـــات الخارجة

٢- الصحراء الغربية : ويتبعها - الحمـــام ، الســلوم ، الضبعـــة ، العـــامرية ، برانى ، برج العرب ، ســـيوة ، مرسى مطروح ، وادى النطرون .

٣- الواحات البحرية

٤-سينـــــــاء : ويتبعها - الشط ، القنطرة شــرق ، ســـيناء الجنوبية ، سيناء الشمالية ، وسط سيناء .

** وصلت المساحة المعمورة فى الإقليم المصرى حتى عـــام ١٩٤٧ إلى ٣٥١٢٤,٠٧ كم٢ وهو ما يمثل ٣,٥١ % (من إجمـــالي مســاحة الإقليم الكلية ١٠٠٢٠٠٠ كم٢) وبالتالى زادت المساحة المعمورة عن عام ١٩٠٧ بما يقدر ٥٩٣٠,٢٧ كم٢ - وعن عام ١٨٨٢م بمــا يقــدر ٦٠٥٣,١٧ كم٢ .

** ومن أهم التعديلات التى أدخلت علـــى التقســيم الإداري للإقليــم المصرى من عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩٤٧ يتلخص فى الآتى :-

- كل من **الإسماعيلية وبور سعيد** كانت محافظة فى التقســـيم الإداري للإقليم الذى تم فى عام ١٩٠٧ – فى حين تم ضمها فـــى محافظـــة القنال التى تم إنشائها وظهرت فى التقسيم الإداري عام ١٩٤٧.
- أصبحت **دمياط** محافظة فى هذا التعديل الذى ظهر عام ١٩٤٧ بعـــد أن كانت مركز تابع لمديرية الدقهلية فى التقسيم الإداري الذى تم فى عام ١٩٠٧م.
- ظهرت مديرية جديدة تحت مسمى **البحر الأحمر** فى تعديل ١٩٤٧ – فى حين كانت منطقة البحر الأحمر تتبع مديرية قنـــا فـــى التقســـيم الإداري الذى تم فى عام ١٩٠٧ .
- **العريش** كانت محافظة فى التقسيم الإداري الذى تم فى عـــام ١٩٠٧ – فى حين أصبحت ضمن المناطق الصحراوية (منطقة سيناء) فى هذا التعديل الذى ظهر فى عام ١٩٤٧م
- **طور سيناء** كانت أيضا محافظة فى هيكـــل التقســـيم الإداري عـــام ١٩٠٧ – أصبحت ضمن المناطق الصحراوية (منطقة سيناء) فى هذا التعديل الذى ادخل فى التقسيم الإداري للإقلـــيم عام ١٩٤٧م . (١)

١- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان فى مصر أعوام ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧

• الجدول الإحصائى رقم ١ (المرفق) يوضح المحافظات والمديريات في هيكل التقسيم الإداري للإقليم المصرى والزيادة فى المساحة المعمورة من عام ١٨٨٢ – عام ١٩٤٧ .

إذا كانت المساحة المعمورة فى الإقليم المصرى قد زادت من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩٤٧ بما يقدر بعدد ٥٩٣٠,٢٧ كم٢ . أى خلال ٥٠ عامًا زادت المساحة المعمورة بنسبة ٠,٦ % من مساحة الإقليم الكلية – فإن عدد سكان شعب مصر قد زاد خلال هذه الفترة من ١١,١٩ مليون نسمة فى عام ١٩٠٧ إلى ١٨,٩٦ مليون نسمة فى عام ١٩٤٧ أى بزيادة قدرها ٧,٧٨ مليون نسمة وهى تعادل نسبة ٤١,٠٣ % – وبالتالى يتضح عدم التناسب بين الزيادة فى المساحة المعمورة التى تمثل ٠,٦ % وبين الزيادة فى عدد السكان التى تمثل نسبة ٤١,٠٣ % .

جدول إحصائي رقم ١[1]

١٨٨٢		١٩٠٧		١٩٤٧	
المحافظات	المساحة كم٢	المحافظات	المساحة	المحافظة	المساحة
مصر المحروسة	١٠٨	القاهرة	١٠٨	القاهرة	١٧٨,٦
إسكندرية	٤٩	إسكندرية	٤٩	إسكندرية	٧١,٣
دمياط	٢,٢	بور سعيد	٤	القنال	٣٤٧,٨
رشيد	٤٥٠,٥	الإسماعيلية	٤	السويس	٣٠٧
بور سعيد والقنال	١٠٤,٧	العريش	–	دمياط	٢,١٦
السويس	٤٦,٨	السويس	٤٩,٥	البحر الأحمر	لم تحدد
العريش	لم تحدد	طور سيناء	لم تحدد		
القصير	لم تحدد				
المديريات		المديريات		المديريات	
البحيرة	٤٠٤٥,٧	البحيرة	٤٤٧٢	البحيرة	٤٦٢٤
الشرقية	٥٠٥٣,٥	الشرقية	٣٤٢٥,٤	الشرقية	٤٩٤٣,٢
الدقهلية	٢٦٣٣,٤	الدقهلية	٢٦٣٥	الدقهلية	٢٦٢٨,٣
الغربية	٧٠٣٠,٣	الغربية	٦٥٦٤,٢	الغربية	٧٠٢٣,٧
القليوبية	٩٣٨	القليوبية	٩٢٧	القليوبية	٩٤٤,٢
المنوفية	١٥٩٤	المنوفية	١٥٧١	المنوفية	١٥٨٨,١
الجيزة	١٠١٥,٩	الجيزة	١٠٣٠	الجيزة	١٠٢٧,٧
بني سويف	١٠٩٢,٨	بني سويف	١٠٦٠	بني سويف	١٠٦٩,٨
الفيوم	١٧٥٥,٥	الفيوم	١٧٣٤,٣	الفيوم	١٧٧٨,٣
أسيوط	١٩٩٣	أسيوط	١٩٨٩	أسيوط	٢٠٣٧,٨
المنيا	١٩٤٣	المنيا	١٩٤٧	المنيا	٢٠٠٧,٥
جرجا	١٥٣٩,٦	جرجا	١٤٩١,١	جرجا	١٥٤٠,٤
قنا	١٥٤٣	قنا	١٦٨٦	قنا	١٨٢٢,٢
اسنا	٦٨٠	أسوان	٤٣٧	أسوان	٨٧٣,٣
م.صحراوية	–	م.صحراوية		م.صحراوية	
واحات الفيوم	–	الصحراء الجنوبية	–	واحة سيناء	لم تحدد
واحات أسيوط	–	الصحراء الغربية	–	الصحراء الجنوبية	لم تحدد
واحة سيوة		–		الصحراء الغربية	لم تحدد
٨ محافظة ١٤ مديرية ٣م.صحراوية	٢٩٠٧٠,٩ كم٢	٧ محافظة ١٤ مديرية ٢ م.صحراوية	٢٩١٩٣,٨ كم٢	٦ محافظة ١٤ مديرية ٣ م. صحراوية	٣٥١٢٤,٠٧ كم٢

١- هذه البيانات تم الحصول عليها من الكتاب السنوي الإحصائي (١٩٥٢ - ١٩٩٣) الصادر في يونيو ١٩٩٤ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ص ١٣ وما بعدها)

الفصـــل الثـــانى

التعديـــلات التـــى أدخلت عـــلى هيـــكل التقسيم الإداري لـــلإقـــليـــم الـــمصـــرى والمســـــاحة المعمـــورة مـــن عـــام ١٩٥٢ - عـــام ١٩٩٤

الفصـــل الثـــانى

التعديلات التى أدخلت على التقسيم الإداري

للاقليم المصرى من عام ١٩٥٢ - ١٩٩٤

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ تغير نظام الحكم فى مصـــر مـــن النظام الملكى إلى النظام الجمهورى - فأصبح اسم مصر (جمهوريـــة مصر) - وفور قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ اندمجت الدولتين فى شخصية قانونية دولية واحـــدة تحـت مســمى "الجمهورية العربية المتحدة " ومكونة من الإقليم الشمـــالى (جمهوريـــة سوريا) والإقليم الجنوبى (جمهورية مصر) .

ورغم الانفصال الذى حدث من جانب ســـوريا عـــام ١٩٦١ - إلا أن مصر ظلت خلال الستينيات فى عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تحمل اسم " الجمهورية العربية المتحدة " .

وبعد ثورة التصحيح التى قام بها الزعيم الراحل أنور السادات فى أول مايو ١٩٧١ تغير اسم مصر من " الجمهورية العربية المتحدة " إلـــى "جمهورية مصر العربية " ولا زالت تحمل هذا الاسم رسميا حتى وقتنا الحاضر ونحن فى عهد الزعيم محمد حسنى مبارك .

- أدخلت تعديلات عديدة على هيكل التقسيم الإداري للإقليم المصـــرى منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٤ - وهذه التعديلات بعضها (الأكـــثر) كان لمجرد تغيير أو تبديل فـــى اســم أو صفـــة بعــض المحافظــات والمديريات والأقسام والمراكز ، والبعض الآخر (الأقل) كان عبارة عن إنشاءات جديدة للمواقع التى تم تعميرها .

ولإيضاح ذلك سنعرض هذه التعديلات التى تمت خلال هذه الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٩٤) على أربع مراحل كالآتى : -

<u>الأولـــى</u> : التعديلات التى أدخلت علـــى هيكل التقســـيم الإداري للإقليم المصرى والمساحة المعمورة حتى عام ١٩٦٢

<u>الثـــانيـــة</u> :التعديـــلات التى أدخلت على هيكل التقســـيم الإداري للإقليم المصري والمساحة المعمورة حتى عام ١٩٧٦.

<u>الثـــالثـــة</u> : التعديـــلات التى أدخلت على هيكل التقســـيم الإداري للإقليم المصري والمساحة المعمورة حتى عام ١٩٨٦

<u>الرابعـــة</u> : التعديلات التى أدخـــلت على هيكل التقســـيم الإداري للإقليم المصري والمساحة المعمورة حتى عام ١٩٩٤

المبحث الأول

التعديلات التى أدخلت على هيكل التقسيم الإداري للإقليم المصرى والمساحة المعمورة حتى عام ١٩٦٢

التعديلات التى أدخلت بالقرارات خلال الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٦٢) جعلت هيكل التقسيم الإداري للإقليم المصرى يتكون من عدد ٢٥ محافظة فقط وجميعها حدث فيها تعديلات على النحو الآتى :

١- محافظة القاهرة : ويتبعها أقسام - المطرية (أنشأ حديثا خلال هذه الفترة) وضمت إليه شياخة عرب أبو طويلة نقلا من مركز الخانكة بمحافظة القليوبية - المعادى (أنشأ حديثا خلال هذه الفترة) وضمت إليه البساتين ومعادى الخبيرى ومعادى السرايات الشرقية والغربية ومنشية المصرى وعزبة العيسوية - كما أنشئ خلال هذه الفترة أقسام الساحل وقصر النيل والظاهر - أما قسم الوايلى فضمت إليه شياخة الوايلى الصغرى والكبرى - ومصر القديمة ضمت إليه شياخة منيل الروضة شرق وغرب - وباقى الأقسام وهى الأزبكية، الجمالية ، الخليفة ، عابدين ، السيدة زينب ، الموسكى، مصر الجديدة، باب الشعرية، بولاق، روض الفرج، شبرا - فلم يحدث فيها أى تعديلات.

٢- **محافظة الإسكندرية** : ويتبعها أقسام - الرمل وفصلت منه شياخات السيوف بحرى ، سيدى بشر ، المندرة بحرى،والجزء الواقع من شياخة سان استيفانو شرقى شارع الإقبال ، وأضيفت إلى قسم المنتزه الذى أنشأ حديثا خلال هذه الفترة - المنتزه وفصلت منه بعد ذلك شياخات حجر النواتية ، والظاهرية وعزبة الصفيح ، والقصعى قبلى ، وخورشيد القبلية ، والمحروسة ما عدا الجزء الواقع منها شرقى شارع جميلة بوحريد من منطقة شماعة ، وأضيفت إلى قسم الرمل - الدخيلة (أنشأ حديثا خلال هذه الفترة) وضمت إليه البيطاش شرق وغرب - باب الشرق (أنشأ حديثا خلال هذه الفترة) وضمت إليه عرب براوية ولاكم وحجازى وفنى ومنسى ورجب باشا - محرم بك وضمت إليه عزبتي شركس ورأفت - أما باقى الأقسام وهى : الجمرك، الميناء العطارين، المنشية، كرموز، مينا البصل فلم يحدث فيها أى تعديلات .

٣- **الإسماعيلية** : وأنشئ فيها قسمين جديدين هما قسم الضواحى ويضم فايد وسرابيوم - وقسم القنطرة غرب ويضم محطات التينة ورأس العش والبلاح والفردان، وكوبرى الفردان، وعزب أباظة

والقسيس وفرغلي .

<u>٤- السويس</u> : وأنشئ فيها أقسام جديدة هي - قسم عتاقة نقلا من محافظة البحر الأحمر - وقسم الأربعين ويضم الجبلايات والجنايين وجنيفة وكبريت - وفي عام ١٩٦١ أنشئ قسم شرطة التل الكبير (مركز شرطة التل الكبير حاليا)

<u>٥- دمياط</u> : وحدثت فيها تعديلات هي - تغير أسم بندر دمياط إلى بندر مدينة دمياط - ومركز فارسكور إلى مركز مدينة فارسكور وفصلت منها بساط كريم الدين وضمت إلى مركز شربين بمحافظة الدقهلية - والإسماعيلية عاصمة مركز كفر سعد تغير اسمها إلى مدينة كفر سعد - وضمت رأس البر إلى مركز دمياط .

<u>٦- الدقهلية</u> : وحدثت فيها تعديلات هي - تغير اسم بندر المنصورة إلى بندر مدينة المنصورة أول وثان ، وفصلت قرى جديلة وسندوب وكفر المناصرة من مركز المنصورة وضمت لمدينة المنصورة - ومركز اجا إلى مركز مدينة اجا - ومركز السنبلاوين إلى مركز مدينة السنبلاوين وفصلت من منشأة يوسف منصور وضمت إلى مركز كفر صقر بمحافظة الشرقية - ومركز المنزلة إلى مركز مدينة المنزلة

وحذفت منه عدد ٤ قرى وكون بها بندر شرطة المطرية (الـــذى أنشـــأ حديثا خــــلال هذه الفترة) - ومركز دكرنس إلى مركز مدينة دكرنـــس - ومركز شربين إلى مركز مدينة شربين - مركز طلخا إلى مركـــز مدينة طلخا - مركز ميت غمر إلى مركز مدينة ميت غمـــر وضمـــت إليه عـــزبة محمد رفعت فصلا من مركز ديرب نجم محافظة الشرقية وجزيرة الحاجبى فصلا من مدينة زفتى بالغربية .

٧- <u>الشـــرقية</u>: وحدثت فيه تعديلات هى - تغير اسم بندر الزقـــازيق إلى بندر مدينة الزقازيق - مركز أبـــو حماد إلى مركز مدينة أبو حماد - مركز أبو كبير إلى مركز مدينة أبو كبير - مركز الحســـينية إلـــى مركز مدينة الحسينية - مركز بلبيس إلى مركز مدينة بلبيس - مركز ديرب نجم إلى مركز مدينة ديرب نجم - مركز فاقوس إلـــى مركـــز مدينة فاقوس - مركز كفـــر صقر إلى مركز مدينـــة كفـــر صقـــر - مركز مينا القمح إلى مركز مدينة مينا القمح - مركز ههيا إلى مركـــز مدينة ههيا .

٨- <u>القليـــوبية</u>: وحدثت فيها تعديلات هى - تغير اسم بندر بنها إلـــى بندر مدينة بنها - مركز الخانكة إلى مركز مدينة الخانكة - بندر شبرا الخيمة إلى بندر مدينة شبرا الخيمة - مركز شبين القناطر إلى مـــركز مدينة

شبين القناطر - مركز طوخ إلى مركز مدينة طوخ وضمت إليه قرية أجهور الكبرى فصلا من مركز قليوب - مركز بنها وضمت إليه قرى كفر الجزار ،وبطا ، كفر بطا ، دملو ، وورورة ، كفر أبو ذكرى ، بقيرة ، ميت الحوفيين وذلك فصلا من مركز قويسنا بمحافظة المنوفية - كما انشأ حديثا مركز القناطر الخيرية بالقرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦١ ويتكون من مدينة القناطر وأبو الغيط وأجهور الصغرى والبرادعة والأخميين والخرقانية والمنيرة وباسوس وبهادة وسندبيس وشلقان وشبرا شهاب وقرنفيل وكفر الحوالة وكفر الشرفا الغربى وكفر سليم وكفر عليم (فصلا من مركز قليوب) ، منشية القناطر (فصلا من مركز امبابة بمحافظة الجيزة ، والتى قد سبق إلحاقها بمركز قليوب بالقرار الوزارى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠) ، وعزبة الأهالى وعزبة الجبالى وعزبة دار الكتب وعزبة نجع المشارفة (فصلاً من قرية دروة بمركز أشمون والتى قد سبق إلحاقها بمركز قليوب بالقرار ١٣٣ لسنة ١٩٦٠) .

<u>٩- كفر الشيخ</u> : وحدثت فيها تعديلات هى - كل من كفر الشيخ، وبلطيم ، وبيلا ، ودسوق ، وفوة ، وقلين ، وسيدى سالم أصبحت مدينة.

١٠- الغربية: وحدثت فيها تعديلات هى - كل من المحلة الكبرى، بسيون ، زفتى ، سمنود ، كفر الزيات ، قطور أصبحت مدينة - كما تغير اسم بندر طنطا بقسميه إلى مدينة طنطا ويتكون من بندر طنطا قسم أول وبندر طنطا قسم ثان وألحق بهما قريتا قحافة وكفر سيجر فصلا من قرى مركز طنطا - مركز السنطة تغير اسمه إلى مركز مدينة السنطة وحذفت منه قرى هورين وكفر هورين وكفر نفرة البحرى وكفر الشيخ طعيمة وابجول والحلامشة وكلابشو وكفر هلال وكفر الحمادية وأبو مشهور وضمت إلى مركز قويسنا ثم إلى مركز بركة السبع الذى أنشئ حديثا فى محافظة المنوفية كما سنرى .

١١- المنوفية: وحدثت فيها تعديلات هى - كل من الشهداء وتلا وقويسنا ومنوف وشبين الكوم واشمون والباجور أصبحت مدينة - كما تم إنشاء مركز بركة السبع بالقرار رقم ١٩٦١ ويتكون من مدينة بركة السبع ودبا الكوم وطنبشا وطوخ طنبشا وكفر عليم إلى جانب ١٥ قرية (سبق الإشارة إليها) نقلا من مركز قويسنا ، وقرى جنزور وكفر جنزور ومنشأة الرافعى (نقلا من مركز تلا) ، وقرى الدبايبة والغورى وشنتنا الحجر وكفر مليج وميت أم صالح وميت فارس (نقلا من مركز شبين الكوم) .

١٢- البحيـــرة : وحدثت فيها تعديلات هى - كل من دمنهور وأبـــو المطامير وأبو حمص وإيتاى البارود والدلنجات والمحموديـــة وحـــوش عيسى ورشيد وشبراخيت وكفر الدوار وكوم حماده أصبحت مدينة.

١٣- الجيـــزة : وحدثت فيها تعديلات هى - مدينة الجيزة أصبحت مكونة من عدد ٤ أقسام (قسم الجيزة ، قسم الدقى ، قسم الأهرام ، قسم امبابة) كل من البدرشين والصف والعياط أصبحت مدينـــة - مركـــز امبابة حذفت منه جزيرة ميت عقبة وضمت لقسم امبابة ، وقرية منشية القناطر وضمت لمركز القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية كـــم ســـبق الإشارة بذلك .

١٤- بنى ســويف : وحدثت فيها تعديلات هى - كل من بنى سويف والفشن والواسطى واهناسيا وببا وبوش وسمسطا أصبحت مدينة - كما تغير اسم قرية بياض النصارى بمركز بنى سويف إلىً بياض العرب.

١٥- الفيـــوم: وحدثت فيها تعديلات هى - كل من الفيوم وابشـــواى واطسا وسنورس وطامية أصبحت مدينة .

١٦- المنـــيا: وحدثت فيها تعديلات هى - بندر المنيا تغير اسمه إلى بنـــدر مدينة المنيا بعد أن انضم إليه قريتا الاخصاص وكفر المنصورة

قبلى فصلا من مركز المنيا - كما أن كل من العدوة وبنى مزار ودير مواس وسمالوط ومطاى ومغاغة وملوى أصبحت مدينة .

١٧- اسيوط : وحدثت فيها تعديلات هى - ضم قسم أول وقسم ثان أسيوط وأصبح الاسم مدينة أسيوط - كل من أبنوب وأبو تيج والبدارى والقوصية وديروط وصدفا ومنفلوط أصبحت مدينة .

١٨- سوهاج : وحدثت فيها تعديلات هى - كل من سوهاج واخميم والبلينا والمراغة والمنشاة وأولاد طوق شرق وجرجا وساقلته وطما وطهطا أصبحت مدينة - كما تغير اسم قرية نجع الفار بمركز سوهاج إلى العرابة الشرقية .

١٩- قنا : وحدثت فيها تعديلات هى - كل من قنا وأبوطشت وارمنت ودشنا وقوص ونجع حمادى أصبحت مدينة - كما أصبحت الأقصر مدينة وأنشئ بها بندر للشرطة يشرف على القرنة والكرنك الجديد والكرنك القديم وجزيرة العوامية ومنشأة المعمارى .

٢٠- أسوان : وحدثت فيها تعديلات هى - بندر أسوان تغير اسمه إلى مدينة أسوان وألحقت بها قرية الشلال فصلا من قرى مركز أسوان - وكل من ادفو بحرى وكوم أمبو وعنيبة أصبحت مدينة - حذفت جزيرة

ابريم (مركز عنيبة) من جدول القرى بعد أن طفت عليها مياه النيل .

٢١- **البحر الأحمر** : وحدثت فيها تعديلات هى - قسم الغردقة أصبح يضم تجمعات عمال إنشاء طرق الغردقة سفاجا وتجمعات عمال إنشاء طرق سفاجا القصير - وقسم حدود أسوان ضم تجمعات شركة الحديد والصلب - قسم رأس غارب ضم تجمعات الشركة العامة للبترول وتجمعات الجمعية العامة للبترول - قسم عاقة نقل بجميع مكوناته إلى محافظة السويس كما سبق الإشارة بذلك .

٢٢- **الوادى الجديد** : وتم إنشائها حديثا خلال هذه الفترة تحت مسمى محافظة الوادى الجديد وطبق فيها النظام الإدارى العادى بعد أن كانت تابعة لسلاح الحدود .

٢٣- **مطروح** : وتم إنشائها حديثا خلال هذه الفترة تحت مسمى محافظة مطروح وطبق فيها النظام الإدارى العادى بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بعد أن كانت تابعة لسلاح الحدود وكان قد سبق ضم قسم العامرية إليها فى عام ١٩٦٠ فصلا من محافظة الإسكندرية .

٢٤- **سيناء** : تم إنشائها حديثا خلال هذه الفترة تحت مسمى محافظة سيناء ويتبعها أقسام الشط والشيخ زويد وبئر العبد .

٢٥- **بور سعيد** : تم إنشائها حديثا خلال هذه الفترة تحت مسمى محافظة بور سعيد بعد أن كانت ضمن مدن محافظة القناة فى التقسيم الإدارى لعام ١٩٤٧ وألحق بها قسم المينا ومدينة بور فؤاد . (١)

* يلاحظ من العرض السابق أنه خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ حدثت إنشاءات عديدة فى جميع محافظات الإقليم المصرى نتيجة الزيادة فى عدد السكان إلى جانب التوسعات العمرانية التى قامت بها أجهزة الدولة لتطوير كيان المجتمع المصرى فى كافة النواحى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

فى عام ١٩٦٢ وصلت المساحة المعمورة فى الإقليم المصرى إلى ٣٦٧٤٧,١٢ كم٢ وهى تمثل نسبة ٣,٦٧ % من إجمالى مساحة الإقليم (١٠٠٢٠٠٠ كم٢) وبالتالى زادت هذه المساحة المعمورة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٢م بما يقدر ٢٥٦٣,٣٢ كم٢ وهذه الزيادة شملت معظم المحافظات وإن كان ليس لدينا من الوثائق التى تحدد الزيادة فى كل محافظة على حده مثل الفترات السابقة .

---

١ - القرارات الإدارية والتنظيمية الصادرة من وزارة الداخلية خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٢م .

- إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بالإسكان والسكان والمدن والمراكز والقرى والشياخات أعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ .

• ورغم أن هذه الزيادة قد حدثت فى خمسة عشر عاما فقط وتعتبر مقبولة فى بعض الدول - إلا أنها أمام الزيادة المهولة التى حدثت فى عدد سكان مصر قد أصبحت غير متناسبة لرفع إمكانيات المجتمع نحو الأهداف التى كانت تتوخاها أجهزة الدولة خلال هذه الفترة التى تعتبر أفضل السنوات الأولى لبداية عصر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وذلك لأن عدد سكان شعب مصر قد زاد من ١٨,٩٦ مليون نسمة فى عام ١٩٤٧ إلى ٢٧,٤١ مليون فى عام ١٩٦٢ - أى فى خلال خمسة عشر عاما زاد عدد سكان مصر بما يقدر ٨,٤٥ مليون نسمة وهو ما يعادل بنسبة ٣٠,٨٢ % ، فى حين أن المساحة المقدرة قد زادت خلال هذه الفترة بما يقدر ٢٥٦٣,٣٢ كم٢ وهو ما يعادل بنسبة ٠,١٦ % فقط ٠

المبحث الثـانى

التعديـلات التى أدخلـت على هيكل التقسيم الإدارى للإقليـم المصـرى حتى عام ١٩٧٦

التعديلات التى أدخلت بالقرارات خلال الفترة مـن (١٩٦٣ - ١٩٧٦) جعلت هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى يتكـون أيضا من عدد ٢٥ محافظة معظمها حدثت فيها تعديلات وذلك على النحو التالى

١- القـاهرة : كانت محافظة القاهرة تتكون إداريـا مـن ٢١ قسـم للشرطة هى :-

الأزبكية - الجمالية - الخليفة - الـدرب الأحمـر - الزيتون - الساحل - السـيدة زينـب- الظـاهر - المطرية - المعادى - الموسكى - الوايلـى - بـاب الشعرية - بولاق - حلوان - روض الفرج - شـبرا - عابدين - قصر النيل - مصر الجديـدة - مصـر القديمة.

فى عام ١٩٦٣ :- أنشئ قسم جديد يحمل اسم قسـم النزهة فصلا من قسم مصر الجديدة .[١]

فى عام ١٩٧١ :- أنشئ قسم جديد يحمل اسم قسم

حدائق القبة فصلا من قسمى الوايلى والزيتون .

فى عام ١٩٧٢ :- أنشئ قسم جديد يحمل اسم قسم مدينة نصر فصلا من قسمى الوايلى ومصر الجديدة .

كما أنشئ قسم جديد يحمل اسم قسم التبين فصلا من قسم حلوان محافظة القاهرة ومركز الصف محافظة الجيزة .

فى عام ١٩٧٥ :- أنشئ قسم جديد يحمل اسم قسم الشرابية فصلا من قسم شبرا .

وبذلك أصبحت محافظة القاهرة حتى نوفمبر ١٩٧٦ مكونة من ٢٦ قسما إداريا .

٢- الإسكندرية: (الميناء الأول للجمهورية فى البحر المتوسط)

فى المدة من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ :-

كانت محافظة الإسكندرية مقسمة إلى ١٢ قسما إداريا فقط هى :-

الجمرك - الرمل - الدخيلة - العطارين كرموز - اللبان - المنتزه - باب شرقى - محرم بك - المنشية - مينا البصل - مينا الإسكندرية .

وفى عام ١٩٦٦ :- ضم قسم العامرية إلى محافظة الإسكندرية فصلا من محافظة مطروح وأنشئ قسم

شرطة جديد يحمل اسم قسم سيدى جابر فصلا من بعض شياخات قسمى باب شرقى والرمل .

وبذلك أصبح عدد أقسام محافظة الإسكندرية حتى نوفمبر ١٩٧٦ أربعة عشر قسما إداريا .

٣- بور سعيد : (الميناء الثانى للجمهورية فى البحر المتوسط بداية قناة السويس)

فى عام ١٩٧٥ :- ضمت إلى شياخة مصطفى حمزة التابعة لقسم الشرق كلا من الكاب والتينة وما يتبعها فصلا من مركز القنطرة محافظة الإسماعيلية .

٤- السويس : (الميناء الثالث للجمهورية فى البحر الأحمر نهاية قناة السويس)

لم يحدث فيها أى تعديلات بعد أن ضمت إليها قسم شرطة عتاقة فصلا من محافظة البحر الأحمر فى عام ١٩٦١ (كما سبق الإشارة بذلك)

٥- دمياط : **فى عام ١٩٧٥ :-** ضمت قرى : ميت أبو غالب - كفر ميت أبو غالب - السوالم إلى مركز كفر سعد فصلا من مركز شربين محافظة الدقهلية .

٦- الدقهلية : **فى عام ١٩٦٩ :-** فصلت قرية شنيارة الميمونة وكفر التميمى من مركز ميت غمر وضمت إلى مركز

الزقازيق محافظة الشرقية .

في عام ١٩٧٠ :- فصلت قرية كفر أبو نجاح من مركز ميت غمر وضمت إلى مركز الزقازيق محافظة الشرقية .

في عام ١٩٧٥ :- فصلت قرى : ميت أبو غالب - كفر ميت أبو غالب - السوالم من مركز شربين وضمت إلى مركز كفر سعد محافظة دمياط .

٧- الشرقية : في عام ١٩٦٧ :- قسمت مدينة الزقازيق إلى قسمين للشرطة أول و ثان الزقازيق .

في عام ١٩٦٩ :- ضمت قرية شنبارة الميمونة وكفر التميمى إلى مركز الزقازيق فصلا من مركز ميت غمر محافظة الدقهلية. (كما سبق الإشارة بذلك)

في عام ١٩٧٠ :- ضمت قرية كفر أبو نجاح إلى مركز الزقازيق فصلا من مركز ميت غمر محافظة الدقهلية (كما سبق الإشارة بذلك)

٨- القليوبية : في عام ١٩٧٦ :- فصلت قرية منشية القناطر من مركز القناطر الخيرية وضمت إلى مركز امبابة محافظة الجيزة .

٩- كفر الشيخ : في عام ١٩٧٦ :- أنشئ مركز شرطة مطوبس

فصلا من بعض مكونات مركز فوة

١٠- الغـربية : في عام ١٩٧١ :- قسمت مدينة المحلة الكبرى إلـى قسمين للشرطة وهما :

قسم أول المحلة الكبرى ، قسم ثان المحلة الكبرى .

١١- البحـيرة : في عام ١٩٦٩ :- أنشئ قسم شرطة كفـر الـدوار فصلا من بعض مكونات مركز كفر الدوار .

في عام ١٩٧٥ :- أنشئ مركز شرطـة الرحمانيـة فصلا مـن بعـض مكونـات مركـزى شـبراخيت والمحمودية .

١٢-الإسماعيلية: في عام ١٩٧٦ :- قسمت قريتى الكاب والتينة ومـا يتبعهما من مركز القنطـرة محافظـة الإسـماعيلية وضمتا إلى قسم الشرق - محافظة بور سعيد (سبق الإشارة بذلك)

١٣- الجيـزة : في عام ١٩٧١ :- ضم قسم شرطة الواحات البحرية إلى محافظة الجيزة فصلا من محافظة مطروح .

في عام ١٩٧٦ :- ضمت قرية منشية القناطر إلـى مركز امبابة فصلا من مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية . (سبق الإشارة بذلك)

في عام ١٩٧٦ :- أنشئ قسم شرطة الحوامدية

فصلا من مركز البدرشين محافظة الجيزة .

١٤- بنى سويف في عام ١٩٦٨ :- تغير اسم مركز بوش إلى مركز ناصر.

١٥- الفيوم : لم يحدث فيها أى تعديلات خلال هذه الفترة

١٦- المنيا : لم يحدث فيها أى تعديلات خلال هذه الفترة

١٧- أسيوط : في عام ١٩٦٧ :- أنشئ مركز شرطة الغنايم فصلا من بعض مكونات مركز صدفا

في عام ١٩٧١ :- أنشئ مركز شرطة الساحل فصلا من بعض مكونات مركز البدارى

في عام ١٩٧٦ :- استبدل اسم مركز شرطة الساحل إلى مركز شرطة ساحل سليم

١٨- سوهاج لم يحدث فيها أى تعديلات .

١٩- قنا : في عام ١٩٧٢ :- أنشئ مركز شرطة نقادة فصلا من بعض مكونات مركز شرطة قوص

٢٠- أسوان : في عام ١٩٦٤ :- أنشئ مركز نصر من مكونات مراكز عنيبة ، أسوان ، كوم امبو

٢١- البحر الأحمر في عام ١٩٧٢ :- أنشئ قسم شرطة سفاجا فصلا من بعض مكونات قسمى شرطة الغردقة ، حاجر قنا وقد تضمن قرار إنشاء هذا القسم فى مادته الثانية.

إلغاء قسم شرطة حاجر قنا .

٢٢-الوادى الجديد **في عام ١٩٦٧ :-** ضمت واحة الفرافرة إلى قسم الواحات الداخلة محافظة الوادى الجديد بعد فصلها من قسم شرطة الواحات البحرية والفرافرة محافظة مطروح.

في عام ١٩٧٢ :- فصلت حاجر دندرة وحاجر الترامسة من محافظة الوادى الجديد وضمتا إلى محافظة قنا .

٢٣- مطروح : **في عام ١٩٧١ :-** فصلت الواحات البحرية وضمت إلى محافظة الجيزة

٢٤- سيناء : لم يحدث فيها أى تعديلات حيث اقتصرت مساحتها فقط على المناطق المحررة حتى نوفمبر ١٩٧٦.

٢٥ - المنوفية: لم تحدث فيها تعديلات هامة سوى أن مساحتها قد أصبحت ١٥٣٢,١ كم٢ بدلا ما كانت ١٥٨٨,١ كم في عام ١٩٤٧م (١) .

---

١ - القرارات الإدارية والتنظيمية الصادرة من وزارة الداخلية خلال الفترة من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٦م .

- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بالإسكان والسكان والمدن والمراكز والقرى والشياخات أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

- نتيجة لما تعرضت له البلاد من ظروف سياسية قاسـية وحـروب (حرب ١٩٦٧ ، حرب ١٩٧٣) كانت التعديلات التى أدخلت على هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى خلال الفترة مـن (١٩٦٣ ، ١٩٧٦) أقـل من الفترة السابقة - كما أن المساحة المعمورة الإقليم قد بلغـت فقط ٣٦٩٧٠,٩٨ كم٢ وهى تمثل نسبة ٣,٦٩% من إجمـالى مسـاحة الإقليم (١٠٠٢٠٠٠ كم٢) أى بلغت الزيادة فى المساحة المعمورة مـن عـام (١٩٦٣ - ١٩٧٦م) بما يقدر ٢٢٣,٨٦ كم٢ فقط فى مدة ثلاثـة عشر عاما .

فى حيـن أن عدد سكان شعب مصر قد زاد من ٢٧,٤١ مليون نسمة فى عـام ١٩٦٢ إلى ٣٦,٦٣ مـليون نسمة فى عام ١٩٧٦ أى زاد عـدد السـكان مصر فى مدة ١٤ سنة بما يقدر ٩,٢٢ مليون نسمة وهـو ما يعادل بنسبة ٣٩,٧٣ % فى حين أن المساحة المعمورة قد زادت خلال هذه الفترة بما يقدر ٢٢٣,٨٦ كم٢ وهو يعادل ٠,٠٢ % فقط .

المبحث الثـــالث

التعديلات التى أدخلت على هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى حتى عام ١٩٨٦

التعديلات التى أدخلت خلال الفترة مـــن (١٩٧٧ ، ١٩٨٦) جعلـت هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى يتكون من عدد ٢٦ محافظة منها عدد ١٤ محافظة أدخل عليها تعديلات وعدد ١٢ محافظة لم يطرأ عليها أى تعديلات وذلك على النحو الآتى :-

١- القــاهرة : تم إنشاء ثمانية أقسام وهى : (عين شمس فصلا من قسم المطـرية ، الـزاوية الحمراء فصـــلا مـن قسمى الشـرابية والساحل ، منشية ناصر فصـــلا من قسمى الدرب الأحمـــر والجماليـــة ، الزمـــالك فصلا مـــن قصر النيل ، السلام فصلا مـــن قســـم عين شمس ، البساتين فصلا من قســـم المعـــادى ، المرج فصلا من قسم المطرية ، ١٥ مايو فصـــلا من حلوان) .

وبالتالى أصبح عدد أقسام المحافظة ٣٤ قسما إداريا

بالنسبة للمجتمعات العمرانية الجديدة تم إنشاء مدينة الأمل فى ١٩٧٩/١٢/٥ ، ومدينة بدر فى ١٩٨٣/٥/١٦ وضما لمحافظة القاهرة .

٢- مطروح : اعتبرت من المحافظات الصحراوية وأنشئ بها مجتمع عمرانى جديد .

٣-الوادى الجديد: اعتبرت من المحافظات الصحراوية.

٤- البحر الأحمر: اعتبرت من المحافظات الصحراوية.

٥- شمال سيناء: اعتبرت محافظة صحراوية وعاصمتها مدينة العريش

٦- جنوب سيناء: اعتبرت محافظة صحراوية وعاصمتها مدينة الطور .

٧- الإسماعيلية : ضم إليها قسم القنطرة شرق فصلا من نطاق محافظة شمال سيناء ، ضمت قرية الضاهرية إلى مركز التل الكبير فصلا من مركز أبو حماد محافظة الشرقية .

٨- الشرقية : ضمت إليها مدينة العاشر من رمضان ومدينة العبور " مجتمعات عمرانية جديدة "

٩- دمياط : ضمت قرية الكاشف إلى مركز الزرقا فصلا من نطاق مركز منية النصر بالدقهلية .

١٠- البحيرة : ضمت إليها مدينة النوبارية الجديدة - وأيضا مدينة السادات " مجتمعات عمرانية جديدة "

١١- الدقهلية : تم فصل قرية الكاشف من نطاق مركز منية النصـــر وضمت إلى مـــركز الزرقا بمحافظة دمياط (كما سبق الإشارة)

١٢- الجيـــزة : أنشئ بها مجتمع عمرانى جديد تحت اســـم مدينـــة ٦ أكتوبر .

١٣- بنى سويف: أنشئ بها مجتمع عمرانى جديد تحت اسم مدينة بنـــى سويف الجديدة .

١٤- المنـــيا : أنشئ بها مجتمع عمرانى جديد تحت اسم مدينة المنيا الجديدة

** أما بالنسبة لباقى المحافظات وهى :-

الإسكنـــدرية ، بور سعيد ، الســـويس ، القليوبيـــة ، كفر الشيخ ، الغربية ، الفيوم ، أسيوط ، سوهاج ، قنا، البحر الأحمر ...

فلم يطرأ عليها أى تعديلات حتى نوفمبر عام ١٩٨٦.

* فى هذا التعديل تم إنشاء مدن جديدة فى محافظات القاهرة والشرقيـــة والبحيرة والجيزة وبنى سويف والمنيا إلى جانب تعديلات أخـــرى فـــى عدد ١٤ محافظة وذلك خلال فترة من (١٩٧٧ - ١٩٨٦) .

* منطقة سيناء التى كانت فى هيكل التقسيم الإدارى لعام ١٩٧٦ يمثلها محافظة واحدة تم تقسيمها عام ١٩٨١ إلى محافظتين الأولى سيناء الشمالية وعاصمتها مدينة العريش والثانية سيناء الجنوبية وعاصمتها مدينة الطور . (١)

* زادت المساحة المعمورة فى الإقليم المصرى حيث وصلت حتى نوفمبر ١٩٨٦ إلى ٤١٤٩٠,٩٧ كم٢ وهى تمثل نسبة ٤,١٥ % من إجمالى مساحة الإقليم (١٠٠٢٠٠٠ كم٢) وبالتالى بلغت الزيادة فى المساحة المعمورة من عام (١٩٧٧ - ١٩٨٦) بما يقدر ٤٥١٩,٩٩ كم٢ وهى زيادة تعتبر من أفضل الإنجازات التى حققتها أجهزة الدولة لأنها تحققت فى فترة لا تزيد عن عشر سنوات ومرتفعة جدا عن مثيلتها فى الفترة السابقة (١٩٦٣ - ١٩٧٦) التى لم تزيد سوى ٢٢٣,٨٦ كم٢ فى ثلاثة عشرة سنة .

* ولكن رغم هذه الزيادة إلا أن الارتفاع الهائل فى عدد السكان قد امتص معظم إيجابياتها ولم يتحقق منها كل الأهداف التى كانت تتوخاها أجهزة الدولة خلال هذه الفترة .

---

١ - القرارات الإدارية والتنظيمية الصادرة من وزارة الداخلية خلال الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٦م .

- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان والمدن والقرى والمراكز والشياخات فى مصر أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

المبحث الرابع

التعديـــلات التى أدخلت على هيكل التقسيم الإدارى للإقليم المصرى حتى عام ١٩٩٤

خلال هذه الفترة من عام (١٩٨٧ - ١٩٩٤) لم يحدث زيـــادة فـــى عـــدد المحافظات " ٢٦ محافظة " وإنما حدثت تعديلات فـــى التقســيم الإدارى للإقليم داخل حدود بعض المحافظات وذلك على النحو التالى:-

١- **محافظة القـــاهرة:** فى عام ١٩٩٤ تم تقسيم قسم مدينة نصر إلـــى قسمين أول وثان - وبذلك أصبحت القاهرة حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة من ٣٥ قسما إداريا كالآتى :-

عين شمس - المرج - الزاوية الحمراء - منشية ناصر - الســـلام - النزهة - الزيتون - مصر الجديدة - مدينة نصر أول - مدينة نصـــر ثان - حدائق القبة - المطرية - الشرابية - الظاهر- الوايلى - بـــاب الشعرية - بولاق - روض الفرج - شبرا - الساحل - السيدة زينب - عابدين - قصر النيل - الزمالك - الأزبكيـــة - الـــدرب الأحمـــر - الجمالية - الخليفة - مصر القديمة - البساتين - المعـــادى حلـــوان - التبين - ١٥ مايو .

أما بالنسبة للمجتمعات العمرانية - ففقد تم إنشاء مدينة الشروق والتجمع الخامس وضما لمحافظة القاهرة إلى جـــانب المجتمعــات العمرانيــة الأخرى التى تم إنشائها فى الفترة السابقة .

٢- <u>الإسكندرية</u>: أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة مـــن ١٤ قســم إداري كالآتى :

المنتزه - الرمل - سيدى جابر - باب شرق - محرم بك - العطارين المنشية - اللبان - الجمرك - كرموز - مينـــا البصـــل - الدخيلـــة - العامرية - برج العرب .

٣- <u>الإسماعيلية</u> : أصبحت تتكون حتى نوفمبر ١٩٩٤ مـــن عـــدد ٤ أقسام إدارية وعدد ٤ مراكز هى:

قسم أول الإسماعيلية - قسم ثان الإسماعيلية - قسم ثالث الإسماعيلية - قسم القنطرة غرب - مركز الإسماعيلية - مركز القنطـــرة غـــرب - مركز فايد - مركز التل الكبير .

٤- <u>بور سعيد</u>: أصبحت تتكون من عدد ٥ أقسام إدارية حتى نوفمـــبر ١٩٩٤ وهى : بور فؤاد - العرب - المناخ - الضواحى - الشرق .

٥- <u>السويس</u> : أصبحت تتكون من عدد ٥ أقسام إدارية حتى نوفمبر ١٩٩٤ وهى : السويس - الأربعين - عتاقة - فيصل - الجناين .

٦- <u>شمال سيناء</u> : أصبحت تتكون من عدد ٨ أقسام إدارية حتى نوفمبر ١٩٩٤ وهى :

أول العريش - ثان العريش - ثالث العريش - رمانة - بئر العبد - الشيخ زويد - رفح - الحسنة - نخل .

٧- <u>جنوب سيناء</u> : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ تتكون من عدد ٧ أقسام إدارية هى :

رأس سدر - أبو رديس - طور سيناء - شرم الشيخ - دهب - نويبع- سانت كاترين .

٨- <u>القليوبية</u> : أصبحت فى نوفمبر ١٩٩٤ تتكون من عدد ٧ مراكز وعدد ٤ أقسام إدارية كالآتى :

قسم بنها ، قسم أول شبرا الخيمة ، قسم ثان شبرا الخيمة ، قسم قليوب - مركز بنها ، مركز كفر شكر ، مركز طوخ ، مركز شبين القناطر، مركز قليوب ، مركز القناطر الخيرية ، مركز الخانكة .

٩- <u>مطروح</u> : أصبحت تتكون حتى نوفمبر ١٩٩٤ من عدد ٦ أقسام إدارية هى :

مطروح - الحمام - الضبعة - برانى - السلوم - سيوة .

١٠- البحيرة : تكونت حتى نوفمبر ١٩٩٤ من عدد ١٤ مركز وقسمين إداريين كالآتى :

قسم دمنهور - قسم كفر الدوار - مراكز دمنهور ، أبو حمص ، كفر الدوار ، أبو المطامير ، المحمودية ، رشيد ، إدكو ، وادى النطرون ، حوش عيسى ، الدلنجات ، كوم حماده ، إيتاى البارود ، شبراخيت ، الرحمانية .- فى عام ١٩٩٢ فصلت منها مدينة السادات وضمت إلى محافظة المنوفية .

١١- كفر الشيخ : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ تتكون من عدد ١٠ مراكز وقسمين إداريين كالآتى :

قسم كفر الشيخ - قسم دسوق - ومراكز كفر الشيخ ، دسوق ، فوه ، مطوبس ، قلين ، سيدى سالم ، بيلا ، الرياض ، الحامول ، البرلس .

١٢- الغربية : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ تتكون من عدد ٨ مراكز وعدد ٤ أقسام إدارية كالآتى :

قسم أول طنطا ، قسم ثان طنطا ، قسم أول المحلة الكبرى ، قسم ثان المحلة الكبرى - مراكز طنطا ، السنطة ، المحلة الكبرى ، زفتى ، بسيون ، كفر الزيات ، قطور ، سمنود .

١٣- المنوفيـــة : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة مـــن عـــدد ٨ مراكز وعدد ٣ أقسام إدارية كالتالى:

قسم شبين الكوم ، قسم سرس الليان ، قسم السادات (بعـد أن انضمـت إليها مدينة السادات عـام ١٩٩٢ فصلا مــن محافظـة الجـيزة) - ومراكز شبين الكوم ، بركة السبع ، قويسنا ، الباجور ، الشهداء ، تـلا ، منوف ، اشمون .

١٤- دميـــاط : فى عام ١٩٨٨ أنشئ فيها مجتمع عمرانى جديد تحت مسمى مدينة دمياط الجديدة - وأنشئ لهذا المجتمع قسم جديد فى عـــام ١٩٩٣ ، وبالتالى أصبحت المحافظة حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونـة مـن عدد ٤ مراكز وعدد ٣ أقسام إدارية كالآتى:

قسم دمياط ، قسم رأس البر ، قسم مدينة دمياط الجديـــدة - ومراكــز دمياط ، فارسكور ، كفر سعد ، الزرقا .

١٥- الدقهلية : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة مـــن عـــدد ١٣ مركز وعدد ٤ أقسام إدارية كالآتى:

قسم ميت غمر ، قسم الجمالية ، قســم أول المنصــورة ، قســم ثــان المنصـــورة - ومـــراكز السنبلاويـن ، تـمى الأمديد ، ميـت غمر ،

المنصورة ، منية النصر ، المنزلة ، بلقاس ، المطرية ، شربين ، أجا ، دكرنس ، طلخا .

١٦- الشرقية : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة من ١٢ مركز وعدد ٤ أقسام إدارية كالآتى :

قسم أول الزقازيق ، قسم ثان االزقازيق ، قسم القنايات ، قسم القرين - ومراكز الزقازيق ، أبو حماد ، مشتول السوق ، منيا القمح ، فاقوس، ههيا ، بلبيس ، أبو كبير ، كفر صقر ، أولاد صقر ، الإبراهيمية ، ديرب نجم .

١٧- الجيزة : أصبحت حتى عام ١٩٩٤ مكونة من عدد ٧ مراكز وعدد ٩ أقسام إدارية وذلك كالآتى : قسم الدقى ، قسم العجوزة، قسم بولاق الدكرور ، قسم الحوامدية ، قسم الهرم ، قسم الجيزة ، قسم الواحات البحرية ، قسم ٦ أكتوبر ، قسم امبابة - ومراكز أوسيم ، امبابة ، الصف ، البدرشين ، الجيزة ، اطفيح ، العياط .

١٨- الفيوم : أصبحت تتكون حتى نوفمبر ١٩٤ من عدد ٥ مراكز وقسم إداري كالآتى :

قسم الفيوم - ومراكز الفيوم ، سنورس ، طامية ، ابشواى ، اطسا .

١٩- بني سويف : أصبحت تتكون حتى نوفمبر ١٩٩٤ مـــن عـــدد ٧ مراكز وقسم إداري كالآتى :

قسم بنى سويف - ومراكز الواسطى ، ناصر ، بنى سويف ، اهناسيا ، سمسطا ، ببا ، الفشن .

٢٠- المنيـــا : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة من عدد ٩ مراكز وقسمين إداريين كالآتى :

قسم المنيا ، قسم ملوى - ومراكز العدوة ، مغاغـــة ، بنـــى مـــزار ، مطاى، سمالوط ، المنيا ، أبو قرقاص ، ملوى ، دير مواس .

٢١- أسيــوط : أصبحت تتكون حتى نوفمبر ١٩٩٤ مـــن عـــدد ١١ مركز وقسمين إداريين كاللآتى :

قسم أول أسيوط ، قسم ثان أسيوط - ومراكز ديـــروط ، القوصيـــة ، منفلوط ، أسيوط ، الفتح ، أبو تيـــج ، الغنـــايم ، ابنـــوب ، الســـاحل ، البدارى ، صدفا .

٢٢- سوهاج : أصبحت تتكون حتى نوفمبر ١٩٩٤ مـــن عـــدد ١١ مركز وعدد ٣ أقسام إدارية كالآتى :

قسم أول سوهاج ، قسم ثان سوهاج ، قسم جرجا - ومراكز سوهاج ، اخميم ، ساقلتة ، دار السلام ، المراغة ، جهينة ، طما ، جرجا ، المنشأة ، طهطا ، البلينا .

٢٣- قنا : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة من عدد ٩ مراكز وعدد ٣ أقسام إدارة كالآتى :

قسم أبو تشت ، قسم قنا ، قسم الأقصر - ومراكز فرشوط ، نجع حمادى ، دشنا ، الوقف ، قنا ، قفط ، قوص ، نقادة ، الأقصر .

٢٤- أسوان : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة من عدد ٥ مراكز وقسم إداري كالآتى :

قسم أسوان - ومراكز أسوان ، كوم امبو ، دراو ، ادفو ، نصر .

٢٥- البحر الأحمر : أصبحت حتى نوفمبر ١٩٩٤ مكونة من عدد ٥ أقسام إدارية كاللآتى: الغردقة ، رأس غارب ، سفاجا ، القصير ، مرسى علم .

٢٦- الوادى الجديد : أصبحت حتى عام ١٩٩٤ تتكون من قسمين إداريين هما : قسم الخارجة ، وقسم الداخلة . (١)

١- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان والمدن والقرى والمراكز والشياخات فى مصر أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

- القرارات الإدارية والتنظيمية الصادرة من وزارة الداخلية خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٤م .

** من خلال ما تقدم نلاحظ عدم إنشاء محافظات جديدة خـــلال هـــذه الفترة – وإنما كل ما حدث هو إنشاء أقسام ومراكز جديدة فى بعـــض المحافظات إلى جانب ظهور مجتمعات عمرانية جديدة .

** رغم أن هذه الفترة لم تزيد عن ثمان سنوات (١٩٨٧ – ١٩٩٤) إلا أن المساحة المعمورة فى الإقليم المصرى قد زادت حيث وصلت حتى أول نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٤٣٦٦٢,١٣ كم٢ وهى تمثل نســـبة ٤,٣٦ % من إجمالى مساحة الإقليم (١٠٠٢٠٠٠ كم٢) – وبالتالى بلغت الزيـــادة فى المساحة المعمورة خلال الفترة من (١٩٨٧ – ١٩٩٤) مما يقـــدر ٢١٧١,١٦ كم٢.

**وهذه الزيادة وان كانت تدخل فى إطار الإنجازات إلا انه أمام تراكم مشاكل وسلبيات أخرى مثل زيادة عدد السكان وارتفاع نســـبة الكثافـــة السكانية فى بعض المدن وتدنى مستوى الخدمات فى بعض المرافق قد أدى إلى فقد أو إهدار الكثير من النتائج التى تحققت من هـــذه الزيـــادة خلال تلك الفترة .

* مرفق جدول إحصائي رقم ٢ يوضح التعديلات التى أدخلـــت علـــى هيكل التقسيم الإداري للإقليم المصرى والمساحة المعمورة مـــن عـــام ١٩٧٦ – عام ١٩٩٤ .

تعقيب :

من خلال ما تم عرضه فى هذا الباب يتضح أن عدد المحافظات والمديريات و المناطق الصحراوية فى عام ١٨٨٢ كانت ٢٥ وفى عام ١٩٠٧ كانت ٢٣ ، وفى عام ١٩٤٧ كانت ٢٣ ، وفى عام ١٩٧٦ كانت ٢٥ ، وفى عام ١٩٨٦ كانت ٢٦ ، وفى عام ١٩٩٤ كانت أيضا ٢٦ محافظة .

فإن معنى ذلك أن التقسيم الإدارى للإقليم المصرى لم يحدث فيه اتساع أفقي بالمعنى الصحيح على مدى ١١٢ سنة وإنما كل ما كان يحدث هواتساع بسيط جدا لا يتناسب مطلقا مع الزيادة المطردة فى عدد السكان وارتفاع حدة الكثافة السكانية فى بعض المدن .

من جانب آخر كانت المساحة المعمورة فى عام ١٨٨٢م تمثل نسبة ٢,٩٠ % من إجمالي مساحة الإقليم وفى عام ١٩٩٤ (بعد ١١٢ سنة) وصلت إلى نسبة ٤,٣٦ % من إجمالي مساحة الإقليم – ومعنى هذا أن الزيادة فى المساحة المعمورة فى الإقليم تكاد تكون معدومة أمام الزيادة فى عدد السكان (كما سنرى فى الباب الثانى) وذلك لأن نسبة الزيادة فى المساحة المعمورة خلال هذه الفترة تمثل فقط ٥٧,٨٢% فى حين بلغت نسبة الزيادة فى عدد السكان خلال هذه الفترة ٧٧٠,٥٦%

- لم تشهد إعداد القرى بالوجهين البحرى والقبلى ارتفاعـــا ملحوظـــا حيث ارتفع عددها من ٣٩٥٧ قرية عام ١٩٤٧ إلى ٤٠٩٦ قرية فـــى عام ١٩٩٤ بمعدل زيادة لا يزيد عن ٢,٨ % - أما بالنسبة لعدد المدن فقد ارتفع (نتيجة تحويل بعض القرى إلى مدن من الناحية الإداريـــة) من ٩٥ مدينة عام ١٩٤٧ إلى ١٤٩ مدينة فى عام ١٩٩٤ وهو ما يمثل نسبة زيادة ٤٦,٣ % - أما نسبة المحافظات والمديريات فـــإن نســبة تزايد عددها يمثل ٤% فقط حيث كان عددها ٢٥ محافظة ومديرية عام ١٨٨٢ وفى عـــام ١٩٩٤ أصـــبح عددهـــا ٢٦ محافظة مع العلم أن مديـــنة الأقصر قد أنقصت من محافظة قنا وأصبحت مستقلة إداريـــا فى عام ١٩٩٧

جدول رقم ٢ [٢]

١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٤٤	
المحافظة	المساحة	المحافظة	المساحة	المحافظة	المساحة
القاهرة	١٧٢,٤	القاهرة	٢١٤,٢٠	القاهرة	٢١٤,٢٠
الإسكندرية	٣١٤,٤	الإسكندرية	٢٦٧٩,٤	الإسكندرية	٢٦٧٩,٤
بور سعيد	٧٢,١	بور سعيد	٧٢,٠٧	بور سعيد	٧٢,٠٧
السويس	٣٠٦,٩	السويس	١٧٨٤٠,٤	السويس	١٧٨٤٠,٤
دمياط	٥٨٩,٢	دمياط	٥٨٩,٢	دمياط	٥٨٩,٢
البحر الأحمر	٢٠٣٦٨٥	البحر الأحمر	٢٠٣٦٨٥	البحر الأحمر	٥٣٦٨٥
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١	كفر الشيخ	٣٤٣٧.١٢	كفر الشيخ	٣٤٣٧.١٢
الإسماعيلية	١٤٤١,٦	الإسماعيلية	١٤٤١,٦	الإسماعيلية	١٤٤١.٦
مطروح	٢١٢١١٢	مطروح	٢١٢١١٢	مطروح	٢١٢١١٢
البحيرة	٤٥٨٩,٥	البحيرة	١٠١٢٩,٤٨	البحيرة	١٠١٢٩,٤٨
الشرقية	٤١٧٩,٥	الشرقية	٤١٧٩,٥	الشرقية	٤١٧٩,٥
الدقهلية	٣٤٧,٩	الدقهلية	٣٤٧٠,٩	الدقهلية	٣٤٧٠,٩
الغربية	١١٤٢,٢	الغربية	١٩٤٢,٢١	الغربية	١٩٤٢,٢١
القليوبية	١٠٠١,١	القليوبية	١٠٠١,١	القليوبية	١٠٠١,١
المنوفية	١٥٣٢,١	المنوفية	١٥٣٢,١	المنوفية	١٥٣٢,١
الجيزة	١٠٥٨,١	الجيزة	١٠٥٨,١٥	الجيزة	١٠٥٨,١٥
بني سويف	١٣٢١,٧	بني سويف	١٣٢١,٥	بني سويف	١٣٢١,٥
الفيوم	١٨٢٧,٢	الفيوم	١٨٢٧	الفيوم	١٨٢٧
أسيوط	١٥٥٣	أسيوط	١٥٥٣	أسيوط	١٥٥٣
المنيا	٢٢٦١,٧	المنيا	٢٢٦١,٧	المنيا	٢٢٦١,٧
سوهاج	١٥٤٧,٢	سوهاج	١٥٤٧,٢	سوهاج	١٥٤٧,٢
قنا	١٨٥٠,٧	قنا	١٨٥٠,٦	قنا	١٨٥٠,٦
أسوان	٦٧٨,٥	أسوان	٦٧٨,٤٥	أسوان	٦٧٨,٤٥
الوادى الجديد	٣٧٦٥٠٠٥	الوادى الجديد	٣٧٦٥٠,٥	الوادى الجديد	٣٧٧٠,٥
سيناء	٦٠٧١٤	سيناء الشمالية	٦٠٧١٤	سيناء الشمالية	٦١٧٢٤
		سيناء الجنوبية	٦٠٧١٤	سيناء الجنوبية	٦١٧٢٤
٢٥ محافظة	٣٦٩٣٠,٩٨ كم	٢٥ محافظة	٤١٤٩٠,١٧ كم	٢٦ محافظة	٤٣٦٦٢,١٣ كم

١-[٢] هذه البيانات تم الحصول عليها من الكتاب السنوى الإحصائى (١٩٥٢ - ١٩٩٣) الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى يونيو ١٩٩٤ - (ص ٢٤ وما بعدها)

الباب الثـــانى

أثــر تزايد النمو السكانى والكثافة السكانية عــلى جركة التنمية فى المجتمع المصرى

تقديم :

تعتبر الزيادة المستمرة فى أعداد سكان شعب مصر وارتفاع حدة الكثافة السكانية وعلى الأخص فى المدن الكبرى من أهم المشاكل التى تواجهها أجهزة الدولة فى الوقت الراهن – وذلك لأن زيادة عدد السكان وتضخم مشكلة الكثافة السكانية أمام ضيق المساحة المعمورة فى الإقليم يعـــوق بشدة كل الجهود التى تبذلها الدولة نحو دفع عجلة التنمية لتحقيق تطور فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة ورفـــع مســـتوى المعيشة والرقى بمستوى الخدمات ولإيضاح ذلك سنعرض فـــــى هـــذا الباب وعلى ضوء بعض المعلومات التى استنتجت من دراســـة البـــاب الأول ما يلى :

الفصل الأول : مشكلة النمو السكانى فى مصر

الفصل الثانى : مشكلة الكثافة السكانية فى مصر .

الفصل الثالث : الآثار السلبية التى تنتج من زيـــادة النمـــو الســـكانى وارتفاع حدة الكثافة السكانية فى مصر.

الفصل الأول

مشكلة النمو السكانى فى مصر من عام (١٨٠٠ – ١٩٩٤) والزيادة المتوقعة حتى عام ٢٠١٠

تعتبر مصر من أقدم دول العالم فى مجال التسجيلات الخاصة بالإحصائيات السكانية - حيث أن أول تعداد أجرى فيها يرجع تاريخه إلى سنة ٣٣٤٠ قبل الميلاد وكان عدد سكان شعب مصر يقترب من ٦٥٠٠٠٠ نسمة تقريبا فى ذات الوقت .

وأول تعداد للشعب المصرى فى العصور الحديثة كان فى عام ١٨٠٠م حيث وصل عدد السكان إلى ٢,٥ مليون نسمة - ثم أعقبه تعداد آخر فى عام ١٨٥٠ بلغ فيه عدد السكان ٤,٥ مليون نسمة - إلا أن تعداد عام ١٨٨٢ م الذى قدر فيه عدد سكان شعب مصر ٦,٧ مليون نسمة يعتبر بداية التعدادات الدورية التى بدأت اعتبارا من عام ١٨٩٧ للأخذ بنظام تعداد شامل كل عشر سنوات .

وآخر تعداد للسكان والإسكان والمنشآت كان عام ١٩٨٦ حيث بلغ فيه عدد السكان ٤٨,٣ مليون نسمة - والتعداد القادم سيتم عام ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ومن المحتمل أن يصل فيه عدد سكان شعب مصر إلى ٦٠,٦ - مليون نسمة[1] - **كما من المحتمل أن يزيد هذا العدد إلى ٦٧,٩ مليون نسمة فى عام ٢٠٠١ م - وإلى ٧١,٨ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٤ وإلى ٨٣,١١ مليون نسمة فى عام ٢٠١٠م .**

---

١ - الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٩٣) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - يونيو ١٩٩٤ (ص٩ وما بعدها)

- وقد تلاحظ من خلال هذه التعدادات المنتظمة أن عدد سكان شعب مصر قد تضاعف لأول مرة خلال خمسين عاما من (عام ١٨٩٧ - عام ١٩٤٧) حيث ارتفع من ٩,٧ مليون نسمة عام ١٨٩٧م إلى ١٨,٩ مليون نسمة عام ١٩٤٧م - وفى المرة الثانية تضاعف أيضا عدد سكان شعب مصر خلال ثلاثين عاما من (عام ١٩٤٧ - عام ١٩٧٦م)

حيث ارتفع من ١٨,٩ مليون نسمة عام ١٩٤٧ إلى ٣٦,٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦م - ولهذا قد اعتبرت مشكلة النمو السكانى من أخطر المشاكل الحالية فى المجتمع المصرى حيث ارتفع معدل هذا النمو من ١,٥ % فى بداية هذا القرن إلى ٢,٥ % منذ بداية الخمسينيات .

ثم ارتفع مرة أخرى وبلغ ٢,٨ % فى تعداد ١٩٨٦م - وفى مقابل ذلك انخفضت نسبة الوفيات من ٢٥ % فى الأربعينات إلى ١٩ % فى الخمسينات ثم إلى ١٠ % فى بداية الثمانينات - وبالتالى ارتفع معدل البقاء على قيد الحياة من ٣٩ سنة عام ١٩٥٢ إلى ما يزيد عن ٦٢ سنة فى التسعينيات . (١)

---

١ - سجلات مصلحة الأحوال المدنية من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٩٤م .

- الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢-١٩٧٨) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - يوليو ١٩٧٩ ص٧ وما بعدها .

وتعتبر المدن الكبرى كاملة التحضر مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية وبور سعيد والسويس من أكثر المناطق تزايدا في عدد السكان خلال التعدادات التي تمت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٨٦حيث ارتفعت فيها نسبة الزيادة في عدد السكان من ٣١,١ % عام ١٩٤٧ إلى ٣٣,٩ % عام ١٩٦٠ ثم إلى ٤٢,٨ % عام ١٩٨٦ ثم إلى ٤٦ % عام ١٩٩٤ – ومن المحتمل إذا استمرت هذه الأوضاع أن تصل نسبة الزيادة إلى ٤٧,٥ % في عام ١٩٩٦ والى ٤٩,٥ % عام ٢٠٠١م – لأن هذه المدن تضم الآن إلى ما يقرب من ٢/٥ سكان شعب مصر – وهذا في حد ذاته يمثل ضغط كبير على المرافق والخدمات العامة التي بها مما يترتب عليه عدم كفاءتها حيال الاحتياجات المتزايدة للسكان كما سنرى فيما بعد .

أما بالنسبة للقرى والمدن غير كاملة التحضر في الوجهين القبلي والبحري فلم تشهد ارتفاعا ملحوظا في عدد سكانها وذلك نتيجة انخفاض أعداد سكان الريف من تعداد إلى آخر حيث انخفضت نسبتهم من ٦٩ % عام ١٩٤٧ إلى ٦٢,٣ % عام ١٩٧٦ ثم إلى ٥٥,٨ % عام ١٩٨٦ ثم إلى ٥٢,٣ % عام ١٩٩٤ – والسبب في ذلك يرجع إلى تزايد هجرة أهل الريف نحو المدن للبحث عن مصدر رزق آخر أكثر

وفرا وأفضل مجهودا من فلاحة الأرض (١) وسوف نوضح ذلك فـــى الفصل الثانى الخاص بالكثـــافة السكانية .

* وفى محافظات الحدود شهدت نسبة تزايد السكان تغيرات مستمرة من تعداد إلى آخر فمن ٠,٩٠ % عام ١٩٤٧ إلى ١,١ % عام ١٩٦٠ إلـــى ١,٢ % عام ١٩٦٦ ثم انخفضت إلى ٠,٦ % فى تعــداد ١٩٧٦ بســبب حروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ فى سيناء - ثم عادت للارتفاع مرة أخـــرى فى عام ١٩٨٦ ووصلت إلى ١,٤ % ثم إلى ١,٦٥ % عام ١٩٩٤ .

* وحيث أن معدل النمو السكانى فى مصر يعتبر حاليا مرتفع بدرجـــة كبيرة مما يعوق جهود التنمية ويقضى على آمال الشعب فى الارتفـــاع بمستوى المعيشة - فقد بدأت أجهزة الدولة منذ عام ١٩٦٢ فى إرســاء دعائم السياسة السكانية التى كانت موجودة بالفعل منذ عام ١٩٣٩ عندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية من أجل الاهتمـــام بدراســة الســكان والمشاكل المتعلقة بهم ، وذلك بالإضافة إلى أنه بعد قيام الثورة شكلـــت فى عام ١٩٥٣ لجنة قومية للسكان لدراسة المشاكل الســكانية ووضــع حلول لها .

١- معهد التخطيط القومى - توزيع السكان وكثافتهم فى الإقليم المصرى - يناير ١٩٩٢-ص٢٤٦ وما بعدها

* وفى عام ١٩٦٥ أنشئ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة - وفى عام ١٩٧٣ تغير اسم المجلس إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان.

* ومع بداية عام ١٩٧٧ بدأت الحكومة فى وضع مزيد من الضوابط حول خدمات تنظيم الأسرة من خلال توفير وسائل منع الحمل ووسائل التعليم والإعلام السكانى لتحديد النسل - وأمام اهتمام الحكومة بهذه المشكلة قامت بإنشاء المجلس القومى للسكان برئاسة السيد / رئيس الجمهورية عام ١٩٨٤ .

وفى أكتوبر ١٩٩٣ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل مجلس الوزراء وتضمن القرار تعيين الدكتور ماهر مهران كأول وزير لشئون السكان والأسرة وذلك لأهمية هذا الموضوع من عمليات التنمية وكمحاولة لإيجاد حلول مناسبة للمشكلة السكانية (١)

إلا أنه رغم هذه الجهود ما زالت المشكلة قائمة وستظل قائمة بصفة جدية مادام هناك هيكل تقسيم إداري للإقليم متهالك ومضى على معظم مكوناته ١١٢ سنة دون أن يحدث فيه تغير جذرى يتناسب مع الأوضاع الحديثة القائمة وذلك كما سنرى فما بعد .

١- الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢ - ١٩٩٣) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - مرجع سابق - ص١١ ، ص١٢ .

** مرفق الجدول رقم ٣ الذى يوضح مدى الزيادة فـــى عـــدد ســـكان مصر (ذكور - إناث) من عام ١٨٠٠ - عام ٢٠٠١ م .

** مرفق الجدول رقم ٤ الذى يوضح تزايد عدد السكان فـــى المـــدن الحضرية والريفية والصحراوية من عام ١٩٤٧ - ١٩٩٤ .

** مرفق الجدول رقم ٥ الذى يوضح الزيادة المتوقعة فى عدد ســـكان محافظات مصر فى أعوام ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ، ٢٠١٠م ٠

جدول رقم ٣

عدد السكان حسب النوع فى السنوات التعدادية من ١٨٠٠- ٢٠١٠م*

سنوات التعداد	عدد الذكور	عدد الإناث	إجمالي عدد السكان
١٨٠٠م	–	–	٢٥٠٠٠٠٠
١٨٨٢م	٣٣٤٥٠٠٠	٣٣٦٧٠٠٠	٦٧١٢٠٠٠
١٨٩٧م	٤٦١٤٠٠٠	٤٧٥٥٠٠٠	٩٦٦٩٠٠٠
١٩٠٧م	٥٦١٧٠٠٠	٥٥٧٣٠٠٠	١١١٩٠٠٠٠
١٩١٧م	٦٣٦٩٠٠٠	٦٣٤٩٠٠٠	١٢٧١٨٠٠٠
١٩٢٧م	٧٠٥٨٠٠٠	٧١٢٠٠٠٠	١٤١٧٨٠٠٠
١٩٣٧م	٧٩٦٧٠٠٠	٧٩٥٤٠٠٠	١٥٩٢١٠٠٠
١٩٤٧م	٩٣٩٢٠٠٠	٩٥٧٥٠٠٠	١٨٩٦٧٠٠٠
١٩٦٠م	١٣١١٨٠٠٠	١٢٩٦٧٠٠٠	٢٦٠٨٥٠٠٠
١٩٦٦م	١٥١٧٦٠٠٠	١٤٩٠٠٠٠٠	٣٠٠٧٦٠٠٠
١٩٧٦م	١٨٦٤٨٠٠٠	١٧٩٧٩٠٠٠	٣٦٦٢٧٠٠٠
١٩٨٦م	٢٤٧٠٩٠٠٠	٢٣٥٤٥٠٠٠	٤٨٢٥٤٠٠٠
١٩٩٠م	٢٨٩٧٦٠٠٠	٢٩٦١٠٠٠٠	٥٥٥٨٦٠٠٠
١٩٩٣م	٢٩٠٩٦٠٠٠	٢٧٨٨٨٠٠٠	٥٦٩٨٤٠٠٠
١٩٩٦م	٣٠٨٣٠٠٠٠	٢٩٧٧٣٠٠٠	٦٠٦٠٣٠٠٠ (من المتوقع)
٢٠٠١م	٣٤٥١١٠٠٠	٣٣٤١٢٠٠٠	٦٧٩٢٣٠٠٠ (من المتوقع)
٢٠١٠م	٤٢٢٧٥٩٧٥	٤٠٩٢٩٧٠٠	٨٣١٠٥٦٧٥ (من المتوقع)

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - السكان والتنمية فى مصر - القاهرة ١٩٩٤ (ص ١٣٠- ص ١٣٢)
* الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٩٣) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - مرجع سابق - ص١٧ وما بعدها .

جدول رقم ٤

نسبة زيادة عدد السكان فى المدن الحضرية والقرى الريفية

والمناطق الصحراوية من عام ١٩٤٧ - عام ١٩٩٤

السنة	نسبة الزيادة فى المدن الحضرية	نسبة الزيادة فى الريف	نسبة الزيادة فى المناطق الصحراوية
١٩٤٧	٣١,١ %	٦٩ %	,٩٠ %
١٩٦٠	٣٣,٩ %	٦٥ %	١,١ %
١٩٧٦	٣٧,١ %	٦٢,٣ %	,٦ %
١٩٨٦	٤٢,٨ %	٥٥,٨ %	١,٤ %
١٩٩٤	٤٥ %	٥٣,٣ %	١,٧ %

المصدر :

* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - السكان والتنمية فى مصر - القاهرة ١٩٩٤ (ص ١٣، ص ١٣٦) .
* مشروع الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ - وزارة التخطيط - القاهرة أغسطس ١٩٨١

جدول رقم د *

المحافـظة	من المتوقع عام ١٩٩٦	من المتوقع عام ٢٠٠١
القاهرة	٧,٠٥٩,٠٠٠	٧,٦٤٤,٠٠٠
الإسكندرية	٣,٥٥٨,٠٠٠	٣,٩٢٦,٠٠٠
بور سعيد	٥٦٣,٠٠٠	٦٦٢,٠٠٠
السويس	٥٠١,٠٠٠	٦١١,٠٠٠
دمياط	٩٠٨,٠٠٠	١,٠٠٨,٠٠٠
الدقهلية	٤,٢٥٩,٠٠٠	٤,٧١٢,٠٠٠
الشرقية	٤,٢٥٨,٠٠٠	٤,٧٥٠,٠٠٠
القليوبية	٣,٤٩٢,٠٠٠	٤,٠٨٤,٠٠٠
كفر الشيخ	٢,٢٣٠,٠٠٠	٢,٤٧٦,٠٠٠
الغربية	٣,٤٩٤,٠٠٠	٣,٨٥١,٠٠٠
المنوفية	٢,٧٥٥,٠٠٠	٣,٠٦٨,٠٠٠
البحيرة	٤,٠٧٩,٠٠٠	٤,٥٦٧,٠٠٠
الإسماعيلية	٧٧٣,٠٠٠	٩١٢,٠٠٠
الجيزة	٥,٢٩٧,٠٠٠	٦,٢٥٩,٠٠٠
بني سويف	١,٨٠٤,٠٠٠	٢,٠١٣,٠٠٠
الفيوم	٢,٠٠١,٠٠٠	٢,٢٦٥,٠٠٠
أسيوط	٢,٧٨٣,٠٠٠	٣,٠٨٤,٠٠٠
سوهاج	٢,٩٨٨,٠٠٠	٣,٣٠٥,٠٠٠
قنا	٢,٨٤١,٠٠٠	٣,١٨٤,٠٠٠
أسوان	١,٠١٣,٠٠٠	١,١٣٢,٠٠٠
المنيا	٣٢٦٠٠٠٠	٣٦٢٠٠٠٠
مطروح الوادى الجديد البحر الأحمر سيناء الشمالية سيناء الجنوبية	٧٠٧٠٠٠	٧٩٠٠٠٠
المجموع	٦٠٦٠٣٠٠٠ نسمة	٦٧٩٢٣٠٠٠ نسمة

ومن المتوقع مع استمرار الزيادة فى كل المحافظات أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠١٠م إلي ٨٣١٠٥٦٧٥ نسمة

---

* المصدر :
* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٩٣) - مرجع سابق - (ص١٣٢ وما بعدها)
* مستنتج حسب التزايد النسبى لسكان مصر كل عام .

الفصل الثانى

مـــشكلة الكثافـــة الســـكانية فـــى
مصر من عام ١٨٨٢ - ١٩٩٤
والمتوقع حتى عام ٢٠١٠م

التزايد المستمر فى عدد سكان شعب مصر - لم يقابله زيادة مناسبة فى المساحة المعمورة بالإقليم - حيث تبين أن أكثر من ٩٧ % من السكان الذين بلغ عددهم فى عام ١٩٩٤ حوالى ٥٨ مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٦٠,٦ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦ والى ٨٣,١ مليون نسمة سنة ٢٠١٠م يتمركزون فى ٤,٣٦ % من إجمالي مساحة الإقليم التى تقدر (١٠٠٢٠٠٠ كم٢) تاركين الجزء الباقى وقدره ٩٥,٦٤ % ومعظمه أراضى صحراوية يعيش فيه فقط ٣ % من إجمالي شعب مصر .

وهذا ناتج من عدم التوسع الأفقى فى مساحات الأراضى المنزرعة أو المعمورة (كما سبق ووضحنا فى الباب الأول) بالأسلوب المناسب لتزايد عدد السكان على مر السنين - فيكفى أن عدد سكان شعب مصر قد ارتفع من ٦,٧ مليون نسمة عام ١٨٨٢ إلى ٥٨ مليون نسمة عام ١٩٩٤ وهو ما يمثل نسبة تزايد بلغت ٧٧٠,٥٦ % ، فى حين المساحة المعمورة فى الإقليم ارتفعت من ٢٩٠٧٠,٩ كم٢ عام ١٨٨٢م إلى ٤٣٦٦٢,١٣ كم٢ فى عام ١٩٩٤م وهو ما يمثل نسبة تزايد بلغت

٥٧,٨٢ % فقط من إجمالي مساحة الإقليم (١)

وهذا الفارق الشاسع بين النمو السكانى " ٧٧٠,٥٦ % " والزيادة فـــى المساحة المعمورة " ٥٧,٨٢ % " يرجع إلى أن هيكل التقســيم الإدارى للإقليم المصرى قد أصبح قديم ومتهالك ، ويحتاج بصفة فوريـــة إلـــى تــغييره جذريا لأن معظم المحافظات والمـــدن والمراكــز والأقســام والقـــرى الموجودة حاليا فى إطار التقسيم الإداري الحالى قد أدرجــت ورسمت حدودها فى عام ١٨٨٢ أى منذ مائة واثنا عشـــر ســنة دون إحداث تعديل مناسب ومتسع للنمو المتزايد فى عدد سكان شعب مصر - الأمر الذى جعل ٩٧ % من السكان ينحصرون فى ٤,٣٦ % مـــن المساحة الكلية للإقليم ، ٣ % من السكان يعيشون فى المساحة الباقيـــة التى تبلغ ٩٥,٦٤% وهى تمثل الأراضى الغير معمورة التـــى تشمـل الصحارى ومناطق البحيرات والسبخات (٢)

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢-١٩٩٣) - مرجع سابق - ص ١٠

- معهد التخطيط القومى - توزع السكان وكثافتهم فى الإقليم المصرى - مرجع سابق - (ص ٢٤٧ وما بعدها)

٢- د. إبراهيم العيسوى - التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى - مارس ١٩٩٠ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٣٧٥ - ص ١ وما بعدها .

- والمساحة المعمورة للإقليم المصرى تنحصر فى منطقة الدلتـــا ثـــم الوادى ولذلك فإن ٦٥ % من سكان شعب مصر يعيشون فـــى منطقـــة الدلتا ، ٣٢ % من السكان يعيشون فى محافظات الوجه القبلى ، والباقى (٣ %) يتمركزون فى محافظات الحدود (المناطق اللامعمـــورة) ، وقـــد ترتب على هذا التوزيع الغير عادل بين السكان ومساحة الإقليـــم أن أخذت مصر نمطا بين دول العالم من حيث توزيع الســـكان الغـــير منظم والذى أصبح محصور حول النيل والدلتا - كما أن هذا التوزيـــع الغير منظم قد جعل الكثافة السكانية فى الـــوادى والدلتـــا مـــن أعلـــى الكثافات السكانية فى العالم .

- يوجد عامل آخر سلبى يرفع حدة الكثافة السكانية في بعـــض المـــدن الهامة وهو عامل الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وهـــو نـــاتج أيضا من سوء التخطيط فى هيكل التقسيم الإداري للإقليم المصـــرى - حيث أن بعض سكان الريف وخاصة فى محافظات الوجه القبلـــى قـــد اتجهوا أمام ضيق الرزق وعـــدم وجود فرص عمل مناسبة للمعيشـــة إلى الهجرة داخل المدن الكبرى للبحث عن مصدر رزق آخـــر أكـــثر وفرا - وتعد محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية مـــن أكبر مناطق

الجذب السكانى فى الجمهورية حيث يتجه إليها معظم تيارات الهجرة الداخلية من باقى المحافظات وعلى الأخص محافظات الوجه القبلى (١)

ولذلك فإنه على ضوء التعدادات الإحصائية الأخيرة لسكان مصر قد اتضح بخصوص الكثافة السكانية ما يلى :-

* محافظات سجلت ارتفاعا ملموسا فى نسبة الكثافة السكانية وهى حسب الترتيب : القاهرة - الإسكندرية - الجيزة وذلك نتيجة زيادة النمو السكانى إلى جانب عامل الهجرة الداخلية إليها الذى بلغ معدله فى القاهرة ٤٥,٧ % وفى الجيزة ٣٢,٤ % وفى الإسكندرية ٢٠,٧% - ولهذا تعتبر هذه المحافظات من أكثر المناطق التى تعانى من مشكلة الكثافة السكانية .

* محافظات شهدت انخفاضا محدودا فى نسبة الكثافة السكانية و يبلغ عددها تسع محافظات ، يقع ثلاث منها بالوجه البحرى وهى : الدقهلية والغربية والمنوفية والباقى بالوجه القبلى وهى : بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا .

١- د. شنودة سمعان - البطالة فى مصر - مايو ١٩٩١ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٥٣٤ - ص ٣ وما بعدها .

وتبرز من بين هذه المحافظات كل من المنوفية وقنا وسوهاج وأسيوط والفيوم وبنى سويف حيث تفقد كل منها جزءا كبيرا من سكانها نتيجة للهجرة الداخلية ، والدليل على ذلك أن مؤثرات هجرة العمل فى عام ١٩٩٤ أظهرت أن المنوفية تفقد ٤١,١ % ، وقنا ٢٤,٢ % ، وسوهاج ٢٢,٤ % ، وأسيوط ٢٠,٩ % ، الفيوم ١٦.٧ % ، وبنى سويف ١٤,٢ % – ولذلك تعد هذه المحافظات هى محافظات الطرد الرئيسية بالجمهورية التي يخرج منها تيارات الهجرة الداخلية للمحافظات التى شهدت ارتفاعا ملموسا فى نسبة الكثافة السكانية .

* محافظات تميزت إلى حد ما بثبات بنسبة الكثافة السكانية ويبلغ عددها تسع محافظات هى : دمياط – الشرقية – كفر الشيخ أسوان – الوادى الجديد – البحر الأحمر – شمال سيناء – جنوب سيناء – مطروح ، ويبرز من بين هذه المحافظات محافظتا كفر الشيخ وأسوان حيث تمثلان أقل المحافظات من حيث معدل الهجرة الصافية حيث تبلغ فى الأولى ٨, % وفى الثانية ٢,٨ % وهذا ما يميزها بالثبات فى الكثافة السكانية خلال هذه الفترة .

محافظات تذبذبت فيها نسبة الكثافة السكانية من تعداد لآخر وهى محافظات القناة الثلاث : بور سعيد والسويس والإسماعيلية والسبب الرئيسى وراء هذا التذبذب يرجع فى المقام الأول إلى عدم الاستقرار الذى شاهدته هذه المنطقة أثناء الحروب (حرب ١٩٥٦ ، حرب ١٩٦٧ ، حرب ١٩٧٣) حيث نتج عنها هجرة سكان تلك المحافظات هجرةٍ مؤقتة خلال فترات تلك الحروب ثم عودة معظمهم بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية (١)

وأمام هذه الأوضاع فقد اتضح أيضا من خلال دراسة التعدادات الإحصائية لسكان مصر من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٩٢ - إن الكثافة السكانية فى المناطق المعمورة بالإقليم المصرى قد ارتفعت من ١٩٥ فرد/كم٢ عام ١٨٨٢م إلى ٣٢٦ فرد/كم٢ عام ١٩٠٧ ، ثم إلى ٤١٢ فرد/كم٢ عام ١٩٢٧ ، ثم إلى ٥٤٠ فرد/كم٢ عام ١٩٤٧ ، ثم إلى ١٠٣٣ فرد/كم٢ عام ١٩٧٦ ، ثم إلى ١١٦٣ فرد/كم٢ فى عام ١٩٨٦

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٩٣) - مرجع سابق - ص٢٤ وما بعدها .

د. السيد محمد كيلانى ، د. سيد محمد عبد المقصود - الفوارق الإقليمية فى مصر وطرق قياسها - معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٨٢ - مذكرة رقم ١٣٢٤ - ص ١ وما بعدها .

- ومن المتـــوقع أن تصل الكثــافة السكانية عام ١٩٩٦ إلـــى ١٢٥٧ فرد/كم٢ ، وفى عام ٢٠١٠م إلى ١٥٩٠ فرد/كم٢ - و هذا بالنسبة لكل المساحة المعمورة أما فى المناطق التى تمثل أعلى كثافة سكانية مثـــل القاهرة فقد ارتفعت فيها هذه الكثافة من ٣٢٦٣ فرد/كم٢ عـــام ١٨٨٢م إلى ٢٨٣٣٢ فرد/كم٢ عام ١٩٨٦ - ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٣٢٩٥٥ فرد/كم٢ عام ١٩٩٦م والى ٣٩٩٨٩ فى عام ٢٠١٠م - وهذا سوف يؤدى إلى اختناق المدن الكبرى بسكانها مما يشكـــل عبئـــا خطيرا على مستوى الخدمات والمرافق والصحة العامة . كما يعوق كل الجهود التـــى تبذلها أجهزة الدولة من أجل التنمية الشاملة كما ســـنرى فى الفصل القادم . (١)[1]

** مرفق الجدول الإحصائى رقم ٦ الذى يوضح مدى ارتفاع الكثافـــة السكانية فى الإقليم المصرى من عام ١٨٨٢م - ١٩٢٧ .

** مرفق الجدول الإحصائى رقم ٧ الـــذى يوضـــح مـــدى الارتفـــاع الملحوظ فى الكثافة السكانية من عام ١٩٤٧م - عام ١٩٨٦م .

---

[1] ١- إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان فى مصر أعوام ١٨٨٢، ١٩٠٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٧٦، ١٩٨٦.

** مرفق الجدول الإحصائى رقم ٨ الذى يوضح مدى الارتفاع المتوقع فى الكثافة السكانية فى أعوام ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ، ٢٠١٠

** مرفق الجدول الإحصائى رقم ٩ الذى يوضح مؤشـــرات الـــهجرة الداخلية بين المحافظات فى عام ١٩٩٤ .

الجدول رقم ٦ - تطور الكثافة السكانية من عام ١٨٨٢ - ١٩٢٧

١٨٨٢م			
المحافظات والمديريات	المساحة كم٢	عدد السكان	الكثافة أفراد/كم
مصر المحروسة	١٠٨	٣٥٢٤١٦	٣٢٦٣
إسكندرية	٤٩	١٨١٢٠٠	٣٦٩٨
دمــياط	٢,٢	٤٣٥٠١	١٩٧٧٣
رشــيد	٤٥٠,٥	١٩٢٦٧	٤٣
بور سعيد والقنال	١٠٤,٧	١٤٠٦٠	١٣٤
الســويس	٤٦,٨	٩٩٧٧	٢١٣
العريش	لم تحدد	٢٦٢٩	-
القصير	لم تحدد	٢١٩٠	-
البحيرة	٤٠٤٥,٧	٣٦٤٠٥٠	٨٨
الشرقية	٥٠٥٣,٥	٤٣٥٣٨٠	٨٨
الدقهلية	٢٦٣٣,٤	٥٧٨١٤٤	٢٢٥
الغربية	٧٠٣٠,٣	٩٠٨٠٤١	١٣١
القليوبية	٩٣٨	٢٥٤١٩٨	٢٨٩
المــنوفية	١٥٩٤	٦٤٢٦٠٩	٤١١
الجيزة	١٠١٥,٩	٥٤٩٧٧٦	٢٦١
بني ســويف	١٠٩٢,٨	١٩٣٣٠٥	١٩٨
الفيوم	١٧٥٥,٥	٢٠٠٩٦٧	١٢٥
أسيوط	١٩٩٣	٢٧٤٤٠٦	٢٧٣
المنيا	١٩٤٣	٢٩٤٦٥٥	١٥٣
جرجا	١٥٣٩,٦	٥١٥٩٧٢	٣٣٦
قــنا	١٥٤٢	٣٨٣٨١٩	٢٦٥
اسنا	٦٨٠	٢٢١٨١٣	١٧٠
واحات الفيوم	-	٥٨٨٢	-
واحات أسيوط	-	٢١٤٠٩	-
واحة سيوة	-	٣٣٤٦	-
٨ محافظة + ١٤ مديرية + ٣مناطق ص	٢٩٠٧٠,٩	٦٧١٢٠٠٠	١٩٥

تابع الجدول رقم ٦

١٩٠٧م			
المحافظات والمديريات	المساحة كم٢	عدد السكان	الكثافة أفراد / كم
القاهرة	١٠٨	٦٥٤٤٧٦	٦٠٦٠
إسكندرية	٤٩	٣٣٢٢٤٦	٦٧٨١
بور سعيد	٤	٤٩٨٨٤	١٢٤٧١
الإسماعيلية	٤	١١٤٤٨	٢٨٦٢
العريش	–	٥٨٩٧	–
السويس	٤٩,٥	١٨٣٤٧	٣٧١
طــور سيناء	لم تحدد	١٥١٠	–
البحيرة	٤٤٧٢	٧٩٨٤٧٣	١٧٠
الشرقية	٣٤٢٥,٤	٨٧٩٦٤٦	١٦٩
الدقهلية	٢٦٣٥	٩١٢٤٢٨	٣٣٣
الغربية	٦٥٦٤,٢	١٤٨٤٨١٤	٢١١
القليوبية	٩٢٧	٤٣٤٥٧٥	٤٩٥
المنوفية	١٥٧١	٩٧٠٥٨١	٦٠٩
الجيزة	١٠٣٠	٤٦٠٠,٨٠	٤٣٠
بني سويف	١٠٦٠	٣٧٢٤١٢	٣٤١
الفيوم	١٧٣٤,٣	٤٤١٥٨٣	٢٥٢
أسيوط	١٩٨٩	٩٠٣٣٣٥	٤٣١
المنيا	١٩٤٧	٦٥٩٩٦٧	٣٢٩
جرجا	١٤٩١,١	٧٩٢٩٧١	٥١٦
قــنا	١٦٨٦	٧٧٢٤٩٢	٤٣١
أسوان	٤٣٧	٢٣٢٨١٣	٢٧٩
الصحراء الجنوبية	–	–	–
الصحراءالغربية	–	–	–
٧ محافظة + ١٤ مديرية + ٢مناطق ص	٢٩١٩٣,٨	١١١٩٠٠٠٠	٣٢٦

تابع .الجدول رقم ٦*

١٩٢٧م			
المحافظات والمديريات	المساحة كم٢	عدد السكان	الكثافة أفراد/كم
القاهرة	١٦٤,٩	٩٨٨٣٩٤	٥٩٩٤
إسكندرية	٧٢,٩	٤٧٣٤٥٨	٦٤٩,٥
دمياط	٢,٣	٣٤٨٣٣	١٥١٤٥
السويس	٤٦,٨	٣٤٨٠٠	٧٤٤
القنال	١٠٤,٧	١١٠١٨٣	١٠٥٢
البحر الأحمر	لم تحدد	٤٩٧٠	-
البحيرة	٤٤١٦,٢	٩٧٤١٩٥	٢١٧
الشرقية	٥٠٥٣,٥	١٠١٤٢٥٥	٢٠١
الدقهلية	٢٦٣٣,٤	١٠٧٧٣٨٠	٤١٠
الغربية	٧٠٣٠,٣	١٧٨٧١٩٨	٢٥٥
القليوبية	٩٣٨	٥٥٧٧٤٣	٥٩٦
المنوفية	١٥٩٤	١١٠٤٤١٢	٦٩٣
الجيزة	١٠١٥,٩	٥٨٩٣٢٧	٥٨٢
بني سـويف	١٠٩٢,٨	٥٠٧٤٥٢	٤٦٥
الفيوم	١٧٥٥,٥	٥٥٣٤٢٧	٣١٦
أسيوط	٢٠٣٣,٧	١٠٧٧٦٣٩	٥٣٠
المنيا	١٩٨٦,٦	٨٣٨٢٨٨	٤٢٣
جرجا	١٥٣٩,٦	٩٦٨١٣٤	٦٢٩
قـنا	١٧٨٧,٣	٩٨٨٩	٥٠٥
أسوان	٨٣٥,٤	٢٦٦٦٠٨	٣٢٠
سيناء	-	١٤٧٥٣	-
الصحراء الجنوبية	-	٢٥٣٩٦	-
الصحراءالغربية	-	٤٨٥٣١	
٦ محافظة + ١٤ مديرية + ٣مناطق ص	٣٤١٤٣,٨	١٤١٧٨٠٠٠	٤١٢

---

*المصدر : الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى جمهورية مصر العربية (١٩٥٢-١٩٧٨) - مرجع سابق ص٧ وما بعدها

الجدول رقم ٧
تطور الكثافة السكانية من عام ١٩٤٧ - ١٩٨٦

١٩٤٧			
المحافظة	المساحة المعمورة	عدد السكان	الكثافة
القاهرة	٢١٤,٢	٥٠٧٤٠١٦	٢٣٦٨٨
إسكندرية	٣١٤,٤	٢٣١٧٧٠٥	٧٣٧٢
بور سعيد	٧٢,١	٢٦٢٧٦٠	٢٤٦٥
السويس	٣٠٦,٩	١٩٣٩٦٥	٣٤٩
دمياط	٥٨٩,٢	٥٧٦٣٢٦	٩١
البحر الأحمر	٢٠٣٦٨٥	٥٥٤١٥	,٢٧
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١	١٤٠٧١٦٠	٤٠٩
الإسماعيلية	١٤٤١,٦	٣٥٣٩٧٥	٢٤٥
مطروح	٢١٢١١٢	١١٢٥٤٧	,٥٣
البحيرة	٤٥٨٩,٥	٢٤٦٤٤٤٥	٣٦٩
الشرقية	٤١٧٩,٥	٢٦١٧٩٣٨	٢٧٢
الدقهلية	٣٤٧,٩	٢٧٣٧٣٠٦	٥٣٨
الغربية	١١٤٢,٢	٢٢٩٣٢٤٠	٣٣١
القليوبية	١٠٠١,١	١٦٨٠٨٣٧	٧٣٥
المنوفية	١٥٣٢,١	١٧١٠٨٤٩	٧٣٤
الجيزة	١٠٥٨,١	٢٤١٦٦٥٩	٧٩٦
بني سويف	١٣٢١,٧	١١١٠١٣٢	٥٧٢
الفيوم	١٨٢٧,٢	١١٤١٨٧٩	٣٧٧
أسيوط	١٥٥٣	١٦٩٧٤٢٢	٦٧٤
المنيا	٢٢٦١,٧	٢٠٥٤١٠٥	٥٢٠
سوهاج	١٥٤٧,٢	١٩٢٤٨١٤	٨٣٣
قنا	١٨٥٠,٧	١٧٠٩٢٩٩	٦٠٧
أسوان	٦٧٨,٥	٦١٨٥١٨	٣٣١
الوادى الجد	٣٧٦٥٠٥	٨٥١٧٥	,٢٢
سيناء	٦٠٧١٤	٩٧١٧	,١٦
٢٥ محافظة + ومديرية أمن	٣٦٩٧٠,٩٨	٣٨١٩٨٢٠٤	١٠٣٣

تابع الجدول رقم ٧

تطور الكثافة السكانية من عام ١٩٤٧ - ١٩٨٦

١٩٧٦			
المحافظة	المساحة المعمورة	عدد السكان	الكثافة
القاهرة	٢١٤,٢٠	٦٠٦٨٦٩٥	٢٨٣٣٢
إسكندرية	٢٦٧٩,٤	٢٩٢٦٨٥٩	١٠٩٢
بور سعيد	٧٢,٠٧	٤٠١١٧٢	٥٥٦٦
السويس	١٧٨٤٠,٤	٣٢٧٧١٧	١٨
دمياط	٥٨٩,٢	٧٤٠٣٦٥	١٢٥٧
البحر الأحمر	٢٠٣٦٨٥	٨٩٧٢٤	٠,٤
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١٢	١٨٠٩٢٢١	٥٢٦
الإسماعيلية	١٤٤١,٦	٥٤٥٢٥٩	٣٧٨
مطروح	٢١٢١١٢	١٦١١٦٣	٠,٨
البحيرة	١٠١٢٩,٤٨	٣٢٤٨٨٢٩	٣٢١
الشرقية	٤١٧٩,٥	٣٤١٤٣٠٨	٨١٧
الدقهلية	٣٤٧٠,٩	٣٤٨٤١٠٢	١٠٠٤
الغربية	١٩٤٢,٢١	٢٨٨٤٥٩٩	١٤٨٥
القليوبية	١٠٠١,١	٢٥١٥٩٢٤	٢٥١٣
المنوفية	١٥٣٢,١	٢٢٢١٣١٥	١٤٥٠
الجيزة	١٠٥٨,١٥	٣٧٢٥٤٢٠	٣٥٢١
بنى سويف	١٣٢١,٥	١٤٤٩٢٢٩	١٠٩٧
الفيوم	١٨٢٧	١٥٥١٢١٤	٨٤٩
أسيوط	١٥٥٣	٢٢١٥٦٧٩	١٤٢٧
المنيا	٢٢٦١,٧	٢٦٤٥١١٢	١١٧٠
سوهاج	١٥٤٧,٢	٢٤٤٧٠٣٣	١٥٨٢
قنا	١٨٥٠,٦	٢٢٥٨٩٢٦	١٢٢١
أسوان	٦٧٨,٤٥	٨٠٩٢٠٤	١١٩٣
الوادى الجديد	٣٧٦٥٠٥	١١٣٤٠٥	,٣
سيناء الشمالية	٦٠٧١٤	١٩٩٧٦٤	٣,٣
سيناء الجنوبية	٦٠٧١٤	١٩٩٧٦٤	٣,٣
٢٦ محافظة ومديرية أمن	٤٤١٤٩٠,٩٧	٤٨٢٥٤٠٠٠	١١٦٣

الجدول رقم ٧•

تطور الكثافة السكانية من عام ١٩٤٧ - ١٩٨٦

١٩٨٦			
المحافظة	المساحة المعمورة	عدد السكان	الكثافة
القاهرة	٢١٤,٢٠	٦٠٦٨٦٩٥	٢٨٣٣٢
إسكندرية	٢٦٧٩,٤	٢٩٢٦٨٥٩	١٠٩٢
بور سعيد	٧٢,٠٧	٤٠١١٧٢	٥٥٦٦
السويس	١٧٨٤٠,٤	٣٢٧٧١٧	١٨
دمياط	٥٨٩,٢	٧٤٠٣٦٥	١٢٥٧
البحر الأحر	٢٠٣٦٨٥	٨٩٧٢٤	٠,٤
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١٢	١٨٠٩٢٢١	٥٢٦
الإسماعيلية	١٤٤١,٦	٥٤٥٢٥٩	٣٧٨
مطروح	٢١٢١١٢	١٦١١٦٣	٠,٨
البحيرة	١٠١٢٩,٤٨	٣٢٤٨٨٢٩	٣٢١
الشرقية	٤١٧٩,٥	٣٤١٤٣٠٨	٨١٧
الدقهلية	٣٤٧٠,٩	٣٤٨٤١٠٢	١٠٠٤
الغربية	١٩٤٢,٢١	٢٨٨٤٥٩٩	١٤٨٥
القليوبية	١٠٠١,١	٢٥١٥٩٢٤	٢٥١٣
المنوفية	١٥٣٢,١	٢٢٢١٣١٥	١٤٥٠
الجيزة	١٠٥٨,١٥	٣٧٢٥٤٢٠	٣٥٢١
بني سويف	١٣٢١,٥	١٤٤٩٢٢٩	١٠٩٧
الفيوم	١٨٢٧	١٥٥١٢١٤	٨٤٩
أسيوط	١٥٥٣	٢٢١٥٦٧٩	١٤٢٧
المنيا	٢٢٦١,٧	٢٦٤٥١١٢	١١٧٠
سوهاج	١٥٤٧,٢	٢٤٤٧٠٣٣	١٥٨٢
قنا	١٨٥٠,٦	٢٢٥٨٩٢٦	١٢٢١
أسوان	٦٧٨,٤٥	٨٠٩٢٠٤	١١٩٣
الوادى الجديد	٣٧٦٥٠٥	١١٣٤٠٥	,٣
سيناء الشمالية	٦٠٧١٤	١٩٩٧٦٤	٣,٣
سيناء الجنوبية	٦٠٧١٤	١٩٩٧٦٤	٣,٣
٢٦ محافظة ومديرية أمن	**٤٤١٤٩٠,٩٧**	**٤٨٢٥٤٠٠٠**	**١١٦٣**

• المصدر : الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى جمهورية مصر العربية (١٩٥٢-١٩٧٨) - مرجع سابق ص٧ ومبعدها حسب المعدل بين المساحة المعمورة ونسبة تزايد السكان .

الجدول رقم ٨*
الكثافة السكانية المتـوقـعة عـامي ١٩٩٦ - ٢٠٠١م

المحافظة	المساحة الكلية	الكثافة السكانية عام ١٩٩٦	الكثافة السكانية عام ٢٠٠١م
القاهرة	٢١٤,٢٠ كم٢	٣٢٩٥٥	٣٥٦٨٦
الإسكندرية	٢٦٧٩,٣٦	١٣٢٨	١٤٦٥
بور سعيد	٧٢,٠٧	٧٨١٢	٩١٨٦
السويس	١٧٨٤٠,٤٢	٢٨	٣٤
دمياط	٥٨٩,١٧	١٥٤١	١٧١١
الدقهلية	٣٤٧٠,٩٠	١٢٢٧	١٣٥٨
الشرقية	٤١٧٩,٥٥	١٠١٩	١١٣٦
القليوبية	١٠٠١,٠٩	٣٤٨٨	٤٠٨٠
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١٢	٦٤٩	٧٢٠
الغربية	١٩٤٢,٢١	١٧٩٩	١٩٨٣
المنوفية	١٥٣٢,١٣	١٧٩٨	٢٠٠٢
البحيرة	١٠١٢٩,٤٨	٤٠٣	٤٥١
الإسماعيلية	١٤٤١,٥٩	٥٣٦	٦٣٣
الجيزة	١٠٥٨,١٥	٥٠٠٦	٥٩١٥
بني سويف	١٣٢١,٥٠	١٣٦٥	١٥٢٣
الفيوم	١٨٢٧,١٠	١٠٩٥	١٢٤٠
المنيا	٢٢٦١,٧٠	١٤٤١	١٦٠١
أسيوط	١٥٥٣	١١٧٩	١٩٨٦
سوهاج	١٥٤٧,٢٠	١٩٣١	٢١٣٦
قنا	١٨٥٠,٦٠	١٥٣٥	١٧٢٠
أسوان	٦٧٨,٤٥	١٤٩٣	١٦٦٨
مطروح - الوادى الجديد - البحر الأحمر - سيناء الشمالية - سيناء الجنوبية	٨٥٣٠١٦	٠,٨٣	٠,٩٣
٢٦ محافظة	١٠٠٢٠٠٠ كم٢	١١٥٢ فرد/كم٢	١٢٩٠ فرد/كم٢

ومن المتوقع أن تصل الكثافة السكانية فى عام ٢٠١٠ إلى ١٤٧٣٢ فرد كم٢

- * الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوى (١٩٥٢-١٩٩٣) - مرجع سابق ص٤٤ ، ص٤٥
- دراسة إحصائية بنسبة الزيادة التي ستحدث كل عام حتى عام ٢٠١٠

الجدول رقم ٩

مؤثرات الهجرة بين المحافظات في عام ١٩٩٤*

المحافظات	معدل الهجرة الداخلية إلى المحافظة	معدل الهجرة الخارجية من المحافظة	معدل الهجرة الصافية
القاهرة	٥١,٥	٥,٨	+ ٤٥,٧
الإسكندرية	٣٧,٨	٥,٤	+ ٣٢,٤
دمياط	١٤,٤	٢٠,٩	- ٦,٥
الدقهلية	٥,٢	١٢,٤	- ٧,٢
الشرقية	٣,٦	١٢,٢	- ٨,٦
القليوبية	٩,٣	١٤,٧	- ٥,٤
كفر الشيخ	٥,٤	٦,٢	- ٠,٨
الغربية	٤,٩	١٨,٤	- ١٣,٥
المنوفية	٢,١	٤٣,٢	- ٤١,١
البحيرة	٢٧,٠	١١,٦	- ٦,٤
الجيزة	٣,٠	٦,٣	+ ٢٠,٧
بني سويف	٤,٦	١٤,٢	- ١١,٢
الفيوم	٣,٩	١٦,٧	- ١٢,١
المنيا	٢,٩	٧,٣	- ٣,٤
أسيوط	٢,٩	٢٣,٨	- ٢٠,٩
سوهاج	,٨	٢٣,٢	- ٢٢,٤
قنا	١,٢	٢٥,٤	- ٢٤,٢
أسوان	٢٦,١	٢٨,٩	- ٢,٨

* ** المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز الدراسات والبحوث السكانية ، قوة العمل فـــى جمهورية مصر العربية -مرجع ٣٥٠٥ / ٧٥- يناير ١٩٧٥ - ص ٢١

** حسب المعدل بالنسبة لإجمالى قوة العمل بالمحافظة .

الفصل الثالث

الآثـــار الســلبية التى نتجت مــن زيادة النمــو السكانى وارتفاع حدة الكثافة السكانية فى مصر

تمثل مشكلة تزايد عدد سكان مصر وارتفاع حدة الكثافة السكانية في بعض مدن المحافظات الهامة عوائق خطيرة على حركة التنمية الشاملة وعلى أمن وسلامة البلاد ، وذلك لأسباب عديدة أهمها يتلخص في الآتى :-

أولا : انخفاض نصيب الفرد من المحاصيل الزراعية :

نتيجة عدم التوازن بين زيادة السكان ومساحة الأراضى الزراعية قد أدى إلى انخفاض نصسب الفرد من المحاصيل الزراعية - لأن عدد سكان شعب مصر قد تزايد من ٦,٧ مليون نسمة فى عام ١٨٨٢ إلى حوالى ٥٨ مليون نسمة فى عام ١٩٩٤ وهو ما يمثل نسبة ارتفاع تقدر (+ ٧٧٠,٥٦ %) - في حين زادت مساحة الأراضى الزراعية في جميع محافظات مصر من عام ١٨٨٢م إلى عام ١٩٩٤م بنسبة ٣٨,٤ % فقط - أى خلال الفترة من عام ١٨٨٢م - ١٩٩٤م زادت نسبة النمو السكانى في مصر [+٧٧٠,٥٦ %] والأراضى الزراعية زادت فقط بنسبة [+ ٣٨,٤ %] - ولهذا انخفض بصفة نصيب الفرد من المحاصيل الزراعية من [٠,٧١ فدان] عام ١٨٨٢،إلى [٠,٦٣ فدان] عام ١٩٠٧،إلى [٠,٥٠ فدان] عام

١٩٢٧،إلى [٠,٣٠ فدان] عام ١٩٤٧،إلـــى [٠,١٥ فـــدان] عـــام ١٩٧٦،إلى [٠,١٠ فدان] عام ١٩٨٦،إلـــى [٠,٠٩ فـــدان] عـــام ١٩٩٤ - ومن المتوقع أن يصل هذا الانخفاض إلى [٠,٠٨ فدان] عام ١٩٩٦،والى [٠,٠٣ فدان] عام ٢٠١٠م إذا اســـتمر هيكلـــة التقســـيم الإدارى الحالى للإقليم على أوضاعه القديمة - وهذا يعتبر من أخطـــر العوامل التى تؤثر بفاعلية على الأمن الغذائى و الاقتصادى للمواطنيـــن إلى جانب عرقلة الجهود المبذولة فى تحقيق التنمية الشاملة . (١)

** الجدول رقم ١٠ (المرفق) يوضح عدد السكان ومدى انخفـــاض نصيب الفرد من المحاصيل الزراعية من عام ١٨٨٢ - عام ٢٠١٠م .

● (١) الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢-١٩٩٣) - مرجع سابق ص٥٣ وما بعدها .

جدول رقم ١٠

يوضح مدى انخفاض نصيب الفرد من المحاصيل الزراعية

السنة	عدد السكان	نصيب الفرد من المحاصيل الزراعية	النقص	نسبة النقص
١٨٨٢	٦,٧ مليون نسمة	٠,٧١ فدان	–	–
١٩٠٧	١١,٢مليون نسمة	٠,٦٣ فدان	– ٠,٠٨ فدان	– ١١,٢٧%
١٩٢٧	١٤,٢مليون نسمة	٠,٥٠ فدان	– ٠,١٣ فدان	– ٢٠,٦٣%
١٩٤٧	١٨,٩مليون نسمة	٠,٣٠ فدان	– ٠,٢ فدان	– ٤٠%
١٩٧٦	٣٨,٢ مليون نسمة	٠,١٥ فدان	– ٠,١٥ فدان	– ٥٠%
١٩٨٦	٤٨,٣ مليون نسمة	٠,١٠ فدان	– ٠,٠٥ فدان	– ٣٣,٣٣%
١٩٩٤	٥٨ مليون نسمة	٠,٠٩ فدان	– ٠,٠١ فدان	– ١٠%
المتوقع ١٩٩٦م	٦٠,٧ مليون نسمة	٠,٠٨ فدان	– ٠,٠١ فدان	– ١٠%
المتوقع ٢٠١٠م	٨٢,١ مليون نسمة	٠,٠٣ فدان	– ٠,٠٥ فدان	-٣٣,٣٣%

ثانيا : تدنى مستوى الخدمات والمرافق العامة :

ارتفاع حدة الكثافة السكانية فى بعض المحافظات الهامة مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية نتيجة عدم التوازن بين زيادة النمو السكانى والمساحة المعمورة منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٩٤ - قد ترتب عليه عواقب وخيمة من تدنى مستوى الخدمات والمرافق العامة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحى والاتصالات المختلفة وكبد الدولة مبالغ ضخمة من أجل تحسين هذه الخدمات أو ثبات مستواها من فترة لأخرى - لأن الازدحام وتكدس المواطنين فى المواقع المختلفة يسبب ضغط شديد على هذه الخدمات ويجعلها تؤدى طاقات تشغيل دون المستوى وعلى الأخص شبكات المياه والصرف الصحى ، حيث نسمع بين اليوم والآخر عن انفجار إحدى هذه الشبكات فى المحافظات الكبرى نتيجة الضغط المتزايد عليها كما نعلم جيدا أن مياه الشرب قد أصبحت الآن لا تصعد فى المنازل أو فى المبانى الخاصة بالعمل إلا للدور الثانى فقط ولا تصعد للأدوار الأعلى من ذلك إلا بوسائل رفع تحدث ضوضاء مستمرة تثير القلق والتوتر النفسى بين المواطنين - كما أن كثيرا ما نشاهد طفح مياه المجارى فى بعض

الطرق العامة والفرعية بالمحافظات الكبرى وينتج عنها إعاقة لحركة المرور إلى جانب ما تحدثه من آثار سيئة على الصحة العامة للمواطنين .

- كل هذه الأوضاع لا يمكن التخلص منها إلا بامتصاص الكثافة السكانية المرتفعة من المحافظات التى تعانى منها وذلك من خلال تعديل التقسيم الإداري الحالى للإقليم على أسس علمية صحيحة ونظم تخطيطية مدروسة تسمح باتساع المساحة المعمورة وترفع نسبتها من ٤,٣٦ % إلى ما يزيد عن ٣٥ % من إجمالي مساحة الإقليم وذلك من أجل امتصاص الكثافة السكانية المرتفعة من المحافظات التى تعانى منها ودفعها نحو المناطق الجديدة التى سيتم تعميرها وفقا لأفضل الأساليب التى تتيح مستوى أفضل للمعيشة .

- ولعل نجاح المشروعات التى تقوم بها أجهزة الدولة حاليا فى سيناء الشمالية والجنوبية وفى جنوب الوادى ومناطق الصحراء الغربية ستكون خير دليل على ذلك حيث أنها قد تستوعب فى المرحلة الأولى ما يزيد عن ثلاثة ملايين مواطن تفتح لهم فرص عمل وإقامة مستقرة

بـدلا من تكدس معظمهم بدون عمل فى المحافظات الأخـرى التـى ترتفع فيها حدة الكثافة السكانية (١)

ثالثا : تضخم مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى :

أمام ثبات المساحة المعمورة فى معظم محافظـات الصعيـد وبعـض محافظات الوجه البحرى منذ ما يزيد عن مائة عام - قد أدى إلى ضيق الرزق وعدم وجود فرص عمل - الأمر الذى جعل الـهجرة الداخليـة تتدفق من قرى ونجوع هذه المحافظات إلى المدن الهامة مثل القـاهرة والجيزة والإسكندرية من أجل البحث عن فرص عمل أو الحصول على أى مورد للمعيشة ولذلك فإنه نتيجة الأوضاع المترديـة لـهيكل هـذا التقسيم الإداري الحالى للإقليم قـد أصبح يوجد فى مصر ما يزيد عـن

١- - د. محمد ابراهيم ضطاوى ، مدى استثمار موارد مصر المائية - ط يناير ١٩٩٥ - المجلس الأعلى لرعاية الشباب - ص ١٣ وما بعدها

- د. السيد عبد العزيز دحية - إمكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية فى الدول النامية مع إشارة خاصة للوضع فى جمهورية مصر العربية - أغسطس ١٩٨٥ - معهد التخطيط القومى - مذكرة رقم ١٢٦٩ - ص ٢٢ وما بعدها .
- شنودة سمعان - البطالة فى مصر - مرجع سابق - ص ١٥ وما بعدها .
- د. عفاف نخلة - بعض مشكلات قطاع الخدمات فى مصر-ديسمبر١٩٨٣ -معهد التخطيط القومى- مذكرة خارجية رقم١٣٨٠ - ص ١ وما بعدها

٣ مليون عاطل - وهذا فى حد ذاته يعتبر من أخطر المشاكل التى يتعرض لها المجتمع حاليا - لأنه رغم القروض التى تمنحها الدولة للشباب لإقامة مشروعات صغيرة فى جميع المحافظات وعلى الأخص فى المجتمعات العمرانية الجديدة و قطع الأراضى الزراعية التى تم توزيعها على شباب الخريجين ، والمشروعات الحرفية العديدة التى تم إقامتها فى المناطق المختلفة ، إلى جانب فتح فرص عمل جديدة فى بعض المحافظات - إلا أن المشكلة مازالت قائمة ومازالت أيضا تفرز سلبيات خطيرة على أمن وسلامة المجتمع نتيجة انحراف بعض العاطلين نحو الجريمة كوسيلة للحصول على المال ليعيش منه إلى جانب ما تكشف لنا مؤخرا من دخول بعض العاطلين إلى صفوف الجماعات المتطرفة لاستثمار طاقاتهم فى العمليات الإرهابية والتخريب نظير مبلغ معين يساعدهم على ظروف المعيشة أى اتجهوا نحو ارتكاب الشر باعتباره المصدر الوحيد لهم فى العمل وكسب الرزق بعد أن فشلوا فى الحصول على عمل شريف ومنتج يؤمن على الأقل حياتهم من الخوف والجوع (١)

١- انظر بحثنا - عن - أثر حل مشكلة البطالة على أمن وسلامة المجتمع - نشر بمجلة الأمن العام - العدد ١٤٩-إبريل ١٩٩٥-ص١٤-١٩ * د. شنودة سمعان - البطالة فى مصر - مرجع سابق - ص ٣ وما بعدها
■ د. نادرة وهدان - تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة فى مصر - معهد التخطيط القومى - مايو

رابعا : ارتفاع حدة أزمة المرور فى الطرق العامة والفرعية :

زيادة الكثافة السكانية فى بعض عواصم المحافظات الكبرى قد أدى إلى ظهور أزمة حادة فى حركة المرور نتيجة ازدحام الطرق بالمركبات المختلفة - أزمة المرور تعتبر حاليا من أخطر المشاكل التى تواجهها الدولة لأنها تبدد كثيرا من مواردها المالية - كما تظهر انعكاسات سلبية عديدة تعرقل حركة نموها الاقتصادى وذلك لأنه ثبت من خلال الدراسات والإحصائيات العديدة أن هذه الأزمة ينتج عنها الآتى :

- فقد مليوني لتر من الطاقة البترولية يوميا .
- فقد ١/٢ جهود الطاقة البشرية وعدد ٣ ساعات عمل يوميا .
- زيادة معدلات الإنفاق الحكومى الغير مثمر يوميا .
- فقد ما يزيد عن ٢٥٠٠٠٠ جنيه من العملات الأجنبية يوميا .
- رفع حدة الأعباء المالية بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة بما يقدر بحوالى ٢٠٠ جنيه شهريا .
- رفع حدة التوترات الاجتماعية والنفسية بين بعض المواطنين.
- زيادة حوادث المصادمات والاصابات فى الطرق العامة والفرعية .

ترتيبا على ما تقدم قد تم تقدير اجمالى هذه السلبيات الخطيرة - واتضح

أن الدولة تفقد يوميا حوالى أربعة مليون جنيه من أثر الازدحام والاختناق المتولد من أزمة المرور - وهى ما يعادل ١٢٠ مليون جنيه شهريا ويعادل أيضا ١,٤٤٠ مليار جنيه (مليار وأربعمائة وأربعون مليون جنيه) سنويا (١)

هذا بخلاف ما تتكبده الدولة من نفقات أخرى فى إنشاء الكبارى والأنفاق ورصف الطرق للصمود أمام هذه الأزمة.

خامسا : ارتفاع نسبة الجرائم فى المناطق التى تعانى من الكثافة السكانية :

أكدت الدراسات العديدة فى مجال علم الإجرام - بأن المدن والأحياء التى تعانى من ارتفاع الكثافة السكانية هى أكثر المناطق التى يرتكب فيها الجرائم المتنوعة - لأن الازدحام وتكدس المواطنين فى الأحياء والمناطق المختلفة يتولد عنه توتر واندفاع نحو ارتكاب الجرائم المختلفة - وخيردليل على ذلك المناطق العشوائية أو ما يطلق عليها الآن الأحياء السرطانية التى أصبحت تلتف حول المدن الكبرى فى غفلة من الأجهزة المسئولة بالدولة وتكتظ بالمواطنين الذين يعيشون فيها على أوضاع دون المستوى حيث أن معظم هذه الأحياء لا يوجد فيها خدمات

١- انظر بحثنا -عن- أهمية الحد من أزمة المرور وتحويل سلبياتها إلى دعائم إيجابية - نشر بمجلة الأمن العام بالعدد ١٤٢ - يوليو١٩٩٣ - ص ٨٥ - ص ٩٤

ولا مرافق متكاملة - . كما اتضح أن معظم هذه الأحياء تحوى أخطر المجرمين ويرتكب فيها جرائم عديدة بعضها يمثل خطورة على أمن وسلامة المجتمع مثل جرائم السطو والاغتصاب والقتل العمد .

- وإذا كانت الزيادة فى عدد السكان يترتب عليها بحكم الضرورة زيادة مناسبة فى عدد قوات الشرطة - إلا أنه أمام ارتفاع حدة الكثافة السكانية وما يتولد عنها من آثار سيئة فإن تزايد أعداد قوات الشرطة فى المناطق التى تعانى من الكثافة السكانية لا يتحقق منه النتائج المطلوبة فى منع الجرائم وإحكام السيطرة الأمنية - لأن هذه الكثافة تعوق دائما حركة رجال الأمن (سواء قل عددهم أو كثر) فى فرض النظام وتوفير كل سبل وأسانيد الأمان والاستقرار فى المنطقة التى تعانى منها ، والدليل على ذلك أن محافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية مثلا بها أكبر عدد من قوات الشرطة ورغم ذلك تعتبر أكثر المحافظات ارتفاعا فى نسبة ارتكاب الجرائم (الجنايات + الجنح الهامة) وذلك لأن هذه المحافظات تعتبر من أكبر المحافظات التى تعانى من مشكلة الكثافة السكانية فى الإقليم المصرى الذى لا يتعدى مساحته المعمورة عن ٤,٣٦% من إجمالى

٦

مساحة الإقليم التى تصل إلى ١٠٠٢٠٠٠ كم٢ (١)

- مرفق الجدول الإحصائى رقم ١١ الذى يوضح العلاقة بين الكثافة السكانية وعدد الجرائم فى عام ١٩٩٣ .

- مرفق الجدول الإحصائي رقم ١٢ الذى يوضح التوزيع المطلق والنسبى للجرائم الجنائية على المحافظات المصرية خلال الفترة من عام ١٩٦٨ - عام ١٩٨٢ يتضح أيضا وجود علاقة بين الكثافة السكانية وارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم المختلفة .

١- انظر بحثنا -عن- آثار قوانين المبانى والأحياء العشوائية على أمن وسلامة المجتمع المصرى - نشر بمجلة الأمن العام بالعدد ١٤٤ - يناير ١٩٩٤ - ص ٢٩ - ص ٣٥

د. نادرة وهدان - تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة فى مصر - مرجع سابق - ص ٢٥ وما بعدها .

د. محمد عبد العزيز عيد - مشكلة الشباب واتجاهاتهم وتوقعاتهم - ديسمبر ١٩٩٠ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٥٢٠ - ص ٤ وما بعدها

الجدول رقم ١١ •

مقارنة إحصائية بين الكثافة السكانية وعدد الجرائم فى كل محافظة عام ١٩٩٣

المحافظات	الكثافة السكانية	جنايات ١٩٩٣			جنح هامة ١٩٩٣		
		العدد	النسبة	المعدل	العدد	النسبة	المعدل
القاهرة	٣١٦٩٩	٣٠٧	١٣,١	٤,٥٢	٢٤٥٥٨١	١١,٨	٣٦١٦,٨
الإسكندرية	١٢٥١	٢٥٥	١٠,٨	٧,٦١	١٨٨٨٦٠	٩,١	٥٦١٦,٨٠
بور سعيد	٦٣٢٧	٦٣	٢,٧	١٣,١٦	٢٢٧١٠	١,١	٤٩٨٠,٢٦
الإسماعيلية	٤٥٥	٥٥	٢,٤	٨,٣٨	٢٧٢٧٨	١,٣	٤١٥٨,٢٣
السويس	٢٢	٣١	١,٣	٧,٩٧	١٥٣٤٥	٠,٧	٣٩٤٤,٧٣
دمياط	١٤٧٧	١٧	٠,٧	١,٩٥	٦٨٦٣٨	٣,٣	٧٨٨٩,٤٣
القليوبية	٢٩٤٨	٦٠	٢,٦	٢,٠٣	١٢٦٠٢٨	٦,١	٤٢٧٠,٦٩
الدقهلية	١١٨٢	١٠٧	٤,٦	٢,٦١	٢١١٢٠٦	١٠,٢	٥١٥٠,١١
الشرقية	٩٧٥	٧٩	٣,٤	١,٩٤	١٤٠٢٤٨	٦,٨	٣٤٤٣,٣٦
البحيرة	٣٨٠	٧٦	٣,٢	١,٩٧	١٣٦١٤٢	٦,٦	٣٥٣٣,٤٠
الغربية	١٧٢١	١٥٦	٦,٦	٤,٦٧	١٣٣٩٤١	٦,٥	٤٠٠٧,٨١
كفر الشيخ	٣٤٣٧	٤٥	١,٩	٢,٠٦	١١٤٧٢٤	٥,٥	٥٢٦٢,٥٧
المنوفية	١٦٩٢	٩٠	٣,٨	٣,٤٧	٩٧٢٠٩	٤,٧	٣٧٤٨,٩٠
الجيزة	٤١٠٠	٤٨	٢,٠٠	١,١١	١٠٩٩٩٦	٥,٣	٢٥٣٥,٩٤
بني سويف	١٣٣١	٣٨	١,٦	٢,١٦	٥٨٧٨٤	٢,٨	٣٣٤١,٩٠
الفيوم	١٠٤٨	٦٠	٢,٦	٣,١٣	٦٣٢٤١	٣,١	٣٣٠٤,١٣
المنيا	١٤٣١	٨٥	٣,٦	٢,٦٣	٨٧١٨٤	٤,٢	٢٦٩٣,٣٦
أسيوط	١٧٥٢	٣٨٩	١٦,٥	١٤,٣٠	٥٧٤٨٥	٢,٨	٢١١٢,٦٤
سوهاج	١٨٩٩	١٧٥	٧,٤	٥,٩٦	٨٢٤٨٨	٤,٠	٢٨٠٧,٦٢
قنا	١٥١٧	١٠٨	٤,٦	٣,٨٥	٥٣٥٨١	٢,٦	١٩٠٨,٨٤
أسوان	١٤٧٧	٥٧	٢,٤	٥,٦٩	١٧٣٠٤	٠,٨	١٧٢٦,٩٥
البحر الأحمر	٠,٥٣	٣	٠,١	٢,٧٥	٢٨٢٣	٠,١	٢٥٨٩,٩١
مطروح	٠,٨٣	٢١	٠,٩	١١,٤٣	٢٩٨٠	٠,٢	١٦٩٣,١٨
الوادى الجديد	٠,٣٥	٣	٠,١	٢,٢٧	٢٥٠١	٠,١	١٨٩٤,٧٠
سيناء الشمالية	٣,٩	١٨	٠,٨	٨,٥٧	٤٩٢٥	٠,٢	٢٣٤٥,٢٤
سيناء الجنوبية		٨	٠,٣	٢٣,٥٣	٢٧١٢	٠,١	٧٩٧٦,٤٧
المجموع	١١٤١	٢٣٥٤	%١٠٠	٤,١٣	٢٠٧٣٩١٤	%١٠٠	٣٦٣٩,٤٧

- معدل الجريمة هو نسبة ما وقع بالمحافظة من جرائم إلى مجموع السكان فيها محسوبا على أساس ما يخص كل مائة ألف نسمة من الجرائم
- المصدر: الدليل الإحصائى للجرائم - الصادر من مصلحة الأمن العام عام ١٩٩٤ - ص ١٦ وما بعدها.

جدول رقم ١٢*
التوزيع المطلق والنسبى للجرائم الجنائية فى مصر على المحافظات المصرية خلال الفترة من عام ١٩٦٨ - عام ١٩٨٢

المحافظة	إجمالي الجرائم الجنائية خلال الفترة	متوسط عدد الجرائم الجنائية خلال الفترة	الكثافة %	الترتيب التنازلي
القاهرة	٦٥٠٦	٤٣٣	١٤,٣	١
الإسكندرية	٣٨٤٠	٢٥٦	٨,٤	٣
بور سعيد	٢٦٩	١٧	٠,٦	٢٠
الإسماعيلية	٢٨٣	١٨	٠,٦	١٩
السويس	١٣٨	٩	٠,٣	٢٣
دمياط	٣١٨	٢١	٠,٧	١٨
القليوبية	٢٢٨٣	١٥٢	٥,٠	٩
الدقهلية	١١٩٧	١٣٣	٤,٤	١١
الشرقية	١٦٢١	١٠٨	٣,٦	١٣
البحيرة	٢٥٦٧	١٧١	٥,٦	٦
الغربية	٢٦٩٩	١٧٨	٥,٩	٥
كفر الشيخ	١٢٨٣	٨٥	٢,٨	١٥
المنوفية	١٩٨٥	١٣١	٤,٣	١٢
الجيزة	٢٢٧٢	١٥١	٥,٠	١٠
بني سويف	١١١٥	٧٤	٢,٤	١٦
الفيوم	١٣١٢	٨٧	٢,٩	١٤
المنيا	٢٣٢٠	١٥٤	٥,١	٨
أسيوط	٥٦٠٠	٣٧٢	١٢,٣	٢
سوهاج	٣٧٣٨	٢٤٨	٨,٢	٤
قنا	٢٣٥٣	١٥٦	٥,١	٧
أسوان	٦٢٩	٤١	١,٤	١٧
البحر الأحمر	٥٧	٤	٠,١	٢٥
مطروح	١٧٢	١١	٠,٤	٢٢
الوادى الجديد	٦٨	٤	٠,١	٢٤
سيناء الشمالية و الجنوبية	٣٢	١٦	٠,٥	٢١
إجمالي	٤٥٤٥٧	٣٠٣٠	١٠٠	-

* المصدر : بيانات مصلحة الأمن العام - عن الجرائم خلال الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٨٢ .

سادسا : عرقلة حركة الإصلاح الاقتصادى وتقيد انطلاقات الاستثمار داخل الإقليم :

الإجراءات الخاصة التى قامت بها أجهزة الدولة للإصلاح الاقتصادى وخاصة بعد الاتفاقات الأخيرة مع صندوق النقد الدولى لإحداث تطور ملموس لاقتصادنا الوطنى فى الوقت المناسب - ومن أهمها تحرير أسعار بعض السلع ووضع نظام للخصخصة يقوم على آليات السوق وتحرير التجارة - والاهتمام بدور القطاع الخاص فى عمليات التنمية مع إنشاء مشروعات صناعية عديدة فى معظم أنحاء البلاد وعلى الأخص فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، وإفساح المجال للاستثمارات الأجنبية والوطنية للمساهمة الفعالة فى زيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وزيادة إسهامات الأفراد فى تملك أصول الإنتاج من أجل تحقيق انطلاقة إنتاجية تفجر فيها طاقات الشعب فى كافة المواقع .

فإن كل ذلك قد يتعثر ويظهر نتائج عكسية فى ضوء هيكل التقسيم الإداري الحالى ، لأن المساحة المعمورة فى الإقليم المصرى لا يمكن أن تستوعب بوضعها الراهن (٤,٣٦ % من إجمالي مساحة الإقليم) كل هذه البرامج التى تسعى أجهزة الدولة إلى تحقيقها أو تنفيذها من أجل الإصلاح الاقتصادى أو الوصول إلى التنمية الشاملة - وإنما لابد من اتساع هذه المساحة المعمورة بما لا يقل عن ٣٥ % من إجمالي

مساحة الإقليم مـــن خلال إجراء تعديل جـــذرى فـــى هيكـــل التقســـيم الإداري يحقق ذلك ويتوافق مع المتطلبات الحديثة للمجتمع المصرى .[١]

سابعا : تقيد حركة أجهزة الحكم المحلى فى أداء عملها :

أجهزة الحكم المحلى العاملة الآن على نظم التقسيم الإداري الحالى غير قادرة رغم ما تبذله من جهود على التكيف الكـــامل مـــع المتغـــيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع المصرى فى المرحلة الراهنة - بالإضافة إلى عدم تمكنها من التوافـــق التـــام مـــع المشروعات الاستثمارية التى انتشرت منذ أوائل الثمانينات فى منـــاطق عديدة وخاصة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وذلك من حيث القـــدرة على توفير الخدمات المناسبة لها والمتطلبـــات الخاصـــة بالتوســـعات الإنشـــائية اللازمة لها - لأنه ليس من الممكن أن تتبع مدينة العـــاشر من رمضان التى تكتظ حاليا بحجم هائل من المشروعات الاســـتثمارية محافظة الشرقية التى تعتبر من ضمن المحافظات الريفية والتى هدفها

١- د. ابراهيم العيسوى - التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى - مرجع سابق - ص ٦ وما بعدها .

الأول الاهتمام بزيادة المنتجات الزراعية - وأيضا ليس من المقبول أن تتبع مدينة السادات التى تتميز بالمشروعات الصناعية الضخمة محافظة المنوفية التى تعتمد أساسا على الزراعة - وأيضا ليس من المنطق ولا من المقبول شكلا أو موضوعا أن تلحق مدينة ٦ أكتوبر بوضعها الحالى الضخم بمحافظة الجيزة وتكون من ضمن الأقسام التابعة لها رغم أنه يصعب عليها أن تتحمل إداريا مواجهة حجم المشروعات الاستثمارية المقامة فيها حاليا .

ولذلك فهذه الأوضاع ستؤدى الى حدوث سلبيات عديدة - الأمر الذى يتطلب ضرورة تعديل التقسيم الإداري الحالى بما يسمح بأن تكون للمجتمعات العمرانية الجديدة محافظات مستقلة تتآلف إداريا مع حجم المشروعات الاستثمارية المقامة فيها وتتوافق نظاميا مع طبيعة نشاطها وتلبى احتياجاتها المستمرة (١)

ثامنا : ظهور خلل فى بعض الأوضاع الاجتماعية داخل المجتمع :

ترتب أيضا على زيادة النمو السكانى وارتفاع حد الكثافة السكانية أمام ضيق المساحة المعمورة وعلى الأخص فى المدن الكبرى ظهور خلل

١- د. السيد عبد العزيز دحية - إمكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية فى الدول النامية مع إشارة خاصة للوضع فى جمهورية مصر العربية - مرجع سابق - ص ٨ وما بعدها .

فى بعض الأوضاع الاجتماعية داخل المجتمع المصرى أهمه تمثل فى انخفاض عدد حالات الزواج وارتفاع عدد حالات الطلاق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٤ ، وطبقا لآخر إحصائيات مصلحة الأحوال المدنية عن عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ اتضح ما يلى :

١- أن عدد حالات الزواج قد انخفضت من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٤ بما يساوى (- ٤٥٨٢ حالة) وهو ما يعادل نسبة (- ٢,٢٦%)

- وإذا كان هذا الانخفاض يشير الى ارتفاع سن الشباب عند التقدم للزواج نتيجة زيادة نسبة التعليم الجامعى وصعوبة الحصول على فرصة عمل مناسبة الى جانب التكلفة الهائلة لتأثيث منزل الزوجية - إلا أنه مؤشر سلبى خطير على الصحة العامة والنظم والمبادئ الأخلاقية اللازمة لسلامة المجتمع - كما إنه يضيف أعباء على أجهزة الأمن لأسباب عديدة أهمها :

عدم القدرة المادية على الزواج قد تدفع بعض الشباب نحو الانحراف وارتكاب جرائم غير أخلاقية - فقد نلاحظ أن جرائم الآداب العامة قد زادت فى عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ بما يساوى (+ ٢١٩٤ حالة) ويعادل نسبة (١٩,٤٤ %) - وجرائم هتك العرض والاغتصاب قد

زادت فى عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ بما يساوى (+ ٤٦ حالة) ويعادل نسبة (+ ٣٨,٠٢ %) - وأيضا بالنسبة لجرائم المخـــدرات فقــد زادت أيضا فى عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ بما يســـاوى (+ ١٧١٣ حالـــة) ويعادل نسبة (+ ٢١,١٨ %) وذلك بعد انتشار البـــانجو بيـــن بعــض الشباب لرخص ثمنه .

* ارتفاع سن الشباب عند الزواج بما يزيد عن ٣٥ عاما قد ينتج منـــه عند الإنجاب ظواهر غير صحية للمواليد بنسبة مرتفعة وسبق أن أكدت ذلك دراسات وأبحاث طبية عديدة .

● انخفاض عدد حالات الزواج لا يعتبر من أهم العوامل الأساسية فـــى انخفاض نسبة المواليد - لأنه قد نلاحظ فى الآونة الأخيرة أن عـــدد المتزوجين الغير منجبين فى تزايد مستمر نتيجـــة عوامـــل أخـــرى (اجتماعية - اقتصادية - صحية - ثقافية) وقد سبق أن أشارت الى ذلك بحوث ودراسات عديدة .

● إصابة بعض الشباب الغير قادر ماديا على الزواج بحالة يأس مـــن إمكانية تحقيق الزواج مستقبلا وهم على هذا الوضع قد يؤدى إلـــى

اندفاع نسبة منهم ذات النفوس المليئة بالحقد والكراهية إلـــى صفــوف المتطرفين والجماعات الإرهابية .

عــدم القدرة المادية على الزواج قد دفعت بعض الشباب الى الدخـــول فــى دائرة الزواج العرفى المستتر - ومـــن المعــروف أن الــزواج العرفى له آثار سيئة للغاية على بعض الأوضاع الاجتماعية الأخـــرى داخل المجتمع (١)

٢- إن عــدد حالات الطلاق قد ارتفعت فى عــام ١٩٩٤ عــن عــام ١٩٩٣ بما يساوى (+ ٨٤٣٨ حالة ويعادل نسبة (١٨,٦٠٣) وهــذا الارتفاع يمثل مشكلة خطـــيرة علـــى النظـــام الأســـرى والعلاقـــات الاجتماعية، ويظهر آثارا سيئة على بعض روابط المجتمع الى جانب ما يمثله مـــن أعباء أمنية على أجهزة الشرطة وذلك لأسباب عديدة أهمها ما يلى:

- حالات الطلاق بين الأزواج المنجبين تساعد علـــى ارتفـــاع نســـبة الأحداث المعرضين للانحراف .

١- إحصائيات مصلحة الأحوال المدنية عن عدد حالات الزواج فى عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ - وإحصائيات مصلحة الأمن العام عن جرائم هتك العرض والاغتصاب فى عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ - وإحصائيات إدارة الآداب عن قضايا الآداب العامة فى عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ - وإحصائيات الإدارة العامة للمخدرات عن قضايا المخدرات فى عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

• زيادة حالات الطلاق تؤدى الى ارتفاع معدلات التفكك الأسرى والمشاكل العائلية داخل المجتمع .

- استمرار ارتفاع حالات الطلاق من عام لآخر يساعد على زيادة نسبة الانحراف الأخلاقى حيث أكدت الدراسات والبحوث الأمنية والاجتماعية أن نسبة كبيرة من جرائم الآداب العامة ترتكب من المطلقات وعلى الأخص جرائم البغاء .

• ارتفاع حالات الطلاق وما يترتب عليها من مشاكل عائلية تزيد نسبة ارتكاب جرائم الضرب والسب والقذف والتبديد والادعاء الكاذب بالإضافة إلى أنها تزيد من عدد قضايا الأحوال الشخصية وبالتالى تمثل عبئا شديدا على أجهزة الدولة الأمنية والقضائية .(١)

وبذلك فإنه من خلال تعديل التقسيم الإدارى الحالى للإقليم ستفتح فرص عمل أفضل للشباب الى جانب الحد من التوترات الاجتماعية - الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى تزايد عدد حالات الزواج والحد من ارتفاع حالات الطلاق من عام لآخر حتى يعود المجتمع المصرى الى أصالته الطبيعية .

١- إحصائيات مصلحة الأحوال المدنية عن عدد حالات الطلاق فى عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤-وإحصائيات إدارة الأحداث الدارة الآداب (بالنسبة للمطلقات) عن عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

** وعلى ضوء ما تقدم توجد أيضا آثار سلبية عديدة من أثــر وجــود هيكل التقسيم الإدارى الحالى مثل تلوث البيئة وانتشار بعض الأمراض فى مناطق معينة ، وجميعها تقيد معظم الأنشطة المطورة فى المجـــال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وتمنعها من الانتشار فى كافة أنحـــاء الإقلـــيم مما يعرقل حركة التنمية الشاملة - ولذلك فإنـــه أمـــام هـــذه العوائق المتراكمة التى تنخر الآن فى كيان المجتمع لابد مـــن إجـــراء تعديل جذرى فى هيكل التقسيم الإدارى الحالى الـــذى يضـــم مكونـــات معظمها مضى عليها أكثر مـــن مائة عام من أجل التخلـــص منـــها أو الحد من خطورتها خاصة آثارها السيئة على حركة التنمية وضوابـــط النظام والأمن - وتوجد أيضا مقومات إيجابية عديدة يمكن أن تســـاعد بقوة على تحقيق ذلك سنعرضها فى الباب الثالث.

الباب الثالث

المقومات الإيجابيةالتى تساعد فى بـنـاء مـكونات هيـكل التقسيـم الإدارى الجديد للإقلـيم المـصرى

إذا كان التقسيم الإدارى الحالى قد افرز سلبيات تمثل خطورة على أمن وسلامة المجتمع المصرى - وأن القضاء عليها من خلال تكاتف جهود كل أجهزة الدولة سيوفر دعائم قوية ومحددة ستكون بمثابة مقومات ترسم معالم الطريق الصحيح لإعداد هيكل تقسيم إدارى جديد للإقليم المصرى يتناسب مع متطلبات العصر - فإنه توجد أيضا مقومات إيجابية أخرى توفرت من خلال الإنجازات العديدة التى حققتها أجهزة الدولة فى الفترة الأخيرة وهذه المقومات قد أصبحت ظاهرة البيان ويمكن أن تساهم بفاعلية واقتدار فى بناء مكونات هذا الهيكل الجديد للتقسيم الإدارى بدون إنفاق ، وستجعله يحقق لمصر كل سبل التقدم والرخاء .

وهذه المقومات عبارة عن دعائم ضخمة بعضها نتج من الإنجازات التى تحققت فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبعض الآخر وجد من الإنجازات الأمنية التى توفرت خلال هذه الفترة - ولإيضاح ذلك سنعرض دراستنا فى هذا الباب على النحو التالى :

<u>الفصل الأول</u> : المقومات الإيجابية الناتجة من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية .

<u>الفصل الثانى</u> : المقومات الإيجابية الناتجة من الإنجازات الأمنية .

الفصل الأول

المقومـــات الإيجابية الناتجة مـــن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية

حققت أجهزة الدولة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩٦ إنجازات عديـــدة في مختلف المجـــالات الاقتصادية والاجتماعية وهذه الإنجازات بعضها يدخل في إطار المقومات الضخمة التي يمكن أن يستند عليــها بكفـــاءة واقتدار في بناء مكونات هيكل التقسيم الإداري الجديد للإقليم المصرى في نطاق الاكتفاء الذاتي أي بدون الاحتياج الى موارد ماليـــة - وأهــم هذه المقومات تتلخص فيما يلى :

المبحث الأول

زيادة عدد المساكن وظهور المدن الجديدة

قامت أجهزة الدولة المختصة في ضوء الإمكانـــات المتاحـــة بجـــهود ضخمة من أجل توفير مسكن ملائم لجميع أفـــراد الشعــب فـــى كـــل المحافظات - فقــد بلغ متوسط عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذهـــا من عام ١٩٥٢الى عام ١٩٦٠ نحو ٥٦ ألف وحدة سنويا .

وإذا كان هذا الرقم قد انخفض الى ٣٠ ألف وحدة سنويا فى الفترة مـــن عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٣ وكان ذلك بسبب ضآلة الاستثمارات التـــى خصصت للإسكان وتحسين المـــرافق نتيجة للظروف التى تعرضت لها البلاد خلال هذه الفترة وعلى الأخص سنوات النكســـة التـــى أعقبـــت حـــرب ٥ يونيو ١٩٦٧ - إلا أنه بعد انتصار أكتوبر عام ١٩٧٣

ارتفــع متوسط عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها ارتفاعـــا كبــيرا حيث وصل من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٩٤ الى حوالــــى ١٢٣ ألــف وحدة سكنية – ومن المحتمل أن يصل الى ١٣٩ ألف وحدة فى نهايـــة عام ٢٠٠١م– والى ١٤٧ ألف وحدة سكنية عام ٢٠١٠م.(١)

وحيث أن معظم الوحدات السكنية الجديدة فى العاشر من رمضـــان ، وبنـــى سويف الجديدة ، والمنيا الجـــديدة ، ودميــاط الجديــدة ، و ٦ أكتوبر ، والعامرية الجديدة ، والشروق ، وبدر ، والعبور ، والتجمـــع الخامس وذلك من أجل حل أزمة المساكن فى المحافظات المجاورة لهذه المدن الجديدة – فإن ذلك يساهم أيضا فى فتح حـــدود جديــدة عـــامرة داخـــل الإقليم المصرى يمكن الاستناد عليها فى إنشاء محافظات جديدة تكون من ضمن مكونات هيكل التقسيم الإدارى الجديد الذى سيتم إعداده للإقليم المصرى فى ضوء متطلبات المرحلة الراهنة .

** مرفق الجدول الإحصائي رقم ١٣ الذى يوضح أعداد مبانى المساكن المكتملة حسب سنة التشييد من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٩٤ .

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢-١٩٩٣) – مرجع سابق – ص ٢٠٩ وما بعدها

- انظر بحثنا عن أثر قوانين المبانى والأحياء العشوائية على أمن وسلامة المجتمع المصرى – مرجع سابق – ص ٤٥ وما بعدها .

جدول رقم ١٣*

أعداد مبانى السكن المكتملة حسب سنة التشييد

من عام ١٩٤٠-عام ١٩٩٤

المحافظة	١٩٤٠ الى ١٩٤٩	١٩٥٠ الى ١٩٥٩	١٩٦٠ الى ١٩٦٩	١٩٧٠ الى ١٩٧٩	١٩٨٠ الى ١٩٨٦	١٩٨٧ الى ١٩٩٤
القاهرة	٣٢٢٤٥	٣٥٦٨٥	٦١٧٠٩	٨٥١٤٥	٩٠٢٩٠	٩٥٤٣٥
الإسكندرية	١٨١٩٠	٢٠٧٦٨	٤٠٧١٢	٤٥٤١٥	٥٠٨٣٠	٥٦٢٤٥
بور سعيد	١١٠٠	٢١٧٥	٣٢٢٨	٦٨٣٨	٧٦٧٦	٨٣٥٢
السويس	١٨٥٥	٥٠٧٠	٥٣٥٦	٦٦٢٦	٧٢٥٢	٧٥٠٤
دمياط	٢٥١٨	٣١٦٥	٥٨٩٤	٨٢٤٧	٨٤٩٤	٨٩٨٨
الدقهلية	٨٩٢٣	١٣٦٩٥	٢٤١٤٥	٣٠٣٢٩	٣٣٣٦١	٣٦٦٩٧
الشرقية	١١٨٨٣	١١٨٨٩	١٧٦٨٩	٢٤٢٥١	٢٦٦٧٦	٢٩١٠١
القليوبية	٥٣٨٩	٧٦٢٩	١٩٣٩٣	٣١٢١٥	٣٤٣٣٦	٣٧٤٥٧
كفرالشيخ	٤٥٨٢	٧٥٨٤	١١٤٨٦	١٥٩٨١	١٧٥٧٩	١٩١٧٧
الغربية	١١٠٤٠	١٣٦٩٧	٢١٦٠٥	٢٦٧٦٨	٢٩٤٤٤	٣٢١٢٠
المنوفية	١٠٣٨٧	٦٠٩٧	٨٧٨٢	١٤٢٥٤	١٥٦٧٩	١٧١٠٤
البحيرة	٩٢٨١	١١٦٤٣	١٩٢٩٨	٢٣٧٣٩	٢٦١١٢	٢٨٤٨٥
الإسماعيلية	٣٧٩٣	٣٦١٤	٤١٠١	٧٥٣٤	٨٢٨٧	٩٠٤٠
الجيزة	٩٣١٥	١٨٨١٥	٢٨٩٤١	٥٣٦١٢	١٧٢٠	٣١٦٠
بني سويف	١٠٨٤٤	٤٢٩٩	٦١٣٠	١٠٣٨٣	١١٤٢١	١٢٤٥٩
الفيوم	٧٧٦٨	٥٤١٤	٨٤٨٢	١٣٩٦٥	١٤٨٧٠	١٦٧٥٦
المنيا	١٠٥١١	٨٦٠٢	٩٩٣٩	١٥٣٩٥	١٦٤٦٠	١٨٢١١
أسيوط	١١٠٨٢	٧٦١٩	١٠١٦٨	١٦٤٠٦	١٧٤١٥	١٩١٢١
سوهاج	١٤٨٤٣	٨٥٣٣	٨٠٧٧	١٣٥٨٩	١٤٦٧٤	١٥٢١٠
قنا	١٠١٨٩	١١٩٧٧	١٣٥٨٤	١٦١٥٢	١٧٢٩١	١٨٩١٢
أسوان	٥٤٣٦	٥٨٧٩	١٣٠٥٧	١٢٥٦٢	١٣٤٩٣	١٤٦٥١
البحر الأحمر	٧٧٢	١٦٢٣	١٧٨٧	٧٠٧١	٨١٢٣	٩٥٠٦
الوادى الجديد	٥٦٦	٥٠٢	١٨٢٩	٢٢٠٩	٢٩٨٣	٣٥٦٧
مطروح	٢٩٥	١٣٨٢	٣٤٦٧	٦٣٥٦	٧٤٥٧	٨٣٦٤
شمال سيناء	١٣٤٥	١٣٧٨	٢٧٦٢	٣٥٣٤	٣٨٨٧	٤٢٨٠
جنوب سيناء	٤٨١	١٠٩	٤٧٠	٥٦٩	٦٢٥	٩٠٨
المجموع	٢٠٤٦٨٣	٢١٨٨٤٣	٣٥٢١٠١	٤٩٨١٤٥	٥٩٦٦٠٢	٦٩٥٠٥٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - مرجع سابق - ص٢١٥، ص٢١٦

تطور لزيادة المتوقعة في عدد المساكن (ريف + حضر) من ١٩٨٦ - ٢٠٠٦م

سنة التعداد	١٩٨٦		١٩٩٦		٢٠٠٦	
المحافظة	حضر	ريف	حضر	ريف	حضـــر	ريف
القاهرة	١٧١٩٥٩٤	-	١٨٩١٦٥٣	-	٢٠٦٣٦١٢	-
الإسكندرية	٧٨٨٧٣٤	-	٨٦٦٩٤٧	-	٩٤٥٧٦٠	-
بورسعيد	٨٢٧٤٩	-	٩١٠٢٣	-	٩٩٢٩٧	-
السويس	٨٠٨٤٩	-	٨٨٩٣٣	-	٩٧٠١٧	-
دمياط	٦٤٧٢٢	١٤٠٠٩٥	٧١١٩٤	١٤٧٠٠٩٥	٧٧٦٦٦	١٥٤١٠٤
الدقهلية	٢٦٤٧٨٦	٥١١٥٧٦	٢٩١٢٦٤	٥٣٧١٥٤	٣١٧٧٤٢	٥٦٢٧٣٢٣
الشرقية	٢٠١٤٦٠	٥٥٢٥٦١	٢٢١٦٠٦	٥٨٠١٨٩	٢٤١٧٥٢	٦٠٧٨١٧
القليوبية	٢٨٥٢٢٨	٢٨٨٢٦٩	٣١٣٧٥٠	٣٠٢٦٨٢	٣٤٢٢٧٢	٣١٧٠٩٥
كفر الشيخ	١٠٩٣٩٨	٢٤١٢٩٩	١٢٠٣٣٧	٢٥٣٣٦٣	١٣١٢٧٦	٢٦٥٤٢٧
الغربية	٢٥٧٣١٩	٣٩١٦٥٧	٥٤٠٣٦٩	٤١١٢٣٩	٥٦٦١٠٠	٤٣٠٨٢١
المنوفية	١١٦٧٩٩	٣٦٢٠٤٦	١٢٨٤٧٨	٣٨٠١٤٨	١٤٠١٥٧	٣٩٨٢٥٠
البحيرة	١٨٦٠٤٨	٤١٩٧٠٦	٢٠٤٦٥٢	٤٤٠٦٩١	٢٢٣٢٥٦	٤٦١١٦٧٦
الإسماعيلية	٧١١٠٢	٥٧٢٥٤	٧٨٢١٢	٦٠١١٦	٨٥٣٢٢	٦٢٩٧٨
الجيزة	٦٣٩٤٠٨	٣٣٦١٢٦	٧٠٣٣٤٨	٣٥٢٩٣٢	٧٦٧٢٨٨	٣٦٩٧٣٨
بني سويف	٨٩٧٧٥	٢٣١٢٨٣	٩٨٧٥٢	٢٧٢٨٤٦	١٠٧٧٢٩	٢٥٤٤١١
الفيوم	٨٩٨٦٠	٢٣٤٢٤٢	٩٨٨٤٦	٢٤٥٩٥٤	١٠٧٨٣٢	٢٥٧٦٦٦
المنيا	١٥٠٦٣١	٤٥٥١٢٣	١٦٥٦٩٤	٤٧٧٨٧٩	١٨٠٧٥٧	٥٠٠٦٣٥
اسيوط	١٧١٠٧٤	٣٢٣٩٢٧	١٨٨١٨١	٣٤٠١٢٣	٢٠٥٢٨٨	٣٥٦٣٢٩
سوهاج	١٤٣٢٤٠	٤٠٠٣٧٤	١٥٧٥٦٤	٤٢٠٣٩٢	١٧١٨٨٨	٤٤٠٤١٠
[illegible]	١٢٩٣١٩	٣٦٢٤٧٧	١٤٢٢٥٠	٣٨٠٦٠٠	١٥٥١٨١	٣٩٨٧٢٣
اسوان	٧١٦٤٧	١٠٨٨١١	٧٨٨١١	١١٤٢٥١	٨٥٩٧٥	١١٩٦٩١
البحر الاحمر	٢٠٧٣٨	٢٨٢٢	٢٢٨١١	٢٩٦٣	٢٤٨٨٤	٣١٠٤
الوادي الجديد	٩٩٣٣	١٢٦٨٧	١٠٩٢٦	١٢٨٢١	١١٩١٩	١٢٩٥٥
مطروح	٢٢٤٣٨	١١٤٥٤	٢٤٦٨١	١٢٠٢٦	٢٦٩٢٤	١٢٥٩٩
سيناء الشمالية	٢٢٠٩٥	١٢٧٨٧	٢٤٣٠٤	١٣٤٢٦	٢٦٥١٣	١٤٠٦٥
سيناء الجنوبية	٤٢٨٠	٤١٠٦	٤٧٠٨	٤٣١١	٥١٣٦	٤٥١٦
المجموع	٥٧٩٢٦٠٢	٥٤٦٠٦٧٣	٦٢٧١٨٨٨	٥٧٤٢٧٠٦	٦٩٥١١٥٠	٦٠٠٦٧٤٠

المبحث الثانى

المشـــروعـــات القـــومية للـــــزراعة

واستصلاح الأراضى البور والصحراوية

تقوم أجهزة الدولة حاليا بمشروعات ضخمة لزيادة مساحة الأراضـــى الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعى من خـــلال اســتصلاح الأراضـــى الصحراوية وتطوير وسائل الـــرى، والآلات المستخدمة فى الزراعـــة – ومعظم هذه المشروعات القومية للزراعة تتم الآن فى سيناء الشمالية والجنوبية وفى جنوب الوادي والصحراء الغربية وذلك مثل :-

- مشروع زراعة الأراضى الواقعة غرب قناة السويس والممتـــدة حتـــى النيل فرع دمياط – والأراضى الواقعة شرق قنـــاة السويس فى شمـــال سيناء وذلك من خلال إنشاء ترعة السلام ، وتبدأ هـــذه الترعة من نـهر النيل فرع دمياط عند الكيلو ٢١٩ أمام سد دمياط وستمر أسفل مصرف صادوس وقناة السويس بعمق ٤٣متر من خلال سحارة عبارة عن أربعة أنفـــاق قطر كل منها ٥,١٠ متر حتى تدخل المياه الـــى أرض ســـيناء الشمالية حيث ستنقل من ٢,٨ –٣ مليار متر مكعب ماء لرى ٢٢٠ ألف فدان من غرب القناة و ٤٠٠ ألف فدان فى شرق القناة وهـــذه الترعـــة من المشروعات القومية التى سوف تعمل على إيجاد نحـــو ٢٧ مجتمعـــا زراعيا وصناعيا وعمرانيا وسياحيا شـــرق القناة فـــى ســـهل الطينة ،

والبردويل، والسرو، الجديرات ....الخ - الى جانب بناء نحو عدد ٥٠ قرية فى المناطق المستصلحة وتوطين نحو ٧٥٠ ألف نسمة من المواطنين الذين سوف ينزحون إليها من المناطق والمدن التى تعانى من ارتفاع حدة الكثافة السكانية - كما سيتم زراعة هذه المناطق بالخضروات والفواكه ، وقد بدأ العمل فعلا فى شق هذه الترعة، حيث تم الانتهاء من إنشاء ثلاث أنفاق لها أسفل القناة فى نهاية عام ١٩٩٦ والنفق الرابع فى نهاية عام ١٩٩٧ .

- مشروع إنشاء وادى جديد موازى لوادى النيل لتخرج مصر من الوادى الضيق الى آفاق أرحب فى هذا المشروع القومى الضخم الذى يتم تنفيذه حاليا من خلال إنشاء قناة توشكى ، وترعة الشيخ زايد وذلك على النحو التالى :

__قناة توشكى :__ بدأ العمل فى إنشاء هذه القناة قد تم الانتهاء منها فى أكتوبر ١٩٩٦ - والغرض الأساسى من إنشائها هو تصريف المياه الزائدة فى حالة الفيضانات العالية بحيث لا يزيد منسوب المياه فى بحيرة ناصر عن حد ١٧٨ متر فوق سطح البحر ، وطول هذه القناة ٢٢ كم وعرضها يتراوح من ٣٥٠-٥٠٠ متر وتبدأ من بحيرة ناصر وتنتهى حتى منخفض توشكى - والى جانب أهميتها فى تصريف كل

أو معظم هذه المياه الزائدة توجد أيضا لها فوائد عديدة منها حماية مجرى النيل من النحر ، وتغذية الطبقات السفلية الحاملة للمياه، وتحسين الظروف للمياه الجوفية ، ورفع قدرة وكفاءة محطات كهرباء السد العالى ، بالإضافة الى زراعة ٢٠٠٠ فدان فى مجرى القناة .

- **ترعة الشيخ زايد :** بدأ العمل فى إنشائها بالفعل على أساس أن تقوم بأخذ المياه من بحيرة ناصر لرى ٥٠٠ ألف فدان فى مناطق الوادى الجديد - وهذه الترعة يبلغ طولها فى مرحلتها الأولى ٣٢٠كم٢ فى واحة باريس ثم تمتد بعد ذلك فى عدة اتجاهات حتى تصل الى نحو ٨٠٠كم لتغطى زراعة معظم مناطق الوادى الجديد مثل الواحات الخارجة والواحات الداخلة والفرافرة والبحرية .....الخ - وإنشاء هذه الترعة سيحتاج لمهارة فائقة حيث سيتم رفع المياه من منسوب ١٥٠م الى منسوب ٢٢٠ م بواقع ٧٠م وبالتالى لم يسبق أن تم إنشاء ترعة أو قناة فى مصر ولا فى منطقة الشرق الأوسط بهذا الشكل (١)

١- د. محمد ابراهيم طنطاوى - دلتا مبارك وانطلاقة القرن الواحد والعشرين - بحث منشور فى ابريل ١٩٩٥ بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة - الإدارة المركزية لإعداد القادة - ص ٣ وما بعدها .

ومن خلال هذه المشروعات الضخمة ستفتح آفاق جديدة لمصر الحضارة ينطلق منها الأجيال القادمة نحو مستقبل أفضل يمتد لمئات السنين .

- هذا بالنسبة للمشروعات المستقبلية التى ستزيد المساحة المعمورة لمصر بواقع ٣٥% من إجمالي مساحة الإقليم - أما المشروعات الأخرى التى تم الانتهاء منها فى الفترة الأخيرة فى مجال استصلاح الأراضى البور والصحراوية - فقد أمكن استصلاح حوالى ٢,٧ مليون فدان من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٤ - كما تمكنت أجهزة الدولة خلال هذه الفترة أيضا من زيادة غلة الفدان وتعديل طرق الرى والصرف وتحويل أراضى الحياض الى رى دائم ، وتطوير الآلات والمعدات المستخدمة فى الزراعة ، مع التوسع فى عمليات المقاومة للديدان والحشرات الضارة بالزراعة ، وتنويع الحاصلات الزراعية ، وتصنيف التربة ، واختيار الدورات الزراعية المناسبة واستنباط سلالات تحمل صفات الإنتاج الوفير ، وكان من نتيجة ذلك التوسع أفقيا فى زراعة بعض المحاصيل الهامة مثل القطن والقمح وقصب السكر والأرز والكتان والذرة الشامية ، وبالتالى زادت المساحة المحصولية بنسبة ٣٣,٤٠% فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٤

من خلال زيادة متوسط محصول الفدان في المنتجات الزراعية الرئيسية.(١)

- ولذلك فانه أمام هذه المشروعات التى تم تنفيذها والتى سيتم الانتهاء منها فى نهاية عام ٢٠٠٦ سيكون أمام مصر بإذن الله مساحة معمورة قد تصل إلى ٣٥% من إجمالى مساحة الإقليم الأمر الذى يتطلب من الآن سرعة الاستعداد فى الاستعانة بها كإحدى المقومات الكبرى فى بناء مكونات هيكل التقسيم الإداري الجديد للإقليم المصرى - الذى سيساعد بكفاءة واقتدار أجهزة الدولة المختصة فى الإشراف على هذه المشروعات واستمرار تطورها فنيا وإنتاجيا .

** مرفق الجدول الإحصائي رقم ١٤ الذى يوضح تطور مساحة الأراضى المستصلحة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٩٤ .

** مرفق الجدول الإحصائي رقم ١٥ الذى يوضح مساحة الأراضى المستصلحة فى كل محافظة من عام ١٩٩٢ -عام ١٩٩٤ .

** مرفق الجدول الإحصائي رقم ١٦ الذى يوضح مدى الزيادة فى المساحة المحصولية من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٤ .

١-' الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٥٢-١٩٩٣) - مرجع سابق .

الجدول رقم ١٤

تطور مساحة الأراضى الزراعية المستصلحة

مـــن عـــام ١٩٥٢ - عـــام ١٩٩٤

المستصلح من ١٩٥٢-١٩٦٨	١٩٦٩ الى ١٩٧١	١٩٧٢ الى ١٩٩١	١٩٩٢ الى ١٩٩٤	جملة ما تم استصلاحه من ١٩٥٢ - ١٩٩٤
١٢٧٨٠٠٠ فدان	٨٧٠٠٠ فدان	١١١٨٤٠٠ فدان	٢٠٠٠٠٠ فدان	٢,٦٨٣,٥٠٠ فدان

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - مرجع سابق - ص ٥٣ وما بعدها .

الجدول رقم ١٥

توزيع المساحات المستصلحة حسب المحافظات

فى عام ١٩٩٢- ١٩٩٤

المحافظات	المنطقة	المساحة بالفدان
الإسماعيلية	شرق البحيرات المرة	٤٥٠٠
السويس	غرب السويس	٢٢٠٠
الشرقية	جنوب سهل الحسنية	٣٠٠٠٠
الدقهلية	المطرية - السلام	٦٠٠٠
البحيرة	امتداد البستان	٥٠٠٠
الإسكندرية	حزام حول ترعة النصر	٦٧٦٠٠
الجيزة	الصف - غمازة	٣٢٠٠٠
الفيوم	قبلى قارون	١٢٠٠
أسوان	وادى الصعايدة	٢٠٠٠٠
الوادى الجديد	الفرافرة - العوينات - أبومنقار	٢٨٠٠٠
قـنا	المراشدة	٣٥٠٠
الإجمالى	١٥ منطقة	٢٠٠٠٠٠ فدان

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - مرجع سابق - ص ٥٣ وما بعدها .

الجدول رقم ١٦

تطور زيادة المساحة المحصولية*

من عام ١٩٥٢ - عام ١٩٩٤

السنة	١٩٥٢	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الزيادة	٩٣٠٨٠٠٠	١١٤٩٧٠٠٠	١١٧٧٣٠٠٠	١٢٣٠٥٠٠٠
السنة	١٩٩١	١٩٩٤	١٩٩٤	-
الزيادة	١٢٥٦٦٠٠٠	١٢٦٠٦٠٠٠	١٢٤١٧٠٠٠	-
نسبة الزيادة ١٩٥٢- ١٩٩٤		%٣٣,٤٠		

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - مرجع سابق - ص ٥٣ وما بعدها .

* يقصد بالمساحة المحصولية - جملة الزراعات الشتوية والصيفية والنيلية والجناين .

المبحث الثالث

المشروعات القومية لإنشاء

الطرق وتطوير عمليات الصرف

اهتمت أجهزة الدولة عقب الانتصار في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالتركيز على إنشاء ورصف العديد من الطرق في كافة أنحاء البلاد لبناء شبكة متكاملة من طرق النقل البرى تكون على كفاءة عالية ومتميزة بأسلوب حديث ومنظم في الاتساع والرصف - تربط بين المحافظات والمدن المختلفة في سرعة وسهولة تامة ، وتجرى عليها أحدث وأضخم وسائل النقل السريعة - كما تم تدعيم هذه الطرق بالكبارى العلوية والأنفاق العديدة للتغلب على كافة الاختناقات المرورية التي يمكن أن تحدث في مفترق هذه الطرق أو عند مداخل المحافظات والمدن أو في الميادين والطرق الرئيسية داخل المدن الكبرى ، وذلك مثل الطريق الدائرى الذى يربط بين محافظات الجيزة والقاهرة والقليوبية وطريق بنها قويسنا الجديد الذى يربط بكفاءة تامة محافظة القليوبية بمحافظة المنوفية ، وطريق المحلة الكبرى دمياط الذى يربط بين محافظات

١- د. محمد عبد المجيد الحلوي - دراسة تحليلية لقطاع التشييد والإسكان على مستوى المحافظات - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية رقم ١٤٦٦ - مايو ١٩٨٨ - ص١١

الغربية والدقهلية ودمياط (١)

وحيث أن الطرق الطويلة المتسعة من أهم العوامل الضرورية لتنمية النشاط الاقتصادى والتجارى داخل أي دولة ، آي تعتبر العامل الحيوى الرئيسي لنجاح كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية (٢) - فقد أصبحت فى الوقت الحاضر من أهم الوسائل التى يقاس بها مدى تقدم ورخاء أي دولة فى عالم اليوم (٣)

إلى جانب ذلك تلعب أيضا الطرق الممهدة دور بارز فى إعادة توزيع السكان وتخفيف حد الكثافة السكانية من منطقة لأخرى حيث أن سهول تحرك وسائل الانتقال المختلفة عليها تمكن الأفراد من الإقامة فى منطقة غير مزدحمة والانتقال يوميا الى مقر عملهم فى منطقة أخرى قد تبعد لمسافة تزيد عن مائة كيلومتر- ولذلك فإن المشروعات القومية

١- انظر بحثنا عن مدى الحد من أزمة المرور وتحويل سلبياتها إلى دعائم إيجابية - مرجع سابق - ص ٨٩ وما بعدها .

2-Hershlac. Z. Y- Introduction to the modern economic history of Middle East - leiden brill - ١٩٦٤ - P.٥٢ et

٣- ك.أ. بانيكار - مشاكل الدول الآسيوية والأفريقية - ترجمة وتقديم عبد السلام شحاتة - طبعة ١٩٥٩ - القاهرة - الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع - ص ٣٢ وما بعدها .

التى قامت بها أجهزة الدولة فى إنشاء الطرق الطويلة المدعمة بالكبارى العلوية والأنفاق العديدة قد ساعدت على جذب بعض الأفراد من المناطق التى تعانى من ارتفاع الكثافة السكانية الى مناطق أخرى جديدة للإقامة فيها وكانت من قبل مناطق صحراوية وغير مأهولة بالسكان(١)[١] - أي ساهمت هذه الطرق التى تم إنشائها حديثا على ظهور مدن وقرى جديدة أصبحت مأهولة بالسكان وذلك مثل ما حدث خلال هذه الفترة فى طريق مصر الإسكندرية الصحراوى ، والقاهرة مطروح ، والسويس القاهرة ، والقاهرة بور سعيد ، والفيوم القاهرة .

وبالتالى تعتبر مشروعات الطرق والكبارى والأنفاق والرصف من أهم العوامل التى تساعد بقوة على اتساع حركة التعمير فى مصر ، ومن المقومات الأساسية التى تساهم فى بناء مكونات هيكل التقسيم الإداري الجديد للإقليم على أسانيد محددة وبنظم هادفة .

**مرفق الجدول الإحصائي رقم ١٧ الذى يوضح أطوال الطرق التى أنشئت ورصفت فى محافظات جمهورية مصر العربية خلال عام ١٩٩٣ - وعدد السيارات التى تحمل أرقام من أقسام المرور وموجودة بالحركة حتى آخر يوليو ١٩٩٣ .

١-[١] د. محمد عبد المجيد الحلوي - دراسة تحليلية لقطاع التشييد والإسكان على مستوى المحافظات - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية رقم ١٤٦٦ - مايو ١٩٨٨ - ص ١٢ وما بعدها .

الجدول رقم ١٧*
أطوال الطرق المرصوفة - وعدد السيارات التى تحمل أرقام
من أقسام المرور وموجودة بالحركة حتى أخر يوليو ١٩٩٣

المحافظة	أطوال الطرق المرصوفة فى عام ١٩٩٣	عدد السيارات التى تحمل أرقام والموجودة حتى ١٩٩٣
القاهرة	٥٧١ كم	٦٨٣٢٥٩
الإسكندرية	٢٢٩	٢٦٩٥٦٧+ميناء الإسكندرية ٢٥٤٨٤
بور سعيد	٩٧	٢٥٢٨٨
السويس	٧٤٧	١٠٩٢٤٩
القليوبية	٣٥٤	٨٠١٧٧
الشرقية	٦٠١	٦٩١٧٥
الغربية	٣١٣	٧٨٠٦٢
المنوفية	٢٣٠	٦٠١٣٦
الدقهلية	٥٧٤	٨٣٠٧٩
البحيرة	٩٧٧	٥٢٤٦٠
كفر الشيخ	٤١٥	٢٨٠٩٢
دمياط	١٦٥	٣٠١٩٥
الإسماعيلية	٩٥٨	٣٢٢١٦
الجيزة	٨٩٥	٢٤٣٢٣٨
الفيوم	٢٥٧	٣٥١٦٢
بني سويف	٢٠٧	٢٤٤٩٣
المنيا	٤١٢	٢٧٥٦٤
أسيوط	٥٧٥	٣٨٨٧٤
سوهاج	٢٤١	٢٦٧٦٢
قنا	٤٩٠	٣٠٦٠٦
أسوان	١١٢٧	١٩٣١٠
الوادى الجديد	١٢٩٠	٣٧٧٢
البحر الأحمر	١٦٤٠	٥٧١٢
مطروح	١٢٥٧	٦٤٩٢
شمال سيناء	١٥٤٤	٧٨٣٣
جنوب سيناء	٢٠٧١	٢٠٩٨
الجملة	١٨٣٢٨ كم	٢٠٩٨٣٥٥ سيارة مختلفة الأنواع

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائى السنوى مرجع سابق ص ١٦٤ - ص ١٦٥

المبحث الرابع

تطور التعليم في مراحله المختلفة

تحتل مصر مكانة سامية منذ بداية العصور القديمة فى مجال العلم والتعليم – فعلى أرضها قامت أولى حضارات العالم القديم التى ما زالت تبهر بمجدها وتألقها كافة شعوب عالم اليوم – وغنى عن البيان أن بناء الحضارة وتطورها وازدهارها من جيل وراء جيل لم يأتى من فراغ وإنما من نتاج العلم والمعرفة والتقدم فى كافة العلوم الإنسانية – ولذلك يمثل التعليم بأبعاد الإنسانية والاجتماعية والإقتصادية والقومية والسياسية المحور الرئيسى لتطور فكر الأفراد وتحقيق أهداف وخطط المجتمع فى التنمية الشاملة (١) .

وعلى هذا الأساس اهتمت أجهزة الدولة فى مصر بتطوير الحركة التعليمية رأسيا وأفقيا وذلك على النحو الآتى :

- **رأسيا** : من خلال إتباع أسلوب التخطيط العلمى السليم فى تطوير وتحديث المناهج التعليمية المختلفة لمسايرة التقدم العلمى والتكنولوجى فى كافة المجالات ، ووضع الأساس الصحيح لبناء الإنسان العصرى ليتمكن من اللحاق بركب التطور والتقدم فى شتى الميادين الخاصة بالحياة ، مع إعداد قوة بشرية ذات كفاءة متميزة ودرجة عالية من المهارات العلمية لمواجهة احتياجات المجتمع .
- **أفقيا** : من خلال إنشاء العديد من المدارس والمعاهد والجامعات التى تضم الكليات المختلفة فى معظم المحافظات حتى تتيح الفرص المتكافئة

---

(١) هنرى جونسون – تدريس التاريخ – ترجمة وتقديم الدكتور / أبو الفتوح رضوان – ط ١٩٦٥ – القاهرة – دار النهضة العربية – ص ٧٢ .

أمــام جميــع أفراد الشعب لكى يحصلوا على حقهم فى التعليم بالمجان وبث القيم الروحية والمبادئ الأخلاقية بينهم ليحافظوا على كيان وطنهم ويدفعوه دائما للإمام نحو القوة والمجد والتطور والتألق (١) .

وحيــث أن تطويــر التعليم رأسيا يساعد على تكوين جيل لدية القدرة والخبرة والكفاءة على البناء والتعمير وزيادة الإنتاج إلى جانب العوامل الأخرى التى تفيد المجتمع – وتطوير التعليم أفقيا يساهم بقدر كبير على تعمير مناطق عديدة كانت من قبل مناطق صحراوية أو غير مأهولة بالسكان مثل مدينة ٦ أكتوبر ، ومدينة العاشر من رمضان ، ومدينة السادات ، كما يساعد أيضا على تحقيــق جذب سكانى من المناطق التى تعانى من حدة ارتفاع الكثافة السكانية إلى مــناطق أخــرى هادئـــة ومتسعة – فإن هذا وأن كان يمثل أحدى العوامل الهامـــة الــتى فرضــت وجودها الآن فى المجتمع المصرى باعتبارها من أهم الانجــازات الــتى حققتها أجهزة الدولة – وأنه يمكن الاستناد عليها كمقاومة إيجابيـــة فى بــناء مكونات هيكل التقسيم الإداري الجديد للإقليم المصرى الذى يجــب أن يــتم قبل حلول عام ٢٠١٠ م – إلا أنه أمام التزايد المستمر فى عدد سكان شعب مصر وارتفاع حدة الكثافة السكانية فى بعض المدن مثل القاهرة والجيــزة إلى جــانب وجــود جامعــات ومعاهد ومدارس متخصصة فى بعض

---

(١) د . عزة سليمان – دراسة تحليلية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر على مستوى المحافظات – معهد التخطيط القومى – مذكرة خارجية رقم ١٤٦٩ – مايو ١٩٨٨ ص ١ وما بعدها .

– انظــر بحثــنا – أهم قضايا الشباب – نشر فى مؤتمر قضايا الشباب الذى عقد فى معهد التخطيط القومى فى الفترة من ١٥ – ١٧ مارس عام ١٩٩٤ – الباب الثانى (التعليم ومحاربة الجهل) من ص ٢٣ – ص ٤١ .

المحافظــات دون الأخرى – فإن تأثير هذا الإنجازات التى تتم فى مجال التعليم لــو اســتمرت على نمط تطور معدلاتها التزايدية [كما هو واضح فى الجدول الإحصــائى المرفق رقم ١٨ الذى يبين حركة تطور التعليم (ابتدائى – إعدادى – ثــانوي – جــامعى) فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٧ – ١٩٩٠] فى السـنوات المقبــلة بعد حلول القرن الواحد والعشرين ، قد لا يجدى منها ثمار فعاله فى تدعيم مكونات هيكل التقسيم الإدارى الجديد مثل المشروعات القومية الخاصة بالزراعة واستصلاح الأراضى البور والصحراوية التى يتم تنفيذها كما سبق أن وضــحنا كــتعمير ســيناء وإنشاء وادى جديد موازى لوادى النيل مــن خــلال قــناة توشــكى وتــرعة الشــيخ زايد والتى على أثارها ستزيد المســاحة المعمورة فى المرحلة الأولى إلى ٢٥ % تقريبا من إجمالى مساحة الإقليم .

لــذا فإنــه لكى يتم استثمار حركة تطور التعليم أفقيا ورأسيا كمقاومة إيجابية ذات فاعلية فى تدعيم بناء مكونات هيكل التقسيم الإداري الجديد للاقليم مثل المقومات الإيجابية الأخرى التى تنجزها حاليا أجهزة الدولة المختلفة نرى ضرورة تركيز الجهود لزيادة معدلات هذا التطور فى المرحلة القادمة قبل حلول عــام ٢٠١٠ وذلــك من خلال خطة علمية تحقق نتائج بمعدلات مرتفعة أهمها يتلخص فى الآتى :

- زيــادة عدد المدارس الحكومية [ابتدائى – إعدادى – ثانوى] فى كل الأحيــان الســكنية وعــلى الأخص فى المجتمعات العمرانية الجديدة – بحيــث لا يزيد عدد التلاميذ فى كل فصل عن (٣٠ تلميذ) وبشرط إلا يقل مساحة كل فصل عن [٨ × ٥ متر فى مدارس الابتدائى] ، [١٠ × ٥ متر فى مدارس الاعدادى] ،[١٢ × ٥ متر فى مدارس الثانوى]

وذلك من أجل أن يستوعب التلاميذ دروسهم فى هدوء وتركيز تام مع أحكام السيطرة على سلوكهم وتوفير مناخ نقى لرعاية صحتهم العامة ٠

- زيادة عدد الجامعات بحيث يكون فى كل محافظة جامعة على الأقل تضم كـليات عملية ونظرية مختلفة وذلك من أجل أن تستوعب كل محافظة أبناءها من الطلاب بدلا من انتقالهم إلى محافظة أخرى كما يحدث الآن فى المحافظـات الـتى لا توجـد بهـا جامعة أو كلية مناظرة للكليات الموجودة فى المحافظات الأخرى ، وأن هذا سوف يحقق أهداف عديدة منها توفير الاستقرار لأفراد الأسرة من خلال توفير الوقت الضائع على الطـلاب أثـناء انـتقالهم مـن المحافظة التى يقيمون فيها إلى الكلية الموجـودة فى المحافظة الأخرى ، وتجنب المخاطر التى تحيط بهم من أثر بعد المسافة وازدحام المواصلات العامة التى يستخدمونها إلى جانب الحـد مـن أزمـة المرور وارتفاع معدلات الكثافة السكانية فى المدن الكبرى على الأخص القاهرة التى بها حاليا عدد (٤) جامعات حكومية كـبرى تحـوى مـا يزيد عن ١٠٠ كلية بالإضافة للجامعات والكليات والمعاهد الخاصة التى انتشرت بشكل هائل فى معظم أحيائها ٠

- الاهـتمام بضـرورة أن تضم الجامعة الموجودة فى كل محافظة كليات تتفق مع طبيعتها الجغرافية والبيئية مثل كليات الزراعة فى المحافظات ذات البيـئة الـزراعية كالشرقية والمنوفية وكفر الشيخ وبنى سويف والمـنيا ، وكليات الهندسة فى المحافظات ذات البيئة الصناعية وعلى الأخص التى سيتم إنشائها حديثا فى التقسيم الإدارى الجديد وتضم مدن المجـتمعات العمـرانية الحديثة مثل العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر ، والسادات ٠٠٠٠ الخ ٠

وذلــك مــن أجــل توفير أكبر قدر من التخصص لزيادة الإنتاج ورفع معدلات نحو النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى كافة أنحاء البلاد .

- الــتركيز عــلى رفع معدلات تطوير مناهج التعليم الابتدائى والاعدادى والــثانوى والجامعى ، لتكون أكثر بما هو متبع الآن ليتفق باقتدار مع متطلــبات العصر ، ويساعد على تخريج دفعات من الطلبة لديهم العلم الكــافى لاكتساب الخبرة لكى يساهموا بإيجابية متكاملةوبكفاءة متميزة فى تحقيق التنمية الشاملة التى تتوخاها أجهزة الدولة .
- هذا إلى جانب أهداف أخرى عديدة نأمل تحقيقها فى كافة مراحل التعليم بمصــر الحضارة والمستقبل لكى يكون هذا من أهم المقاومات المؤثرة فى تدعيم بناء هيكل التقسيم الإدارى الجديد .

الجدول رقم ١٨

تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية من عام ١٩٨٧-١٩٩٢

مرحلة العليم	٨٨/٨٧	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	نسبة التغير
الابتدائى العام :					
• عدد المدارس	١٤٠٩٦	١٤٧٦٧	١٥٠٨٢	١٥٣٦١	%٠,٥
• عدد الطلبة	٦٦٣١٢٦٥	٦١٥٥١٠٠	٤٠٢٤٧٢	٦٥٤١٧٢٥	%٨,٩-
الابتدائى الأزهرى:					
• عدد المعاهد	١٠٢٣	١٢٨٧	١٣٩٩	١٥٥٩٩	%٥٤,٣
• عدد الطلبة	٣١٠٢٣٤	٤٢٣٠٢٦	٥٦١٨٣٤	٦٠٤٩٢٢	%٧٠,٣
الإعدادى العام:					
• عددالمدارس	٣٩٢٨	٥٧٢٦	٥٤٠٨	٥٨٥٣	%٤٢.٢
• عدد الطلبة	٢٤٤٧٠٦٥	٣٤١٢٨٦٧	٣٤٩٧٧٩٩	٣٥٩٣٣٦٥	%٤٠,٣
الإعدادى الأزهرى					
• عدد المعاهد	٦٢٣	٧٥٥	٨٠٦	٨٦٦	%٣٦,١
• عدد الطلبة	١٢٥٦١٣	١٩٦٢٨٢	١٩٩٠٦٤	١٦٠١٤٩	%٤,٧-
الثانوى العام والفنى					
• عدد المدارس	١٨٨٧	٢٣٥٠	٢٥٣٠	٢٣١٧	%١٠,٣
• عدد الطلبة	١٤٦٥٩٤٩	١٥٢٠٠٧٢	١٦٠٢٥٩٤	١٦٣٤٠٤٦	%٤٣,٦
الثانوى الأزهرى					
• عدد المعاهد	٣٤٤	٤٣٧	٤٨٤	٥٢٣	%٣٨,٩
• عدد الطلبة	٧٢٤٦٩	٩١٨٧٩	١٠٩٢٨١	١٢٨٤٢٩	%٨٦,٥
الجامعات المختلفة					
• عدد الطلبة	٦٠٤٨٤٦	٥٦٩١٢٦	٥٤٦٦٠٤	٥٣٢١٤٥	%٧,٦-
• خريجى الجامعات	١١٢٦١٥	١٠٦٢٦١	١٠٨٢٧٦	١٠٣٣٦٦	%٩,٥
المعاهد الفنية :					
• عدد الطلبة	١٠٤٨١٢	١٠٣١٥٣	١٠٧٧٣٧	١٢٣٧٦٩	%٠,٤-
• خريجى المعهد	٣٢٠٣٦	٣٦١٧٥	٣٥١٠٠	٣٨٨٢٧	%٣٣,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - مرجع سابق ص ٢٢٧ وما بعدها .

الفصل الثانى

المقومات الإيجابية الناتجة من تطور الدعائم المادية والبشرية والتنظيمية للشرطة

****

استطاعت أجهزة الشرطة المختلفة من خلال تدعيمها المستمر من جانب الدولة في كافة النواحي المادية والبشرية والتنظيمية والتشريعية - أن تحافظ على مر العهود المختلفة على أمن واستقرار المجتمع المصري في الداخل ، وأن تشارك بدور إيجابي في الدفاع عن الوطن في الحروب التي خاضها من أجل الحق والحرية والاستقلال ، وأن تتصدى بكفاءة لكل التيارات الخارجية المعادية للبلاد - وذلك باعتبارها من أهم الأجهزة التي يرتكز عليها كيان الدولة وشخصيتها في المجتمع الدولي(١) .

وحيث أن أجهزة الشرطة كانت دائما تتجاوب مع أي تعديل يتم في التقسيم الإداري للإقليم (كما تبينا في الباب الأول) - فإننا لكي نؤكد ذلك ، ونثبت أيضا بأنها الآن تعتبر من ضمن المقومات الأساسية التي يمكن الاستناد عليها بقوة في بناء مكونات هيكل التقسيم الإداري الجديد للإقليم . سنعرض مراحل تطورها على فترتين الأولى في عهد محمد على حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ - والثانية من عام ١٩٥٢

١- د. إبراهيم الفحام - تطور البناء التنظيمي لوزارة الداخلية - طبعة ١٩٧٧ - مركز بحوث الشرطة - أكاديمية الشرطة - ص وما بعدها

حتى هـــذا العـــام ١٩٩٥ لأن كـــل فتـــرة مختلفة عـــن الأخرى فـــى النـــظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى،والشرطة فى كـــل فـــترة كانت دائما ترتبط بنظام الدولة وتحافظ على استقرارها فى كافة أنحـــاء الوطن وبالتالى فأدائها الأمنى كان غير متحد بالكامل فـــى الفـــترتين - الأمر الذى يجعلنا نعرض مراحل تطورها فى كل فترة على حده علـــى وذلـــك مـــن أجل أن نوضح ما كانت تستند عليه أجهزة الشرطة من دعائم مادية وبشرية وتنظيمه فى كل فترة لتأمين مصالح البلاد داخليا وتوفير سبل الأمان والاستقرار لكل أفراد الشعب - وبالتالى سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول : للفترة الأولى منذ عهد محمد على ١٨٠٥ حـــتى قيام ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م والثانى : للفترة الثانية بعد قيام هذه الثورة وحتى الآن .

المبحث الأول

مراحل تطور أجهزة الشرطـــة مـــن عـــهد محمد على حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

تمتد جذور الشرطة (وزارة الداخلية) الى بداية القرن التاســـع عشــر عندما أنشـــأ والى مصر (محمد على) عام ١٨٠٥ ديوانـــا أطلـــق عليه (ديوان الوالى) وجعله يختص بتحقيق الضبط والربـــط داخـــل المدينة الى جانب الفصل العاجل فى المشاكل التى تحدث بين المواطنين والعمل على توفير الأمن والسكينة لشعب مصر فى كافة أنحاء البلاد – وقد اعتمد محمد على فى تأسيسه لهذا الديوان على نظـــام ذى أربعـــة شعب وفقا للتشكيل الآتى:

١- **الضابطخانات :** وهى عبارة عن إدارات أمن تتولى أعمال الشرطة المعروفة كالتحقيق وضبط الجنـــاة وسجنهم وتنفيذ الأحكام عليهم – وقد تحولت هذه التسمية فيما بعد الى (الضبطيـــات) ، واقتصـــر عمـــل الضابطخانات على مدينتي القاهرة والإسكندرية فقط ، وكان عددهم ٢٤ ملازم ثان و ٢٤ ملازم أول ، و ٢٤ يوزباش (نقيـــب) ، وصـــاعقول أغاسية (رائد) ، ٣ بيكباش (مقدم) وضابط واحد قائمقام (عميـــد) وجميع هؤلاء الضباط كانوا فى الأصل ضباط بالجيش وقـــام محمـــد على بنقلهم الى جهاز البوليس (الشرطة) .

٢- القواصة : وهم عبارة عن أفراد يقومون بتنفيذ المــهام المتصلــة بأعمال البوليس اليومية وفق ما يتطلبــه مسـئولوا الضابطخانـات - وهؤلاء الأفراد هم الذين يمثلون الآن رجال البوليس العاملين فى مراكز وأقسام ونقط الشرطة - وكان عددهم فى البداية يقدر بحوالــى ٣٠٠٠ فرد ومصدرهم الوحيد الجيش ، وشمل عملهم جميع المدن بالمديريات.

٣- ألايات المحافظين : وهى عبارة عن قوات نظامية تستجلب أيضـا من الجيش بكامل تسليحها ونظامها للقيام بأعمال الخفــر والحراسـات داخل المدن والبنادر الكبيرة وعواصم المديريات - وكلمة آلاى تعـادل كلمة لــواء - وهى تبـدأ من فصيلة ثم سرية ثم كتيبــة ثـم لــواء (آلاى) - وكان عــدد هذه الألايات اثنان - وكان الألاى يتكـون مـن عدد ٤ طوابير ، وكل طابور يتكون من عدد ٨ بلوكات ، وكل بلــوك يتكون من عدد ١٠٠ جندى - وبالتالى كان عدد أفراد هــذه الألايـات يساوى ٢×٤×٨×١٠٠ = ٦٤٠٠ جندى ، وقد اختصت مدينــة مصـر المحروسة بألاى كامل - ووزع الألاى الثانى على بنــادر مديريـات القطر المصرى بحيث يختص كل بندر منها ببلوك يسمي باسم البنــدر الذى يعمل فيه مثل بلوك الزقازيق وبلوك قليوب وبلوك طنطا وبلــوك دمنهور ......الخ

٤- أورديان الباش بوزق : وهى قوات غـير نظاميـة ، واعتـبرت عنصر هام فى تنظيمات البوليس وتسمى كل مجموعـة منـها أوردى وهــى تحريف لكلمة أوردو التركية التى تعنى الجيش _ أمـــا كلمـة الباش فمعناها رأس ، وبوزق تعنى فــارغ ولذلــك فــالمصطلح فــي مجموعه يعنى القوات الغير نظامية وكان عددهم فى بداية إلحاقهم بعمل البولــيس ٧٣٣٥ فرد ثم ارتفع فى عام ١٨٢١ إلى ٧٣٧٧ فــرد - إلا أن عددهم قد انخفض بعد ذلك إلى ٢٣٧٠ فرد فى الفــترة مــن عــام ١٨٣٤-عــام ١٨٤٠ ، والى عدد ١٣٧٧ فرد فى الفــترة مــن عــام ١٨٤١ - عام ١٨٥٥ ، والى ٨٨١ فرد فى الفترة من عــام ١٨٦٠ - عام ١٨٦٥ - ثم ارتفع مرة أخرى عددهم الى ٨٩١ فرد فى الفترة من عام ١٨٦٦ - عام ١٨٧٧. (١)

- وفى ظل هذا النظام قامت قوات البوليس بحفظ الأمن والنظام وتوفير سبل الاستقرار فى كافة أنحاء القطر المصرى منذ عهد محمــد علــى ومن خلفه من أولاده فى حكم مصر بداية من ابنه إبراهيم باشا الذى لم

١- د. السيد عبد الوهاب بكر - البوليس المصرى من عام ١٨٠٥ - عام ١٩٢٢ - كلية آداب جامعة عين شمس - طبعة ١٩٧٧ - القاهرة - ص ٧ وما بعدها .

■ دفاتر الجزء الرابع صادر تحريرات ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباش بوزق فى عام ١٨٢١ - دار الوثائق المصرية .

يتجاوز حكمه عدة شهور حيث توفى عام ١٨٤٨ - ثم عباس باشا من عام ١٨٤٨ - عام ١٨٥٤ ، ثم سعيد باشا من عام ١٨٥٤ - عام ١٨٦٣ - ثم جاء إسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩) وفى عهده تقدمت مصر حضاريا بعد أن قام بإصلاحات عديدة فى النواحى الإدارية حيث قسم مصر إلى ثلاثة أقسام كبرى هى مصر الشمالية (الوجه البحرى) ومصر الوسطى ومصر الجنوبية (الوجه القبلى) وقسمت هذه الأقسام الثلاثة إلى محافظات ومديريات قسمت إداريا إلى مراكز وأقسام - وفى النواحى النيابية حيث حول مجلس المشورة الذى أسسه محمد على الى مجلس شورى النواب وكان الشعب ينتخب أعضاءه وافتتح فى نوفمبر عام ١٨٦٦ أولى جلساته - كما أصلح القضاء وأحدث نهضة كبرى فى المجالات العمرانية والاقتصادية والتعليمية والثقافية إلى جانب إصلاحات أخرى عديدة فى النواحى الاجتماعية وخاصة بعد أن قام بإلغاء تجارة الرقيق (١)

- وحيث أن ديوان الوالى قد تغير اسمه الى مصطلح آخر أطلق عليه " ديوان الخديوى " بعد أن أطلق على أبناء محمد على الذين خلفوه فى

١- ■ دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٨ رقم ٢١٨٢ سجل رقم ١٥٥ - دار الوثائق المصرية .

- د. محمد صبري - تاريخ العصر الحديث (مصر من محمد على إلى اليوم) - ط ١٩٧١م - القاهرة - مطبعة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ص ٧٢ وما بعدها .

الحكم صفة الخديوى بدلا من صفة الوالى .

- فقام الخديوى إسماعيل بإصدار مرسوم فى ٢٥ فبراير عام ١٨٦٤م رفع فيه " ديوان الخديوى " الى مستوى نظارة مع تعديل بعض اختصاصاتها بإضافة مهام أمنية أخرى إليها وبالتالى أطلق على " ديوان الخديوى " مصطلح آخر هو " نظارة الداخلية " .

- وبعد أن غضبت إنجلترا وفرنسا من الخديوى إسماعيل نتيجة قيامه بتأليف وزارة وطنية خلت تماما من العناصر الأجنبية أسرعت الدولتان إلى السلطان العثمانى لإقناعه بعزل إسماعيل - فأصدر فرمانا بعزله سنة ١٨٧٩ وتولى حكم مصر من بعده ابنه الخديوى توفيق الذى فى عهده تزايد التدخل الأجنبى فى شئون مصر نتيجة رضوخه التام لتعليمات الدول الأجنبية - واستمر الأمر على ذلك الى أن قامت بريطانيا باحتلال مصر عسكريا فى ١٥ سبتمبر عام ١٨٨٢م (١) وعلى أثر ذلك كلفت بريطانيا سفيرها فى الأستانة اللورد دوفرين بسرعة التوجه إلى مصر ودراسة أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية - وبالفعل وصل دوفرين إلى القاهرة فى أكتوبر عام ١٨٨٢

١- د. حسين مؤنس - الشرق الأوسط فى العصر الحديث - طبعة ١٩٣٨ - مطبعة حجازي بالقاهرة - ص٢١٠ وما بعدها .

وأعد تقارير عديدة عن أوضاع مصر من بينها تقريـــر عــن الجيــش والبوليس .

- واقترح فيه بأن يكون عدد قولت البوليس ٧٣٩٠ رجلا من بينهم عدد ٥٩٦ رجل بوليس أوروبى (١)

وقد تلاحظ فى تقرير اللورد دوفرين بأن عدد قوات البوليس أكبر مــن عدد قوات الجيش التى قدرها أيضا بعدد ٦١٤٧ ضابطا وجنديا - وكان تبريره فى ذلك بأن قوات البوليس هى الأساسية لحفظ النظام والأمن فى البلاد ، وقوات الجيش ما هى إلا قوة احتياطية تتدخل فقــط لمواجهــة الحالات الطارئة ، وبالطبع كان يقصد غير ذلك لأنه مكلف من حكومته فى لندن بإعداد هذا التقرير وحكومته تهدف الى إضعاف قوة الجيــش المصرى بتخفيض عدده حتى تستمر فى احتلال مصر بــدون قلــق أو توتر من جانب قوات هذا الجيش (٢)

وترتيبا على ذلك قد أصبحت قوات البوليس فى عام ١٨٨٢ تتألف مــن الآتى :

- ٧٩٧ رجل أمن فى القاهرة من بينهم عدد ٢٢٠ رجل أمن أوروبى .

١- دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٨ رقم ٢١٨٢ سجل ١٥٠ - دار الوثائق المصرية .

٢- دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٩ رقم ١٩٨٥ سجل رقم ١٥١ - دار الوثائق المصرية .

- ٨٢٣ رجل أمن فى الإسكندرية من بينهم عدد ٣٦١ رجل أمن أوروبى .
- ٢٢٠ رجل أمن فى الإسماعيلية من بينهم عدد ١١٠ رجل أمن أوروبى .
- ١٨٠٠ رجل أمن فى الأقاليم المختلفة لحفظ الأمن والنظام فى كافة المدن والقرى .
- ٢٠٠ رجل أمن لمدرسة التدريب .
- ١٠٠٠ رجل أمن كقوة احتياطية .

وذلك بالإضافة إلى عدد ٤٥٠٠٠ خفير نظامى لحراسة القرى والنجوع والعزب المختلفة بالأقاليم المصرية (١)

- وفى عام ١٩٠٠ زاد عدد قوات البوليس الموزعين على الأقاليم المصرية من أجل مواجهة الجرائم التى ارتفع معدلها وأصبح عددهم على النحو الآتى:-

١٧٣١ رجل أمن لمصر المحروسة ، عدد ١٨٦٢ للإسكندرية ، عدد ٢٤٠ للمنوفية ، عدد ٢٦٣ للدقهلية ، عدد ٢١٨ للغربية ، عدد ٢٤٦ للبحيرة ، عدد ٤٦ لدمياط ، عدد ٣١ لرشيد ، عدد ٤٠ للعريش ،

١- دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٨٣ رقم ١٤٣١ سجل رقم ١٥٥ - دار الوثائق المصرية .

عدد ١٧٥ للقليوبية ، عدد ٢٩٤ للشرقية ، عدد ٢١٣ للجيزة ، عدد ١٣٨ لأسيوط ، عدد ١٦٥ للفيوم ، عدد ١٤٧ لبنى سويف ، عدد ٣٩١ لأسيوط ، عدد ٢٦٤ لجرجا ، عدد ٢٧٦ لقنا .

- وفى عام ١٩٠٧ انخفض عدد قوات البوليس الى ٧٢١٤ رجلا وذلك من أجل خفض النفقات الخاصة بمرتباتهم وملابسهم وتسليحهم .

- وبعد أن أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ وقطعت كل صلة تربط مصر بتركيا - وقامت بخلع الخديوى عباس حلمى الثانى عن عرش مصر وكان موجودا فى ذلك الوقت بالأستانة ، وعينت بدلا منه عمه حسين كامل ومنحته لقب سلطان .

- قام السلطان حسين كامل فى نهاية شهر ديسمبر عام ١٩١٤ بإصدار مرسوم حول فيه نظارة الداخلية الى أسم وزارة الداخلية بعد أن أصبح عدد قوات البوليس ضباط وأفراد ٨١٩٥ رجلا من بينهم ٨٩٥ رجل أمن أوروبى .

- وبعد صدور الدستور المصرى فى عام ١٩٢٣ - أضيف اختصاصات أمنية جديدة لوزارة الداخلية لمواجهة كل ما يخل بأمن واستقرار البلاد والتصدى لكافة الجرائم المستحدثة - وعلى أثر ذلك ارتفع عدد قوات البوليس فى عام ١٩٢٧م إلى حوالى ١٦٤٦٠ ضابط

وفرد - واستمر هذا العدد فى التزايد حتى وصل فى عام ١٩٤٧ إلـــى حوالى ٤٣٩٣٠ ضابط وفرد (١)

المبحث الثانى

مــراحل تطور أجهزة الشرطــة مــن يوليو ١٩٥٢ حتى ديسمبر عام ١٩٩٤

- بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ اهتمت أجهزة الدولة بتدعيم وتطوير وزارة الداخلية من أجل توفير أكبر قـــدر مـــن الأمـــان والاســـتقرار للمواطنين - ونتيجة لذلك تشكلت فـــى عـــام ١٩٥٦ لجنـــة لدراســـة المقررات الوظيفية لقوات الشرطة والخفراء أطلق عليها لجنة (السياسة العامة) وقررت بأن تحديد المقررات الوظيفية يكون على أساس الآتى:

- عدد السكان وعدد النمو السنوى .
- مساحة الرقعة المشمولة بحماية رجال الأمن .
- عدد الحوادث الجنائية التى تقع فى دائرة هذه الرقعة .

١- د. ناصر الأنصاري - تاريخ أنظمة الشرطة فى مصر - ط١٩٩١ -القاهرة - دار الشروق للطباعة والنشر - ص٣١ وما بعدها .

- د. عبد الوهاب بكر محمد - البوليس المصرى (١٨٠٥-١٩٢٢) - مرجع سابق - ص ٣٤ وما بعدها .

• الحالة الاجتماعية والاقتصادية فى هذه الجهة بما فى ذلك الطبائع الغالبة على السكان المقيمين فيها .

- وعلى ضوء هذه الأسس حددت عدد قوات الشرطة الواجب تواجدها فى المواقع المختلفة لتوفير الأمن والنظام فى كافة أنحاء البلاد على النحو الآتى :-

عدد ٩٢٩ كونستابل - عدد ١٥٤ مساعد أول - عدد ٨١١ مساعد ثان - عدد ١٢٢٦ رقيب أول - عدد ٣٢٤٧ رقيب - عدد ٨٤١٧ عريف - عدد ٤٨٥٣٥ جندى درجة أولى -وبالتالى أصبح عدد قوات الشرطة ٦٣٣١٩ بالإضافة الى ما قررته اللجنة من ضرورة توفير عدد ٢٥١١ شيخ خفراء ، وعدد ٢٣٨٨ وكيل شيخ خفراء ، وعدد ٥٧٠٣٦ خفير نظامى أي بإجمالى قدره ٦١٩٢٥ .

وفى عام ١٩٦٩ قامت الإدارة العامة للتنظيم والإدارة بإجراء بحوث ميدانية فى المواقع المختلفة وأعدت تقرير اقترحت فيه ضرورة تعزيز جهاز الشرطة بقوات جديدة لمواجهة كافة الجرائم وأى إخلال بالنظام والأمن - وعلى أثر ذلك قد ارتفع نتيجة هذه الدراسات والتوصيات (التى استمرت حتى عام ١٩٧٥) المقرر الوظيفى لأجهزة الشرطة فى عام ١٩٧٦ الى ٩٣٣٧٣ أمين شرطة وصف ضابط وجندى على النحو الآتى :-

عدد ١٥٢٣٨ أمين شـرطة ثالث - وعدد ١٢٧٤ مساعد أول - وعدد ١٦٣٧ مساعد ثان - وعـدد ٤٥٠١ رقيب أول - وعدد ٨٣٨١ رقيب - وعدد ٢٦٧١٧ عريف - وعدد ٤٠٦٢٥ جندى .

ومن خلال دراسات أخرى قامت بها أيضـا الإدارة العامـة للتنظيـم والإدارة فى عام ١٩٧٧ (واستمرت حتى عام ١٩٨٢) ارتفع المقـرر الوظيفى لقوات الشرطة فى عام ٨٣/١٩٨٤ الى ١٥٤٤٥٦ أمين شرطة وصف ضابط وجندى على النحو الآتى :-

عدد ٢٣٠٤ أمين شرطة أول - وعدد ٧٤٥٦ أمين شرطة ثان - وعدد ١٠٣٥٢ أمين شرطة ثالث - وعدد ٢٩٩٤ مساعد أول - وعدد ٣٣٢٣ مساعد ثان - وعدد ٧٧٦٨ رقيـب أول - وعـدد ٢١٦٤٧ رقيـب - وعدد ٥٢٣٥٠ عريف - وعدد ٤٦٢٦٢ جندى .

هـذا بالإضافة الى عدد ٤٩٣٦ شيخ خفراء - وعدد ٤٨٩٤ وكيل شيخ خفراء - وعدد ٦٠٤٦٥ خفير نظامى أى باجمـالى قـدره ٧٠٢٩٥ على أساس تخصيص خفير نظامى لحراسة ٥٠٠ نسمة بالمدن ، وخفير نظامى لحراسة عدد (٥٠٠-٧٥٠) نسمة من سكان القرى .

وهذه الدراسة التى أجريت بخصوص المقرر الوظيفى لقوات الشرطـة قد وضعت فى الاعتبار أن كل فرد أمن يقـوم بخدمـة ٤٠٠ مواطـن وليس كما يقال طبقا للدراسات المتصلة بالدول المتقدمة بأن لكل ٦٣٥

مواطن رجل أمن واحد يخدمهم ويسهر على أمنهم ... وعلى ضوء هذا المقرر سيكون احتياج جهاز الشرطة في عام ٢٠٠١ (الذى سيصل فيه عدد سكان مصر إلى حوالى ٦٧٩٢٣٠٠٠) يقدر بحوالى ٢٠٣٧٦٨ ضابط وأمين شرطة وصف ضابط وجندى ومضاف إليه ٢٠% للخدمات المعاونة وعدد الضباط وسيكون توزيعهم كالآتى :-

عدد ٤٦٥٤ أمين شرطة ممتاز وأول - وعدد ٥٥٨٥ أمين شرطة ممتاز ثان - وعدد ٦٩٨١ أمين شرطة ممتاز ثالث - وعدد ٧٦٨١ أمين شرطة أول - وعدد ٧٤٥٦ أمين شرطة ثان - وعدد ١٠٣٥٢أمين شرطة ثالث - وعدد ١٠٩٤ مساعد ممتاز أول - وعدد ٢٥١٣ مساعد ممتاز ثان - وعدد٦١٣٦ مساعد أول - وعدد ٧٠٩٣ مساعد ثان - وعدد ١٠٩٥٦ رقيب أول - وعدد ٢٠٨٨٣ رقيب - وعدد ٥٧٠٣٠ عريف - وعدد ٥٠٣٥٤ جندى .

وإذا كانت الزيادة فى عدد السكان يترتب عليها بحكم الضرورة زيادة مناسبة فى عدد قوات الشرطة - فإن الكثافة السكانية يجب أن توضع فى الاعتبار أيضا لأنها عندما ترتفع فى منطقة معينة يرتفع معها على التوالى معدل ارتكاب الجرائم ، وقد أكدت ذلك دراسات عديدة أثبت فيها بأن المدن والأحياء التى تعانى من ارتفاع الكثافة السكانية هى أكثر المناطق التى يرتكب فيها الجرائم المتنوعة .

وإذا كان عـدد قوات الشرطة مناسب جدا لعدد سكان شعـب مصـر حيث ان كل فرد من قوات الشرطة النظامية (الذين ارتفع عددهم مـن ٧٣٩٠ فـرد عام ١٨٨٢ إلى ١٧٥٠٢٠ فرد عـام ١٩٩٤ يمكـن أن يخدم حاليا فى مجال الأمن من (٤٠٠-٦٣٥) مواطن وهى أفضل نسبة محددة فى دول العالم المتقدمة - فإن معظم عناصر الدعامـة الماديـة لجميع جهات الشرطة من مبانى ومنشآت ووسائل انتقـال واتصـالات وأجهزة ومعدات وأسلحة وذخيرة قد تم أيضا تعزيزها وتحديثـها فـى الفترة الأخيرة (١)

وبالتالى فإن أجهزة الشرطة قـد أصبحت الأن تملـك مـن الدعـائم البشرية والمادية التى تمكنها أن تستوعب بأداء منظم وبدون إنفـاق أي تقسيم إداري جديد للإقليم - أى ستكون حاليا من ضمن المقومات الهامة التى يمكن الاستناد عليها بكفاءة تامة فى بناء مكونات هيكـل التقسـيم الإدارى الجديـد للإقليم المصرى ، وخاصة وأن معدلات تطورها فى الدعامـة البشـرية البشـرية سيصل فى عام ٢٠١٠م إلى٢٠٧٧٦٤ ضـابط وفـرد [أمـناء شـرطة وصف ضباط وجندى] إلى جانب ٣٥٠٤١٧ مجند وعدد ١٣٠٠٠٠ خفير وعدد ٢٨٠٤٠ مدنى ٠

١- الخطة السنوية العامة لوزارة الداخلية - الصادرة من الإدارة العامة للتخطيط والبحوث والمتابعة بوزارة الداخلية عن أعوام ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ ، ١٩٩٥/٩٤ .

** مرفق الجدول الإحصائي رقم ١٩ - الذى يوضح مـــدى التطــور الذى حدث فى عدد قوات الشرطة من عام ١٨٠٥هتى عـــام ١٩٩٤ - والمتوقع فى عام ٢٠٠٦ ، وعام ٢٠١٠ م .

** مرفق الجدول الإحصائي رقم ٢٠ - الذى يوضح المقارنة بين عدد السكان والكثافة السكانية وعدد الجرائم فى عام ١٩٩٣ .

جدول رقم ١٩

تطور عدد قوات الشرطة من عام ١٨٠٥ - عام ١٩٩٤م والمتوقع حتى عام ٢٠٠١م و٢٠١٠م

السنة	عدد السكان	عدد قوات الشرطة	ملحوظات
١٨٠٥	٢٧٥٠٠٠٠	١٠٤١٢ + ٦٤٠٠ مجند	مصدرها الجبرتي
١٨٨٢	٦٧١٢٠٠٠	٧٣٩٠ضابط وفرد + ٦٧٠٠ مجند + ٤٥٠٠٠ خفير	منهم ٥٩٦ رجل أوروبي
١٩٠٧	١١١٩٠٠٠٠	٧٢١٤ضابط وفرد + ٦٧٥٠ مجند + ٤٥٦١١ خفير	منهم ٨٩٥ رجل أوروبي
١٩٢٧	١٤١٧٨٠٠٠	١٦٤٦٠ ضابط وفرد + ٦٨٩٠ مجند + ٤٧٠٢٠خفير	-
١٩٤٧	١٨٩٦٧٠٠٠	٤٣٩٣٠ ضابط وفرد + ٨٩٧٠ مجند + ٤٨١٢٧خفير	-
١٩٧٦	٣٨١٩٨٢٠٤	١٧٤٣٤ضابط وفرد + ٤٨١٠٥مجند + ٧٤٣٣٩خفير + ١٦٢٠٥مدني	-
١٩٨٠	٤٢٢٨٩٠٠٠	٢٠١٦٠ضابط وفرد + ٢٠٠٨٥١مجند + ١١٠٣١خفير + ١٧٠٢٥مدني	-
١٩٨٦	٤٨٢٥٤٠٠٠	٤٢٣٣٠ضابط وفرد + ٢٣١٨٠٠مجند + ٩٤٣١٤خفير + ١٨٥٠٠مدني	-
١٩٩٠	٥٤٣٨١٠٠٠	٥٨٦٩٠ضابط وفرد + ٢٥٨٤٠٠مجند + ٩٧٤١٦خفير + ٢٠٦١٠مدني	-
١٩٩٤	٥٧٥٧٢٨٠٠	٧٥٠٢٠ضابط وفرد + ٢٨٥٥٠٠مجند + ٩٩٤١٤خفير + ٢٢٧٤٠مدني	-
١٩٩٥	٥٩٤٣٢٠٠٠	٧٩٤٠٠ضابط وفرد + ٢٩٢١٢٥مجند + ١٠٣٨١٩خفير + ٢٣٢١٠مدني	من المتوقع
١٩٩٦	٦٠٦٠٣٠٠٠	٨٣٥١٠ضابط وفرد + ٢٩٨٧٧٥مجند + ١١٠٠٠٠خفير + ٢٣٨٤٠مدني	من المتوقع
٢٠٠١	٦٧٩٢٣٠٠٠	٢٠٠٤٠٠ضابط وفرد + ٣٢٦٣٠٠مجند + ١٢٥٠٠٠خفير + ٢٦٠٤٠مدني	من المتوقع
٢٠١٠م	٨٣١٠٥٦٥٧٥	٢٠٧٧٦٤ ضابط وفرد + ٣٥٠٤١٧ مجند + ١٣٠٠٠ خفير + ٣٨٠٠٤٠ مدني	من المتوقع

المصدر: البيانات والتقريرات العديدة لعدد قوات الشرطة من عام ١٨٠٥ حتى عام ٢٠٠١ - بمركز بحوث الشرطة - أكاديمية الشرطة - والإدارة العامة لشئون الأفراد بوزارة الداخلية .

الجدول رقم ٢٠

مقارنة بين عدد السكان والكثافة السكانية وعدد الجرائم

(جنايات + جنح هامة فى عام ١٩٩٣)*

المحافظات	عدد السكان ١٩٩٣	الكثافة السكانية	جنايات ١٩٩٣			جنح هامة ١٩٩٣		
			العدد	النسبة	المعدل	العدد	النسبة	المعدل
القاهرة	٦,٧٩٠,٠٠٠	٣١٦٩٩	٣٠٧	١٣,١	٤,٥٢	٢٤٥٥٨١	١١,٨	٣٦١٦,٨
الإسكندرية	٣,٣٥٣,٠٠٠	١٢٥١	٢٥٥	١٠,٨	٧,٦٢	١٨٨٨٦٠	٩,١	٥٦١٦,٨٠
بور سعيد	٤٥٦,٠٠٠	٦٣٢٧	٦٣	٢,٧	١٣,١٦	٢٢٧١٠	١,١	٤٩٨٠,٢٦
الإسماعيلية	٦٥٦.٠٠٠	٤٥٥	٥٥	٢,٤	٨,٣٨	٢٧٢٧٨	١,٣	٤١٥٨,٢٣
السويس	٣٨٩,٠٠٠	٢٢	٣١	١,٣	٧,٩٧	١٥٣٤٥	٠,٧	٣٩٤٤,٧٣
دمياط	٨٧٠,٠٠٠	١٤٧٧	١٧	٠,٧	١,٩٥	٦٨٦٣٨	٣,٣	٧٨٨٩,٤٣
القليوبية	٢,٩٥١,٠٠٠	٢٩٤٨	٦٠	٢,٦	٢,٠٣	١٢٦٠٢٨	٦,١	٤٢٧٠,٦٩
الدقهلية	٤,١٠١,٠٠٠	١١٨٢	١٠٧	٤,٦	٢,٦١	٢١١٢٠٦	١٠,٢	٥١٥٠,١١
الشرقية	٤,٠٧٣,٠٠٠	٩٧٥	٧٩	٣,٤	١,٩٤	١٤٠٢٤٨	٦,٨	٣٤٤٣,٣٦
البحيرة	٣,٨٥٣,٠٠٠	٣٨٠	٧٦	٣,٢	١,٩٧	١٣٦١٤٢	٦,٦	٣٥٣٣,٤٠
الغربية	٣,٣٤٣,٠٠٠	١٧٢١	١٥٦	٦,٦	٤,٦٧	١٣٣٩٤١	٦,٥	٤٠٠٧,٨١
كفر الشيخ	٢,١٨٠,٠٠٠	٣٤٣٧	٤٥	١,٩	٢,٠٦	١١٤٧٢٤	٥,٥	٥٢٦٢,٥٧
المنوفية	٢,٥٩٣,٠٠٠	١٦٩٢	٩٠	٣,٨	٣,٤٧	٩٧٢٠٩	٤,٧	٣٧٤٨,٩٠
الجيزة	٤,٣٣٨,٠٠٠	٤١٠٠	٤٨	٢,٠٠	١,١١	١٠٩٩٩٦	٥,٣	٢٥٣٥,٩٤
بنى سويف	١,٧٥٩,٠٠٠	١٣٣١	٣٨	١,٦	٢,١٦	٥٨٧٨٤	٢,٨	١٣٤١,٩٠
الفيوم	١,٩١٤,٠٠٠	١٠٤٨	٦٠	٢,٦	٣,١٣	٦٣٢٤١	٣,١	٣٣٠٤,١٣
المنيا	٣,٢٣٧,٠٠٠	١٤٣١	٨٥	٣,٦	٢,٦٣	٨٧١٨٤	٤,٢	٢٦٩٣,٣٦
أسيوط	٢,٧٢١,٠٠٠	١٧٥٢	٣٨٩	١٦,٥	١٤,٣٠	٥٧٤٨٥	٢,٨	٢١١٢,٦٤
سوهاج	٢,٩٣٨,٠٠٠	١٨٩٩	١٧٥	٧,٤	٥,٩٦	٨٢٤٨٨	٤,٠٠	٢٨٠٧,٦٤
قنا	٢,٨٠٧,٠٠٠	١٥١٧	١٠٨	٤,٦	٣,٨٥	٥٣٥٨١	٢,٦	١٩٠٨,٨٤
أسوان	١,٠٠٢,٠٠٠	١٤٧٧	٥٧	٢,٤	٥,٦٩	١١٢٣٠٤	٠,٨	١١٢٢٦,٩٥
البحر الأحمر	١٠٩,٠٠٠	٠,٥٣	٣	٠,١	٢,٧٥	٢٨٢٣	٠,١	٢٥٨٩,٩١
مطروح	١٧٦,٠٠٠	٠,٨٣	٢١	٠,٩	١١,٩٣	٢٩٨٠	٠,٢	١٦٩٣,١٨
الوادى الجديد	١٣٢,٠٠٠	٠,٣٥	٣	٠,١	٢,٢٧	٢٥٠١	٠,١	١٨٩٤,٧٠
سيناء الشمالية	٢١٠,٠٠٠	٣,٩	١٨	٠,٨	٨,٥٧	٤٩٢٥	٠,٢	٢٣٤٥,٢٤
سيناء الجنوبية	٣٤,٠٠٠		٨	٠,٣	٢٣,٥٣	٢٧١٢	٠,١	٧٩٧٦,٤٧
المجموع	٥٦,٩٨٤,٠٠	١١٤١	٢٣٥٤	١٠٠ %	٤,١٣	٢٠٧٣٩١٤	١٠٠ %	٣٦٣٩,٤٧

* معدل الجريمة هو نسبة ما وقع بالمحافظة من جرائم الى مجموع السكان فيها محسوبا على أساس ما يخص كل مائة ألف نسمة من الجرائم .

* المصدر : تقرير الأمن العام السنوى لعام ١٩٩٣ - الصادر من مصلحة الأمن العام فى أوائل عام ١٩٩٤ .

الخـــاتمـــة

إذا كانت مصر من أقدم الدول التى عرفت التقسيم الإدارى المنظم للإقليم منذ بداية العصور القديمة ، حيث كانت مقسمة إلى عدد ٤٢ محافظة (٢٢ فى الصعيد ، ٢٠ فى الدلتا) فى العهود الأولى للعصر الفرعونى - وفى العصور الوسطى قسمت إلى قسمين مصر العليا ومصر السفلى وضم كل قسم منهما عددا من المراكز بلغ عددها فى القسمين وقت الفتح الإسلامى ٨٠ مركز - وفى بداية عهد محمد على عام ١٨٠٥ كانت مقسمة الى سبع مديريات وكل مديرية كانت تضم عددا من المراكز وكل مركز كان يضم عددا من القرى .

■ إلا أنه قد اتضح من خلال العرض السابق للمقومات السلبية والإيجابية الظاهرة الآن فى المجتمع المصرى ، بأن هيكل التقسيم الإدارى الحالى للإقليم قد أصبح قديم ويعوق حركة التنمية الشاملة لأن معظم مكوناته قد وضعت منذ عام ١٨٨٢ - الأمر الذى يتطلب ضرورة تعديله بأسلوب علمى يتوافر فيه الدقة والانتظام ، وأن تستند مكونات هيكله على دعائم هذه المقومات ليفتح مجالات عديدة تساعد على دفع عجلة التنمية والتطور الحضارى مع توفير كل سبل الأمان والاستقرار فى كافة أنحاء البلاد منها ما يلى :-

* • زيادة الإنتاج وإحداث تطور علمى وتكنولوجى فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

* • خفض النفقات العامة واستثمار العائد منها في إقامة مشروعات جديدة .
* • ضم مساحات من الأراضي الصحراوية والبور بحدود ثابتة إلى بعض المحافظات لاستصلاحها في مجال الزراعة إلى جانب تعميرها بمدن سكنية وصناعية جديدة .
* • خفض حدة الكثافة السكانية من المحافظات التي تعاني منها وتعرقل جهودها في مجال الخدمات والتنمية .
* • زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد لكي يزداد حجم المشروعات الاستثمارية التي ترفع معدلات الإنتاج وتضع مصر في مكانتها الرائدة بين دول العالم.
* • إيجاد مناخ مناسب لأجهزة الدولة المختصة لكي تقوم بالمتابعة الدقيقة على وسائل الإنتاج والإشراف المثمر على أنشطة الخدمات مع تمكينها من خفض الإنفاق والقضاء على انتشار الأحياء العشوائية وما ينتج عنها من آثار سيئة على كيان المجتمع المصري .
* • أن تضم كل محافظة نصيب عادل من الأراضي الزراعية عند وضع حدودها في التقسيم الإداري الجديد ليكون لديها على الأقل اكتفاء

ذاتي في معظم ما يحتاجه المواطنين المتواجدين فيها من الأمن الغذائي .

* تهيئة الظروف لكي تتمكن أجهزة الدولة من تنفيذ خطة تعمير سيناء بكفاءة تامة ، حيث تعتبر الآن من أهم العوامل التي تعقد عليها الآمال لتحقيق التنمية الشاملة والتقدم الحضاري من خلال إنشاء مشروعات صناعية وزراعية ومدن سكنية جديدة في معظم أرجائها الشمالية والجنوبية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وفتح فرص عمل عديدة ستساعد على هجرة ما لا يقل عن خمسة مليون نسمة إليها من كافة المحافظات الأمر الذي سيحقق توازن بين المدن الحضارية في الكثافة السكانية .

*.تحقيق الأهداف المتكاملة من المشروعات التي تقوم بها أجهزة الدولة حاليا في جنوب الوادي (قناة توشكى) وفي إنشاء وادي جديد معمور في الصحراء الغربية موازي لوادي النيل من خلال ترعة الشيخ زايد حيث أن ذلك سيوفر دعائم جديدة ستساعد على تحقيق رواج اقتصادي وتفتح فرص عمل تقضي على مشكلة البطالة إلى جانب تحسين الأوضاع الاجتماعية لكافة أبناء الشعب المصري .

* إفساح المجال أمام أجهزة الأمن لكى تنشر قواتها وفق خطط منظمة وأساليب أكثر دقة ترفع من مستوى أداء العمل الأمنى وتساعد على تحقيق السيطرة الأمنية المتكاملة فى كافة أنحاء البلاد.

■ وتطبيقا على ذلك فإنه لا بد أن يضم هيكل التقسيم الإدارى الجديد للإقليم المصرى عدد ١٢ محافظة جديدة إلى جانب المحافظات الموجودة حاليا ليصبح العدد ٣٨ محافظة فى الهيكل الجديد وذلك على النحو التالى :

- إنشاء محافظة جديدة تضم مدن العاشر من رمضان و العبور والشروق واحمد عرابي وبدر وبعض أجزاء من منطقة التجمع الخامس .
- إنشاء محافظة جديدة تضم مدن ٦ أكتوبر - وادى نطرون - و مدينة السادات .
- إنشاء محافظة جديدة لمنطقة وسط سيناء بداية من القنطرة غرب وبحدود عرضية تفصل بين محافظتى الشمال والجنوب .

- تقسيم محافظة المنيا إلى محافظتين بالعرض بحيث تضم كل محافظة أجزاء من الواحات البحرية وبعض المناطق الصحراوية غرب النيل .
- تقسيم محافظة أسيوط إلى محافظتين بالعرض وأن تضم كل منها أجزاء من الصحراء الشرقية الواقعة داخل حدود محافظة الوادى الجديد وبعض المناطق الصحراوية الواقعة غرب النيل وداخل حدود محافظة البحر الأحمر .
- تقسيم محافظة سوهاج إلى محافظتين بالعرض وأن تضم كل منها أجزاء من الصحراء الشرقية الواقعة داخل حدود محافظة الوادي الجديد وبعض المناطق الصحراوية الواقعة غرب النيل وداخل حدود محافظة البحر الأحمر .
- تقسيم محافظة قنا إلى محافظتين بالعرض بحيث تضم كل محافظة أجزاء من الصحراء الشرقية الواقعة داخل حدود محافظة الوادى الجديد وبعض المناطق الصحراوية الواقعة غرب النيل وداخل حدود محافظة البحر الأحمر .
- تقسيم محافظة أسوان إلى محافظتين الأولى غرب النيل وتضم كل المدن والمراكز والقرى والمناطق الباقية من الصحراء الغربية حتى نهاية الحدود المصرية مع السودان –

والثانية شرق النيل وتضم المدن والمراكز والقرى والمناطق الباقية من الصحراء الشرقية حتى نهاية الحدود المصرية مع السودان .

- تقسيم محافظة الوادى الجديد إلى محافظتين بحدود عريضة للإقليم .
- بتقسيم محافظة البحيرة إلى محافظتين على أن تكون الأولى عاصمتها دمنهور والثانية عاصمتها رشيد .
- تقسيم محافظة مطروح إلى محافظتين بحدود طولية للإقليم تبدأ من منتصف الطريق الساحلى الإسكندرية مطروح .
- تقسيم محافظة البحر الأحمر إلى محافظتين بالعرض من منتصف الخط الساحلى للبحر الأحمر

■ كما يجب أن يرتفع عدد المدن فى هيكل التقسيم الإدارى الجديد إلى ٤٥٠٠ مدينة وأن تزداد المساحة المعمورة كمرحلة أولى إلى ٣٥ % من إجمالي مساحة الإقليم .

■ وهذا التعديل المقترح يلزم لتنفيذه فى هيكل التقسيم الإدارى الجديد للإقليم مراعاة الآتى :-

- إجراء دراسة ميدانية متكاملة لجميع المحافظات على ضوء الخرائط المساحية والتعداد الذى ستظهر نتائجه فى أول عام

١٩٩٧ لـوضع رؤيـة شاملـة عـن الأوضـاع الراهنـة والمستقبلية لمراحل الامتداد العمرانى (إسكان +مشروعـات + أراضى زراعية) وذلك حتى عام ٢٠١٠م

- وضع تصور متكامل عن معدلات الكثافة الحالية والمسـتقبلية فى جميع المدن والمراكز والأقسام والقرى بكل المحافظات .
- تشكيل لجنة تضم أصحاب الخبرات المتميزة فـى الشئـون المساحية والمرافق العامة وأنظمة الحكم المحلـى والإسـكان والسكان إلى جانب المتخصصين فى المجـالات الاقتصاديـة (زراعة + صناعة + تجـارة) والإحصائيـة والاجتماعيـة والثقافية والتعليمية والأمنية لوضع تصور شامل عن أفضـل النظم والأساليب التى يجب أن يتم بها التعديل المقترح لهيكل التقسيم الإدارى الجديد للإقليم المصرى وذلك فـى صـورة مشروع قومى قابل للتنفيذ بأقل النفقات الممكنة .
- عرض هذا التعديل المقترح على مجلس الـوزراء للموافقـة على إدراجه ضمن المشروعات الكبرى للخطة القومية وذلك لارتباطه بوزارات عديدة ، إلى جانب تحديد المـدة اللازمـة لتنفيذه بعد المراجعة النهائية من السلطات المختصة بالدولة .

-إن هدفنا من هذه الدراسة هو إثبات حقائق تتطلب ضـــرورة تعديـــل هيكل التقسيم الإدارى للإقليم للتخلص من كافة أوضاعه المتردية التـــى تعوق الآن حركة التنمية وتبدد الكثير من جهود أجهزة الأمـــن وهـــذه الحقائق ما هى إلا نتائج مؤكدة كان يصعب الوصـــول إليـــها وكشـــف أبعادها من غير الدخول إلى دراسة تاريخ وفلســـفة النظـــم والقوانيـــن الخاصة بهذا المجال فى المجتمع المصرى - لأن بناء هيكـــل تقســـيم إدارى جديد لا يمكن أن يتم إلا باستناد على نظـــم وقوانيـــن مكونـــات التقسيم الإدارى التى كانت فى الماضى واستمرت بمظاهرها وما تم بها من تغيرات إلى الحاضر بعد أن أفرزت العديد من الآثار والمقومـــات السلبية والإيجابية داخل المجتمع .

المراجـــع

أولا المراجع العربية

*** د. أحمد فخرى:**

مصر الفرعونية ، طبعة ١٩٦٤ القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب

*** د. أحمد شفيق باشا:**

- مذكراتى فى نصف قرن - الجزء الثانى - عباس حلمى الثانى (يناير ١٩٠٣ - ١٩١٤) طبعة ١٩٣٦ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.
- حوليات مصر السياسية - الحولية الثانية - القسم الثانى ١٩٢٥ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

*** د. أحمد دياب:**

العلاقات المصرية السودانية "دراسة تاريخية ١٩١٠ - ١٩٢٤" طبعة ١٩٩٢ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

*** د. إبراهيم الفحام:**

تطور البناء التنظيمى لوزارة الداخلية . طبعة ١٩٧٧ القاهرة - مركز بحوث الشرطة.

* **د. إبراهيم العيسوى:**

التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى . طبعة مارس ١٩٩٠ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٣٧٥.

* **د. أحمد عبد الوهاب برانية:**

تلوث المسطحات المائية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية - طبعة نوفمبر ١٩٩٢ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٥٥٤.

* **د. إسماعيل محمد عرمان، د. محمد إبراهيم جبر:**

السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على تخطيط القوى العاملة فى الفترة من (١٨٠٠ - ١٩٨٢) - معهد التخطيط القومى . مذكرة خارجية رقم ١٣٥٨.

* **د. السيد عبد العزيز دحيه:**

إمكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية فى الدول النامية مع إشارة خاصة للوضع فى جمهورية مصر العربية - طبعة أغسطس ١٩٨٥ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٣٢٤.

* **د. السيد محمد الكيلانى، د. سيد محمد عبد المقصود:**
الفوارق الإقليمية فى مصر وطرق قياسها - طبعة مايو ١٩٨٢ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٣٢٤.

* **د. ثروت محمد على:**
إعداد البيانات والقوائم المالية - طبعة فبراير ١٩٩٠ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٣٩٩.

* **حلمى أحمد شلبى:**
فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر (من عام ١٨٢٠ - عام ١٩١٤) طبعة ١٩٩٠ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

* **د. حمادة محمود إسماعيل:**
صناعة تاريخ مصر الحديث - دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى - ١٩٩٤ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.
- دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى: طبعة ١٩٩٤ القاهرة - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

* **د. حسين محمد صالح:**

اتجاهات الواردات السلعية فى مصر فى السنوات ٨١/ ١٩٨٢ - ٩٣/ ١٩٩٤ - طبعة ١٩٩٤ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٥٧٩.

* **د. حسين مؤنس:**

الشرق الأوسط فى العصر الحديث . طبعة ١٩٣٨ . مطبعة حجازى بالقاهرة.

* **د. سليم حسن:**

مصر القديمة (العصر الذهبى فى تاريخ الدولة الوسطى) طبعة ١٩٤٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* **د. سالم عبد العزيز محمود:**

تصميم البحث فى العلوم الاجتماعية - الأطر المنهجية، التطبيقات العملية . طبعة يناير ١٩٩١ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٥١٢.

* **د. سليمان نسيم:**

صياغة التعليم المصرى الحديث . طبعة ١٩٩٤ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

*** د. شنوده سمعان شنوده:**

البطالة فى مصر . دراسة تحليلية - طبعة مايو ١٩٩١ - - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٥٢٤.

*** د. شفيق شحاته:**

التاريخ العام للقانون فى مصر القديمة والحديثة . طبعة ١٩٦٠ - القاهرة . دار النهضة العربية.

*** د. صالح حسين مغيب:**

دراسات الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية - تقدير الاستثمارات الكلية اللازمة للمشروع - مطبعة سبتمبر ١٩٩٢ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٥٥١.

*** د. صوفى حسن أبو طالب:**

- مبادئ تاريخ القانون . طبعة ١٩٦٧ - دار النهضة العربية.
- تاريخ القانون فى مصر . الجزء الثانى - طبعة ١٩٩٢ - كلية الحقوق جامعة القاهرة.

* **د. عبد العزيز سليمان نوار:**

مصر والعراق - دراسة فى تاريخ العلاقات بينهما منذ نشوب الحرب العلمية الأولى - طبعة ١٩٦٨ القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية.

* **د. عبد الوهاب بكر محمد:**

البوليس المصرى (١٨٠٥ - ١٩٢٢) - كلية الآداب جامعة عين شمس . طبعة ١٩٧٧ . القاهرة.

* **د. عبد الرحمن الرافعي:**

فى أعقاب الثورة المصرية - ح ١ - طبعة ١٩٦١ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

* **د. عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد:**

رمز الإخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومى من عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩١٩ - الطبعة الثالثة ١٩٦٢ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

*** د. عزة عبد العزيز سليمان:**

- التعليم الابتدائي فى مصر - طبعة يناير ١٩٨٧ - معهد التخطيط القومى
- مذكرة خارجية ١٤٣٥.
- دراسة تحليلية لمرحلة التعليم الاساسى فى مصر على مستوى المحافظات
- طبعة مايو ١٩٨٨ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٤٦٩.

*** د. عادل بسيونى:**

تاريخ القانون المصرى . طبعة ١٩٩٥ القاهرة - دار نهضة الشروق جامعة القاهرة.

*** د. فاطمة علم الدين عبد الواحد:**

حدود مصر الغربية "دراسة وثائقية" طبعة ١٩٩٤ القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

*** د. محمد صبرى:**

تاريخ العصر الحديث (مصر من محمد على إلى عالم اليوم) طبعة ١٩٧١ القاهرة - مطبعة مصر

* **د. محمود السقا:**

تاريخ النظم القانونية والاجتماعية. الطبعة الأولى ١٩٧٠ - مكتبــة القــاهرة الحديثة

* **د. محمود سلام زناتى:**

تاريخ القانون المصرى - طبعة ١٩٧٣ القاهرة - دار النهضة العربية

* **د. محمد عبد الهادى الشقنقيرى:**

مذكرات فى تاريخ القانون المصرى طبعة ١٩٨٤ القــاهرة - كليــة حقــوق جامعة عين شمس

* **د. محمد عبد المجيد الحلوى:**

دراسة تحليلية لقطاع التشييد والإسكان على مستوى المحافظات . طبعة مــايو ١٩٨٨ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٤٦٦.

* **د. محمد إبراهيم طنطاوى:**

المشاكل الاقتصادية الناجمة عن مشكلة المياه بالشرق الأوسط - طبعة ١٩٩٥ القاهرة - المجلس الأعلى للشباب "دليل القادة" .

* **د. محمد عبد العزيز عيد:**

مشكلة الشباب واتجاهاتهم وتوقعاتهم - طبعة ديسمبر ١٩٩٠ - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية ١٥٢٠.

* **د. محمد مدحت المراسى:**

تطور البناء التنظيمى لوزارة الداخلية من عام ١٩٥٢ - عام ١٩٩١ . كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

* **د. ناصر الانصارى:**

تاريخ أنظمة الشرطة فى مصر - طبعة ١٩٩١ القاهرة - دار الشروق للطباعة والنشر.

* د. نادرة وهدان:

- تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة - طبعة مايو ١٩٩١ - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية ١٥٢٦.

- تحويل القوى البشرية في السجون إلى قوى منتجة - طبعة مارس ١٩٩٠ معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية ١٥١٥.

* د. وفاء أحمد عبد الله:

التلوث الصناعي وعلاقته بالبطالة - طبعة مايو ١٩٩١ - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية ١٥٢٥.

* هاني الغنام، وعزت الشيشيني:

تقديرات قوات الشرطة طبقا لأعداد السكان حتى عام ٢٠٠٠م - مركز بحوث الشرطة. طبعة ١٩٩٣.

* د. يونان لبيب رزق:

- طابا قضية العصر- ١٩٨٥ القاهرة - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الهيئة المصرية العامة للكتاب

- الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية - ١٩٨٧ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب

ثانيا : الوثائق التاريخية:

* إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتعداد السكان والإسكان فى مصر أعوام ١٨٨٢، ١٨٩٧، ١٩٠٧، ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٧٦، ١٩٨٦.

* الكتاب الإحصائي السنوى الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٤ - عن الفترة من عام ١٩٥٢ - عام ١٩٩٣.

* الكتاب الإحصائي السنوى الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٣ - عن الفترة من عام ١٩٥٢ - عام ١٩٩٢.

* تقرير الأمن العام الصادر من مصلحة الأمن العام فى يناير ١٩٩٤ - عن نسبة الجرائم المرتكبة (جنايات + جنح هامة) فى عام ١٩٩٣.

* تحليل المؤثرات الأمنية على ضوء المتغيرات السكانية فى مصر الصادر من مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة عام ١٩٩٤.

* تقرير المشكلة السكانية وانعكاساتها على خدمات الشرطة - الصادر من مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة عام ١٩٩٤.

* دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٨ رقم ٢١٨٢ سجل رقم ١٥٠ - المحفوظة بدار الوثائق المصرية.

* دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٩ رقم ١٩٨٥ سجل رقم ١٥١ - المحفوظة بدار الوثائق المصرية.

* دفاتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٨٣ رقم ١٤٣١ سجل رقم ١٥٥ - المحفوظة بدار الوثائق المصرية.

* دفاتر الجزء الرابع صادر تحريرات ديوان عام الجهادية إلى اورديان النجاشى بوزق فى عام ١٨٢١ - المحفوظة بدار الوثائق المصرية.

* كتب الخطة العامة السنوية لوزارة الداخلية عن أعوام ١٩٨٩/٨٨، ١٩٩٠/٨٩، ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤ الصادرة من الإدارة العامة للتخطيط والبحوث والمتابعة بوزارة الداخلية.

• وثيقة المملكة المصرية - وزارة الخارجية رقم ١ - ١٩٢٦ - الاتفاق المصرى الإيطالي المؤرخ ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بشأن تعيين الحدود الغربية لمصر.

• التقارير التى تشير إلى تجاهل سكان الواحات والموانى فى الصحراء الغربية فى التعدادات التى أجريت فى أعوام ١٨٨٢ - ١٨٩٧ - ١٩٠٧ بسبب اعتبارهم جميعا رحل غير خاضعين لسلطات الحكومة المصرية - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

ثالثا: المراجع المترجمة:

• ادور بروى:

تاريخ الحضارات العام - القرون الوسطى - الجزء الثالث - باريس . ترجمة يوسف أسعد داغر، فريد م. داغر - الطبعة الأولى ١٩٦٥م - منشورات عويدات . بيروت . لبنان.

* **اندريه ايمارد، جانين اوبوايه:**

- تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة - الجزء الأول - باريس ترجمة فريد م. داغر، وفؤاد.ج.أبو ريحان - الطبعة الأولى ١٩٦٤ م. منشورات عويدات بيروت - لبنان.
- تاريخ الحضارات العام . روما وامبراطوريتها . الجزء الثانى - باريس - ترجمة يوسف أسعد داغر، فريد.م.داغر - الطبعة الأولى ١٩٦٤ م - منشورات عويدات بيروت - لبنان.

* **روبير شنيرب:**

- تاريخ الحضارات العام . القرن التاسع عشر . الجزء السادس - باريس - ترجمة يوسف اسعد داغر، فريد.م.داغر - الطبعة الأولى ١٩٦٩ م - منشورات عويدات بيروت - لبنان.

* **ك . أ . بانيكار:**

- مشاكل الدول الاسيوية والافريقية - ترجمة وتقديم عبد السلام شحاته - طبعة عام ١٩٥٩ - القاهرة - الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

• **جون ولسون:**

-الحضارة المصرية – شيكاغو ١٩٥٧ – ترجمة الاستاذ أحمد فخرى . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب.

• **موريس كروزيه:**

- تاريخ الحضارات العام . العهد المعاصر . الجزء السابع. باريس – ترجمة يوسف اسعد داغر، فريد.م.داغر – الطبعة الأولى ١٩٧٠ م – منشورات عويدات بيروت – لبنان.

• **ميشيل ستيورات:**

-نظم الحكم الحديثة . ترجمة أحمد كامل – مراجعة الدكتور سليمان الطماوى – طبعة عام ١٩٦٢ م – القاهرة . دار الفكر العربى.

رابعا: المراجع الاجنبية:

*** De Morgan:**

Recherches sur les origines de l' Egypte . Paris . 1896

*** Erevillout:**

les origines Egyptiennes du droit civil romoin - Paris . 1954.

*** H. sottas:**

sur quelques popyrus, demotiques provenant d'assiaut annles du service des antiquites. Paris . 1983.

*** Hersh la C.Z.Y:**

Introduction to the modern economic history of Middel East, leiden Brill. 1964.

*** J . Pirenne:**

Introduction a l' histroie du droit Egyption . Ahdo . 1938 . PP 25 ، 35.

*** J . H . Breasted:**

A history of Egypt . part 2 . London،1948.

*** Moret:**

Le Mil et la civitisation Egyptienne . Paris . 1945 .

*** N . J . Reich:**

The codofication of the Egyption laws by dariva and the origin of the demotic chronicle. Mizrain . New Yourk . 1933.

الفهرس

الفهرس

رقم الايداع القانونى بدار الكتب القومية
٩٥ / ٥١٨٣